أئمة الإسلام الأربعة

سليمان فياض

ركز الأهرام
رجمة والنشر

أئمة الإسلام الأربعة

سليمان فياض

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

المحتويات

مقـــدمــة

في التاريخ الإسلامي كان هناك فقهاء ، عاشوا بفقههم في القرن الثاني الهجري ، الثامن الميلادي ، وحملوا في حياتهم ، وبعد مماتهم ، لقب : إمام ، من علماء عصرهم وتلاميذهم ، وعلماء الأجيال التالية ، لأنهم كانوا مجتهدين وأصحاب مناهج في الفقه الإسلامي ، وكانوا علماء يستنبطون الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ، معتمدين في أسس هذا الاستنباط على فهمهم لنصوص القرآن الكريم ، والأحاديث الشريفة ، والسنة المأثورة .

وفي التاريخ الإسلامي ، هناك طريقان رئيسيان في الفقه الإسلامي ، هما : طريق أهل السنة أو الجماعة ، وطريق الشيعة العلويين . وفي كل من الطريقين كان أئمة . وعلى رأس أئمة أهل السنة ، كان فقهاء أربعة عظام ، عاشوا كفقهاء أئمة ، هم : أبو حنيفة النعمان ، ومالك بن أنس ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل . وكانوا من جيل تابعي التابعين . والتابعون هم من تبعوا صحابة رسول الله ﷺ ، وعايشوهم حياة وعلما . وتابعو التابعين هم من لم يروْا الصحابة ، وعرفوا علم الصحابة من التابعين ، حين تتلمذوا على أيديهم .

وكل المتفقهين من الصحابة ، وتابعيهم ، كانوا يضعون لبنات أولى في صروح الفهم : لعلوم القرآن ، وعلوم الحديث ، وآثار السنة والسلف الصالح ، ويستنبطون الأحكام الشرعية في ضوء فهمهم لنصوص القرآن والسنة ، ويفتون فيما يستجد من الوقائع والحوادث ، بعد الفتوحات الإسلامية ، باستنباط الأحكام ، في ضوء نصوص القرآن والسنة ، بالرأي ، وبالقياس ، فيما عرف بفتاوى الصحابة ، وفتاوى التابعين .

والأئمة الأربعة ، المتفقهون على جيل التابعين ، جمعوا هذه اللبنات ، وأضافوا إليها ، وساروا بها فى طرائق أربعة : طريق الرأى ، وإمامه « أبو حنيفة النعمان » ، وطريق أهل السنة ، وإمامه « مالك بن أنس » ، وطريق يجمع بين هذين الطريقين ، هو طريق النقل والعقل معا ، وإمامه « الشافعى » ، وطريق رابع ، هو طريق الاتباع ، وإمامه « أحمد بن حنبل » ، وهو طريق يقترب كثيرا من طريق الإمام مالك ، ويبتعد كثيرا عن طريق الإمام أبى حنيفة النعمان ، ويفتح مثل الإمام مالك باب المصالح المرسلة وسد الذرائع ، كى لا يقول بالرأى وبالقياس ، لا كثيرا مثل أبى حنيفة ، ولا قليلا مثل مالك . فما عدا الاتباع عنده يحال فى أحكامه إلى المصالح المرسلة ، فهو ابتداع ، وليس اتباعا ، ولا شأن له به .

وكل فقيه جاء بعد هؤلاء الأئمة الأربعة ، من أهل السنة ، وسار فى درب من دروبهم ، مجتهدا كان أو مقلدا ، وحمل لقب : إمام ، فهو إمام على سبيل المجاز لا الحقيقة .

وهذا الكتاب هو عن حياة هؤلاء الأئمة الأربعة ، وعلمهم ، وعصرهم ، وشخصية كل منهم ، وفقهه ، ورؤيته فى العقائد وفى السياسة على السواء .

وليس بينهم فقيه لم يتعرض فى حياته لمحنة ، كادت تودى بحياته ، أو أودت بها ، بسبب السياسة غالبا ، وقد باعدوا بينهم وبينها ، وبسبب هذا الصراع السياسى المرير بين الأمويين والعباسيين من جهة ، والعلويين من جهة أخرى ، وذلك الصراع الدامى فى العقائد ، بين نظرة الفقهاء ، ونظرة علم الكلام .

وقد حفظت لنا حياة هؤلاء الأئمة الأربعة : كتب عن مناقب الأئمة ، وكتب عن طبقات الفقهاء ، وموسوعات تاريخ بغداد وسواها ، وكتب التراجم المؤلفة فى القرن العشرين ، وفى صدارتها تتألق ، كدرة وجوهرة ، تراجم الشيخ محمد أبو زهرة لهؤلاء الأئمة .

وبهؤلاء الأئمة الأربعة ، جُمع الفقه المتناثر الأبواب والموضوعات ، في حقبتي الصحابة والتابعين ، وأضيف له الكثير ، ووضعت له الأسس والأصول ، ودونت فيه الكتب في أبواب وفصول ، وصار علما متعدد الدروب ، غنيا بثروته الفقهية والتشريعية ، في زمن لا يزيد عن مائة عام إلا قليلا ، وفي مدائن أربعة ، هي : بغداد ، والمدينة ، ومكة ، والقاهرة . ففي هذه المدائن ، أو في إحداها ، نما فقه كل فقيه إمام ، وتفرع ، وتطور ، ثم انتشر في العالم الإسلامي . وتفاوت انتشار فقه كل فقيه من عصر إلى عصر ، ومن مكان إلى مكان ، في العبادات ، وفي المعاملات ، وفي القضاء .

وجدير بنا هنا أن نعرف في الختام ، أن الفقه ، بمعناه الاصطلاحي ، كان له أثر كبير في تكوين بعض الشرائع ، مثل الفقه الروماني ، وفقه الشريعة الإسلامية ، وأن لفظ الفقه يعني في اللغة : الفهم ، ثم أطلق اصطلاحا ؛ أولا على علم الشريعة الإسلامية أصولا وفروعا ، في عصر الصحابة والتابعين ، ثم خصص ثانيا بعلم الفروع في عصر تابعي التابعين ، ويراد به عندهم العلم بالأحكام الشرعية ، المأخوذة من أدلتها التفصيلية . وفي إطار هذا التخصيص كانت جهود أئمة الإسلام الأربعة ، وكانت اجتهادات هؤلاء الأئمة الفقهاء ، عن : أفعال المكلف ، وحكمها ، ودليلها ، في العبادات والمعاملات .

وبالله التوفيق ،

سليمان فياض

أبو حنيفة النعمان

إمام أهل الرأى

الإمام الأعظم

فى رأى الشيخ الإمام محمد أبو زهرة ، أن تاريخ الفقه الإسلامى ، لم يعرف إماما فى الفقه كثر مادحوه ، وكثر ناقدوه ، مثل الإمام « أبو حنيفة النعمان » رضى الله عنه ، لأنه كان فقيها مستقلا ، سلك فى تفكيره الاجتهادى مسلكا مستقلا ، لا يستطيع مجاراته فيه أحد من ناقديه ، أو من المتزمتين الملتزمين بأقوال السلف وحدها ، وما عداها عندهم فهو من البِدَع المنكور ، أو من الذين حنقوا عليه إكثاره من الرأى فى الفتوى ، دون التوقف فى نظرهم عند آراء السلف ، أو الأخذ بالرأى فى قليل من الفتاوى .

لكن تاريخ الفقه الإسلامى ، وبعد أن استوت مذاهبه ومدارسه ، أنصف أبا حنيفة فقيه العراق ، من كيد معاصريه له ، بين الناس ، وعند السلطان ، ومن افتراء الكذب عليه بعد وداعه للدنيا . وآية هذا الإنصاف أقوال الفقهاء ، من معاصريه ، ومن الأجيال التالية لزمانه .

فأبو حنيفة عند معاصره « الفضل بن عيَاض » الشهير بالورع : « كان رجلا فقيها ، معروفا بالفقه ، واسع المال . معروفا بالأفضال على كل من يطيف به ، صبورا على تعلم العلم بالليل والنهار ، حسن الصمت ، قليل الكلام حتى ترد مسألة فى حلال أو حرام ، فكان يحسن آنئذ أن يدل على الحق ، غير هياب من مال أو سلطان » .

وأبو حنيفة قال عنه معاصره « جعفر بن الربيع » : « أقمت على أبى حنيفة خمس سنين ، فما رأيت أطول صمتا منه . فإذا سئل عن شىء من الفقه تفتح ، وسال كالوادى ، وسمعت له دويا وجهارة بالكلام » .

وأبو حنيفة قال عنه معاصره « مليح بن وكيع » : « كان والله أبو جنيفة عظيم الأمانة ، وكان والله فى قلبه جليلا كبيرا عظيما . وكان يؤثر رضا ربه على كل شيء ، ولو أخذته السيوف فى الله لاحتمل ، رحمه الله ، ورضى عنه رضا الأبرار ، فقد كان منهم » .

وأبو حنيفة وصفه معاصره وتلميذه الورع التقى « عبد الله بن المبارك » بأنه : « مخ العلم » .

وفى مطلع حياة أبى حنيفة ، رآه المحدث « ابن جُريج » فقال عنه : « سيكون له فى العلم شأن عجيب » ثم قال فيه بعد أن كبر ، وقد ذكر عنده : « إنه الفقيه . إنه الفقيه » .

ولقد سئل الإمام مالك عن الفقيه « عثمان البتّى » فقال : « كان رجلا مقاربا » . وسئل عن القاضى الفقيه « ابن شبْرمة » ، فقال : « كان رجلا مقاربا » ، وسئل عن أبى حنيفة فقال : « لو جاء إلى أساطينكم هذه (يعنى السوارى الحجرية) فقايسكم على أنها خشب ، لظننتم أنها خشب » .

وروى التاريخ عن الإمام مالك ، أن أبا حنيفة « وضع ثلاثا وثمانين ألف مسألة (فى الفقه الإسلامى) منها ثمانى وثلاثون ألف مسألة (هى) أصل فى العبادات . وخمس وأربعون ألف مسألة (هى) أصل فى المعاملات » .

هذا هو الإمام « أبو حنيفة النعمان » الذى منحته الأجيال لقب « الإمام الأعظم » .

فكيف عاش ، أو كيف كانت نظراته فى فقه الإسلام ؟

ابن حضارة

بالكوفة ، ولد أبو حنيفة النعمان ، فى سنة ٨٠ من الهجرة النبوية ، لأب فارسى النسب اسمه : « ثابت بن زوطى » . وكان جده « زوطى » من أهل

« كابُل » ، وهي مدينة بأفغانستان التي كانت تابعة لفارس . وقد أسر عند فتح العرب لبلاد أفغانستان ، واستُرقّ بالأسر لبعض بني تيْم بن ثعلبة ، ثم أسلم وأعتق ، وكان ولاؤه لقبيلة تيْم ، ثم أعتق كرماً من آسره ومنّة . فولد أبو حنيفة النعمان حرّا ، ومن قبله ولد أبوه حرا ، ولم يكن شرف أبي حنيفة النعمان من مال ، ولا نسب ، ولا نشب . فشرفه كان من مواهبه ، وعقله ، وتقاه . ولقد قال له تيمي يوما : « أنت مولاى » فرد عليه أبو حنيفة بهدوء : « أنا والله أشرف لكَ ، منْك لي » .

من الموالى (غير العرب) إذن كان أبو حنيفة النعمان ، والموالى فى زمانه كانوا هم حملة الفقه ، فى عصر التابعين ، وأكثر فقهاء الأمصار فى هذا العصر ، كانوا من الموالي ، وكان الفقهاء الموالى هم الوسط العلمى للدولة الإسلامية . ولهذه الظاهرة أسباب :

فالعرب في عصر الدولة الأموية ، كانت لهم السيادة والسلطان ، وكان عليهم الحرب والنزال ، فشُغلوا عن الدرس والبحث . وتقدم الموالى ، وهم أبناء حضارة قد فقدوا السلطان ، وملأوا الفراغ لينالوا الشرف عن طريق المعرفة والعلم ، يدفعهم الحرمان إلى الكمال ، وبلغوا في العلم شأوا ، سيطروا فيه على الفكر العربى الإسلامى ، تاركين للعرب الغَلَب المادى . وكان أبو حنيفة النعمان واحدا منهم .

والموالى كانوا كثرة عند الصحابة بالأسر ، أو بالعمل والاختيار ، وكانوا كثرة ملازمة للصحابة ، يصاحبونهم فى البيت ، وخارج البيت ، ويأخذون عنهم ما أخذوه عن رسول الله (ﷺ) . وحين انتهى عصر الصحابة مع نهاية القرن الأول الهجرى ، كان الموالى هم حملة العلم فى العصر الذى يليه ، وكانوا هم أكثر التابعين . وكان أبو حنيفة النعمان واحدا من تابعى التابعين .

والموالى كانوا ينتسبون إلى أمم عريقة ، ذات ثقافات وعلوم ، ولذلك كان النزوع فيهم إلى العلم جبلّة وطبيعة . وكان أبو حنيفة النعمان واحدا منهم ، فموطن أجداده كان تابعا دائما للفرس ، ولحضارة الفرس ، قبل الإسلام .

تاجر الحرير

وبالكوفة نشأ أبو حنيفة ، وبها تربى ، فى بيت أبيه ، تاجر الحرير ، الموسر ، والمسلم ، الحسن الإسلام . وكان أبوه « ثابت » قد التقى ، وهو صغير بالكوفة ، بالإمام « على بن أبى طالب » . ورأى ثابت أباه « زوطى » يهدى إلى الإمام مقدارا من حلوى الفالوذج فى عيد النيروز الفارسى ، ولم يكن يأكلها إلا أهل اليسار ، ورأى الإمامَ على ، وهو يضع كفّه على رأس أبيه ، ويدعو له بالبركة فيه ، وفى ذريته .

وفى سن الصبا ، حفظ أبو حنيفة القرآن الكريم ، وأخذ قراءته للقرآن عن « عاصم » أحد القراء السبعة ، وأشعَ عقله ، فى مجتمع يعيش فيه العرب ، والسريان ، والفرس ، وأبناء خراسان ، وبلاد ما وراء النهر ، وتلتقى فيه فلسفة اليونان بحكمة الفرس ، وتتحاور فيه ، فى العقائد ، مذاهب النصرانية ، وآراء الشيعة ، والسنة ، والخوارج ، والمعتزلة ، وتتضارب فيه آراء الفرق فى السياسة ، مثل تضاربها فى العقائد . ولقد راح أبو حنيفة يجادل ، دفاعا عن الإسلام ، مع المجادلين ، وينازل أصحاب الأهواء بفطرته المستقيمة .

نصيحة العمر

وفى سن الصبا ، وإلى سن الثانية والعشرين من عمره ، كان أبو جنيفة النعمان يشتغل بتجارة الحرير مثل أبيه ، ويختلف إلى الأسواق مثل التجار ، وإلى حلقات العلم فى المسجد فى بعض الأحيان النادرة ، مثل عامة المسلمين إلى أن استوقفه يوما الفقيه « إبراهيم الشّعبى » ، وقد رأى فيه ذكاء ، ولمح وراء ذكائه عقلا علميا . ولقد روى أبو حنيفة ما قاله له ابراهيم الشعبى . قال أبو حنيفة : « مررت يوما على الشعبى ، وهو جالس ، فدعانى فقال لى :

- إلى من تختلف ؟

فقلت :

ـ أختلف إلى السوق .

فقال الشعبى :

ـ لم أعن الاختلاف إلى السوق ، عنيت الاختلاف إلى العلماء .

فقلت له :

ـ أنا قليل الاختلاف إليهم .

فقال لي :

ـ لا تغفل . وعليك بالنظر فى العلم ، ومجالسة العلماء . فإنى أرى فيك يقظة وحركة .

ووقعت نصيحة الشعبى موقعا طيبا من قلب أبى حنيفة ، فقلل كثيرا من الاختلاف إلى السوق ، تاركا أمر متجره إلى شريكه حفص بن عبد الرحمن ، يتردد عليه أحيانا ليراجع حسابات المتجر ، أو يطمئن على سير عمله ، أو أمانة شريكه في التعامل مع الناس . ويفرغ جُلّ وقته ، فى الليل والنهار ، للتردد على حلقات العلم ، وكانت هناك فى مسجد الكوفة حلقات للمذاكرة فى العقائد ، يخوض فيها أهل الفرق الإسلامية المختلفة ، وحلقات لمذاكرة أحاديث الرسول (ﷺ) وروايتها ، وحلقات لاستنباط الفقه من الكتاب والسنة ، والفتوى فيما يقع ويستجد من الحوادث فى حياة الناس .

فأى حلقات سوف يختار أبو حنيفة أن يجلس فيها ، وأن يستفيد من علمائها ؟

ذات ليلة ، وقد بلغ أبو حنيفة من العلم شأنا ، وجاوز الأربعين من العمر ، وصار له تلاميذ ، سأله تلميذه وصديقه الحميم أبو يوسف :

ـ كيف وُفّقت إلى الفقه ؟

فقال له أبو حنيفة :

ـ أخبرك : أما التوفيق فكان من الله ، وله الحمد هو أهله ومستحقه : إنى لما أردت تعلم العلم ، جعلت العلوم كلها نصب عينىّ ، فقرأت فنّا فنا منها ، وتفكرت فى عاقبته ، وموضع نفعه . فقلت آخذ فى (علم) الكلام ، ثم نظرت ، فإذا عاقبته سوء ، ونفعه قليل ، وإذا كمل الإنسان فيه ، لا يستطيع أن يتكلم جهارا ، ورُمى بكل سوء ، ويقال (عنه) صاحب هوًى . ثم تتبّعت أمر الأدب والنحو ، فإذا عاقبة أمره أن أجلس مع صبى أعلمه النحو والأدب ، ثم تتبعت أمر الشعر ، فوجدت عاقبة أمره المدح والهجاء ، وقولى الكذب ، وتمزيق الدين . ثم تفكرت فى أمر القراءات ، فقلت : إذا بلغت الغاية من (علم) القراءات ، اجتمع إلى أحداث يقرءون علىّ ، والكلام فى القرآن ومعانيه صعب . فقلت : أطلب الحديث ، (فوجدت أننى) إذا جمعت منه الكثير أحتاج إلى عمر طويل ، حتى يحتاج الناس إلى ، وإذا احتيج إلىّ لا يجتمع إلىّ إلا الأحداث ، ولعلهم يرمونني بالكذب ، وسوء الحفظ ، فيلزمنى ذلك إلى يوم الدين .

وروى أبو حنيفة كيف اهتدى إلى الفقه ، وحلقات علم الفقه ، وكان قد بلغ فى علم الكلام شأوا ، حين كان يتردد على البصرة ، وفيها صفوة علماء الكلام ، وصفوة دعاة الفرق الإسلامية المتكلمين . قال أبو حنيفة :

« كنا نجلس (فى مسجد الكوفة) بالقرب من حلقة (الفقيه) حماد بن أبى سليمان ، فجاءتنى امرأة يوما فقالت : « رجل له أَمَة ، أراد أن يطلقها للسنة . كم يطلقها ؟ » . فأمرتُها أن تسأل حماداً ، ثم ترجع فتخبرنى ، فسألتْ حماداً . فقال : « يطلقها وهى طاهرة من الحيض والجماع تطليقة ، ثم يتركها (عنده) حتى تحيض حيضتين ، فإذا اغتسلت فقد حلت للأزواج » . ورجعت المرأة ، وأخبرتنى . فقلت (لنفسى) : « لا حاجة لى فى (علم) الكلام » ، وأخذت نعلى ، فجلست إلى حماد . فكنت أسمع مسائله ، فأحفظ قوله ، ثم يعيدها من الغد ، فأحفظ ، ويخطىء أصحابه (تلاميذه) . فقال (يوما) : « لا يجلس إلى (فى) صدر الحلقة بحذائى غير أبى حنيفة » .

والتفت أبو حنيفة إلى صاحبه أبي يوسف وقال :

ـ وكلما قلبت الفقه ، وأدرته ، لم يزد إلا جلالة ، ولم أجد فيه عيبا . ورأيت الجلوس مع العلماء والفقهاء ، والمشايخ والبصراء ، والتخلق بأخلاقهم ، ورأيت أنه لا يستقيم أداء الفرائض ، وإقامة الدين ، والتعبّد ، إلا بمعرفته ، وطلب الدنيا والآخرة إلا به . ومن أراد أن يطلب به (بالفقه) الدنيا ، طلب به أمرا جسيما ، وصار إلى رفعة منها . ومن أراد العبادة والتخلي (عن الدنيا) لم يستطع أحد أن يقول له : تعَبّد بغير علم . وإنما يقول عنه : فقِه ، وعمِل بعِلْم .

فى مسجد الكوفة

كان عمر أبي حنيفة النعمان حين جلس إلى أستاذه حماد بن سليمان ، في مسجد الكوفة ، اثنين وعشرين عاما ، وقد عرف قدرا من النحو ، والأدب ، والشعر ، والحديث ، وقدرا أكبر في علم الكلام ، واستفاد ، بعد أن صار فقيها ، من قدرة علماء الكلام في المناقشة ، والحوار ، والجدل ، وضرب المشابهات للقياس عليها ، في فهمه لأصول الدين ، ومجادلته لأهل الفرق ، حين يدخلون عليه مسجد الكوفة ، وهو منصرف إلى الفقه ، ابتغاء إحْراجه ، وتخطئته ، بل وتكفيره في أصول الاعتقاد . ولزم أبو حنيفة أستاذه حمادا ملازمة تامة عشر سنوات ، ثم راودته نفسه أن يطلب الرياسة في الفقه مثل شيخه حماد . يروى أبو حنيفة قصة ما حدث فيقول :

« أردت أن أعتزله ، وأجلس في حلقة لنفسي ، فخرجت يوما بالعشي (عصرا) . وعزمي أن أفعل . فلما دخلت المسجد ورأيته ، لم تطب نفسي أن أعتزله ، فجئت وجلست معه . فجاء إلى حماد في تلك الليلة نعْي قرابة له قد مات بالبصرة ، وترك مالا ، وليس له وارث غيره ، فأمرني أن أجلس مكانه ، فما هو إلا أن خرج (للسفر) حتي وردت علّي (من الناس) مسائل

لم أسمعها منه . فكنت أجيب ، وأكتب جوابى . ثم قدم (حماد من سفره) فعرضت عليه المسائل ، وكانت نحوا من ستين مسألة . فوافقنى فى أربعين ، وخالفنى فى عشرين ، فآليت على نفسى ألا أفارقه حتى يموت أو أموت ، فلم أفارقه حتى مات . فصحبته ثمانى عشرة سنة » .

ومع ملازمة أبى حنيفة لحماد ، فقد جلس إلى غيره من الفقهاء والمحدثين ، وخصوصا من التابعين الذين اتصلوا بالصحابة ، وكانوا ممتازين فى الفقه والاجتهاد ، فتلقى عنهم فقه عمر بن الخطاب ، وفقه عبد الله بن مسعود ، وفقه عبد الله بن عباس ، تلقاه عن أصحابهم من العرب والموالى .

وكان أبو حنيفة كثير الرحلة إلى بيت الله الحرام حاجا ، ولذلك كان يلتقى فى مكة والمدينة بالعلماء ، ومنهم كثيرون من التابعين ، وكان لقاؤه بهم لقاء علميا ، يروى عنهم الأحاديث ، ويذاكرهم الفقه ، ويدارسهم ما عنده من طرائقه ، وكانوا من مدارس مختلفة ، هى مدارس : زيد بن على زين العابدين ، إمام الزيدية ، وجعفر الصادق ، وعبد الله بن حسن بن حسن ابن أبى محمد النفس الزكية ، وكلاهما من أئمة العلويين ، ودارس بعض دعاة فرقة الكيسانية الشيعية ، الذين يقولون بالرجْعة (عودة الإمام) .

ولقد توفى حماد أستاذ أبى حنيفة عام ١٢٠ هجرية ، وكان أبو حنيفة فى سن الأربعين . وإثر وفاته أجلسه تلاميذ حماد ورفاقه فى مجلس شيخه وشيخهم بمسجد الكوفة ، وراح أبو حنيفة يدارس تلاميذه من الرفاق السابقين ، والقادمين الجدد ، ما يعرض له ولهم من فتاوى ، وما يبلغه ويبلغهم من أقضية ، فقد كان يؤثر مشاركة الغير له فى البحث عن الحق ، ويقيس الأشياء بأشباهها ، والأمثال بأمثالها ، بعقل قوى ، ومنطق سديد ، حتى وضع بهم ، ومعهم ، الطريقة الفقهية التى اشتق منها المذهب الحنفى ، طريقة القياس والرأى .

وصايا فقيه لفقيه

ذات ليلة إثر صلاة العشاء ، التف تلاميذ أبى حنيفة حوله . كانوا فى جلسة وداع لزميل لهم فقيه ، سيرحل إلى البصرة ، ليستقر بها بقية عمره ، هو « يوسف بن خالد السمتي » (البصرى) . وفى نهاية الجلسة ، قال الطالب يوسف البصرى الفقيه لأبى حنيفة :

- أوصنى ، كيف أحيا كفقيه ؟

فقال له أبو حنيفة :

- سلنى ، أقل لك ما يفتح الله به علىّ .

فقال الطالب البصرى الفقيه :

- خبرنى عن العمل والعلم .

فقال له أبو حنيفة :

- العمل القويم يجب أن يكون مبنيا على المعرفة الصحيحة ، فليس الخير عندى من يعمل الخير فقط ، بل الخير عندى من يعلم الخير والشر ، ويقصد إلى الخير عن معرفة لمزاياه ، ويجتنب الشر فاهما لمساوئه . فالعادل مثلا ليس هو الذى يكون منه العدل ، من غير معرفة للظلم ، إنما العادل من يعرف الظلم ومغبته ، والعدل وغايته ، ويقصد إلى العدل ، لما فيه من شرف الغاية ، وحسن المغبّة . واعلم أن العمل تبع للعلم ، كما أن الأعضاء تبع للبصر ، والعلم مع العمل اليسير أنفع من الجهل مع العمل الكثير . واعلم أن العمل المستقيم لا ينبنى إلا على فكر مستقيم ، وعلم مقرر ثابت . واعلم أن العلم يجب أن يكون فى مسائل الاعتقاد واليقين ، جزما قاطعا ، لا تردد فيه . وهو يتحقق بإثبات ونفى ، إثبات للمعتقد ، ونفى لما عداه . واعلم أن العلم المتصل بالعمل ، يُكتفى فى إثباته بالأدلة الظنية ، فمع العمل لا يكون ثمة علم يقينى ، بل يكون ثمة ترجيح ظنى . وفى مثل هذه الحال ، لا تجزم ببطلان قول

مخالفك ، بل ترجح قول نفسك وتقول : « فيه صواب يحتمل الخطأ » وتقول في قول مخالفك « فيه خطأ يحتمل الصواب » .

كان تلاميذ أبي حنيفة يعرفون عنه بعد غوره العقلي في التفكير ، وعمق النظرة ، وشدة غوصه لتعرف البواعث والأسباب والغايات ، لكل ما يعرفه من أعمال وأمور ، وهو في السوق يتجر ويعامل الناس ، ويدرس الحياة ، وهو في مجلس العلم يدرس الفقه والحديث ، ويجادل في شئون العقيدة ، ومناهج السياسة . وكانوا مطمئنين إلى آرائه المحكمة في مناهج الفكر ، وأخلاق الناس ومعاملة الناس ، وما ينبغي أن يتبعه كل فرد في معاملة سواه ، خاصة الفقيه ، ويحترمونه لاحترامه لعقولهم ، وإشراكهم معه في التفكير .

وعاد الطالب البصري الفقيه يسأل أبا حنيفة :

ـ فخبرني « ياشيخي » كيف أتعامل مع الناس ؟

فقال له أبو حنيفة :

ـ اعلم يايوسف ، أنك متى أسأت عشرة الناس صاروا لك أعداء ، ولو كانوا لك أمهات وآباء . وإنك متى أحسنت عشرة قوم ، ليسوا لك بأقرباء ، صاروا لك أمهات وآباء . وكأني بك وقد دخلت البصرة ، وأقبلت على المخالفة بها بالرأي . ورفعت نفسك عليهم ، وتطاولت بعلمك لديهم . وانقبضت عن معاشرتهم ومخالطتهم ، وهجرتهم وهجروك ، وشتمتهم وشتموك ، وضلّلتهم وضلّلوك ، وبدّعوك ، واتصل ذلك الشين بنا ، وبك ، فاحتجت إلى الهرب منهم والانتقال عنهم . وليس هذا برأي . إنه ليس بعاقل من لم يدارِ من ليس له من مداراته بدّ ، حتى يجعل الله له مخرجا .

وسكت أبو حنيفة لحظة ، ثم قال وهو ينظر في عيني يوسف :

ـ إذا دخلت البصرة يايوسف ، استقبلك الناس ، وزاروك ، وعرفوا حقك : فأنزل كل رجل منزلته ، وأكرم أهل الشرف ، وعظّم أهل العلم ، ووقّر الشيوخ ، ولاطف الأحداث ، وتقرب من العامّة ، ودارِ الفجّار ، واصحب

الأخيار ، ولا تتهاون لسلطان ، ولا تحقرنّ أحدا ، ولا تقصِّرَنَّ في مروءتك ، ولا تُخرجَنّ سرّك إلى أحد ، ولا تثق بصحبة أحد حتى تمتحنه . ولا تخادِنْ خسيسا ولا وضيعا . وإياك والانبساط إلى السفهاء . وعليك بالمداراة والصبر ، وحسن الخلق ، وسعة الصدر . واستجدّ ثياب كسوتك ، واستفره دابتك ، وأكثر استعمال الطيب . وابذل طعامك يايوسف ، فإنه ما ساد بخيل قطّ . ولتكن لك بطانة تعرّفك أخبار الناس . ومتى عرفتَ بفساد فبادر إلى صلاح ، ومتى عرفتَ بصلاح فازدد فيه رغبة وعناية . واعمل يايوسف في زيارة من يزورك ، ومن لا يزورك . والإحسان إلى من يحسن إليك أو يسيء . وخذ العفو وأمر بالمعروف ، وتغافل عما لا يعنيك ، واترك كل ما يؤذيك . وبادر في إقامة الحقوق . ومن مرض من إخوانك فعُده بنفسك . وتعاهده برُسلك . ومن غاب منهم افتقدت أحواله ، ومن قعد منهم عنك فلا تقعد أنت عنه .

كان أبو حنيفة يوصي تلميذه يوسف ، في تلك الليلة ، بما يفعله هو مع تلاميذه وأصحابه ومع الناس جميعا . فكل وصاياه تلك كان تلاميذه يعرفونها عنه متجسدة في شخصه ، حية في سلوكه . وعاد يوسف يقول :

ـ هذا أنا مع الناس ، فكيف ينبغي أن أكون بين الناس ؟

فقال له أبو حنيفة :

ـ اظهر تودّدا للناس ما استطعت ، وأفش السلام ، ولو على قوم لئام . ومتى جمع بينك وبين غيرك مجلس ، أو ضمك وإياهم مسجد ، وجرت المسائل ، وخاضوا فيها بخلاف ما عندك ، لا تبد لهم خلافا . فإن سئلت عنها أخبرت بما يعرفه القوم ، ثم تقول : فيها قول آخر ، وهو كذا ، والحجة له كذا . فإن سمعوه منك ، عرفوا مقدار القول ، ومقدارك . فإن قالوا لك : هذا قول من ؟ قل : قول بعض الفقهاء . وإذا استمروا على ذلك وألفوه ، عُظم مقدارك ، وعظّموا محلك . وأعطِ يايوسف كل من يختلف إليك نوعا من العلم ينظرون فيه . وآنسهم ، ومازحهم ، أحيانا ، وحادثهم ، فإن المودة تستديم

مواظبة العلم ، وأطعمهم أحيانا . واقض حوائجهم . واعرف مقدارهم وتغافل عن زلاّتهم ، وارفق بهم ، وسامحهم . ولا تبد لأحد منهم ضيق صدر أو ضجرا . وكن كواحد منهم . واستعن على نفسك بالصيانة لها ، والمراقبة لأحوالها . ولا تكلف الناس ما لا يطيقونه . وارض لهم ما رضوْا لأنفسهم ، وقدم إليهم حسن النية . واستعمل الصدق . واطرح الكِبْر جانبا . وإياك والغدر وإن غدروا بك . وأدّ الأمانة وإن خانوك . وتمسك بالوفاء ، واعتصم بالتقوى وعاشر أهل الأديان ، وأحسن معاشرتهم .

وفى تلك الليلة ، وعبر هذه الوصايا ، بزغت قولة أبى حنيفة عن نفسه : « رأيت المعاصى مذلة ، فتركتها ، فصارت ديانة » .

وفى تلك الليلة ، وعبر هذه الوصايا ، كشف أبو حنيفة ، عن أن مصلح الجماعة يجب أن يكون ودودا ، يألَف ويُؤلف ، لا يخالف ولا ينافر ، بل يجىء إلى الناس من ناحية ما يألفون ويطيقون ، لا من ناحية ما ينكرون .

وفى تلك الليلة ، وعبر هذه الوصايا ، كشف أبو حنيفة عن دور المربى ، الذى يعرف كيف يتعهد تلاميذه ، ويبث فيهم علمه وآراءه ، بنصائح الخبير المجرب ، وهى نصائح يحتاج إليها كل من يتصدى لقيادة الناس : سياسيا كان أو مصلحا ، أو مفكرا ، أو فقيها ، أو قائدا .

وفى تلك الليلة ، كان تلاميذ أبو حنيفة يدّونون وصاياه ليوسف بن خالد السمتى . لكى تجمع ، فيما بعد ، فى كتاب ، نسب إلى أبى حنيفة ، بعنوان : « العالم والمتعلم » .

المحنة الأولى

لم يكد « أبو حنيفة النعمان » يجلس فى مجلس شيخه حماد ، بمسجد الكوفة ، فقيها مفتيا ، حتى خرج زيد بن على زين العابدين ، على الخليفة الأموى « هشام بن عبد الملك » ، متزعما ثورة من ثورات العلويين ضد

الأمويين . وكانت عواطف أبى حنيفة كإنسان وفقيه مع العلويين المضطهدين من بنى أمية ، فرأى كفقيه مفتٍ أن الثورة على ملك الأمويين أمر جائز شرعا ، إذا كانت الثورة من إمام عادل ، مثل الإمام « زيد بن على » .

ويروى التاريخ أن أبا حنيفة قال لتلاميذه عن ثورة هذا الإمام : « ضاهى خروجه خروج رسول الله ﷺ يوم بدر » . فقيل له : « لم تخلفت عنه » ؟ فقال : « حبستنى عنه ودائع الناس (عندى) . عرضتها على ابن أبى ليلى (قاضى الكوفة) ، فلم يقبل . فخفت أن أموت مجهّلا (دون أن أرد ودائعى إلى الغائبين) » . وفى مرة أخرى قال أبو حنيفة ، فى معرض الاعتذار عن عدم خروجه مع الثائر زيد : « لو علمت أن الناس لا يخذلونه ، كما خذلوا أباه ، لجاهدت معه لإنه إمام حق ، ولكنْ أعينه بمالى » . وبعث أبو حنيفة إليه بعشرة آلاف درهم ، قائلا لرسول زيد إليه : « ابسط عذرى له » .

ولقد انتهت ثورة الإمام « زيد » بمقتله سنة ١٢٣ هجرية ، وثورة ابنه « يحيى » من بعده بمقتله سنة ١٢٥ هجرة ، وثورة حفيده عبد الله ، بمقتله سنة ١٣٠ هجرية ، واستغرقت هذه الثورات عشر سنوات ، عانى فيها العلويون من الأمويين العذاب ، وتكبدّ فيها الأمويون من العلويين المشاق . وكانت ثورات يؤازرها العلماء والفقهاء ، فى السرّ بالمال ، وفى العلن بالتأييد . ثم حان وقت حساب الأمويين لهؤلاء العلماء والفقهاء بالعراق ، بعد القضاء على ثورات العلويين الزيديين (نسبة إلى زيد بن على) فى عهد « مروان ابن محمد » آخر الخلفاء الأمويين .

وكان الحساب اختبارا من « ابن هبيرة » ، والى الأمويين على العراق لولاء العلماء والفقهاء لبنى أمية . وقبل علماء الكوفة : ابن أبى ليلى ، وابن شبرمة ، وداود بن هند ، وسواهم ، إعلان ولائهم العملى لبنى أمية ، بقبولهم أعمالا شتى فى ديوان « ابن هبيرة » ، لينفُوا الرِّيب عن أنفسهم ، ويتخلصوا مما تورطوا فيه ، متخذين التقية دريئة لهم ، فى وقت اشتدت فيه الفتن بالعراق ، وكادت أن تصير فيه فارس وخراسان للعباسيين ، وقد راحت

جيوش العباسيين ، يؤازرهم العلويون ، تساور جيوش الأمويين فى العراق ، وغير العراق .

ودعا ابن هبيرة إليه بأبى حنيفة فى ديوان الإمارة بمدينة واسط . وعرض عليه أن يعمل له ، وعنده ، أى عمل كان ، تحققا من ولائه للخليفة مروان ابن محمد ، إن قبل العمل معه ، أو تثبتا من اتهامه له ، بالانحياز للأمويين ، إن أبى هذا العمل ، وأبى أبو حنيفة أن يلى عملا لابن هبيرة ، فعاد ابن هبيرة يعرض عليه أن يجعل ديوان الخاتم تحت يده ، فلا ينفذ كتاب مهره بتوقيعه إلا من تحت يد أبى حنيفة ، وختمه له بخاتم الإمارة . لكن أبا حنيفة امتنع عن قبول هذه المهمة ، قائلا له :

- كيف أقبل هذا العمل ؟ تأمر أنت بقتل إنسان ظلما ، أو مصادرة ماله ، وأختمه أنا ، فيقتل هذا الإنسان ، ويصادر ذلك المال . هذا لن يكون أبدا .

عندئذ أقسم ابن هبيرة أمام العلماء أن يسجن أبا حنيفة ويضربه فى السجن ، إن لم يقبل الخاتم . وتقدم الفقهاء الذين قبلوا التعاون مع ابن هبيرة ، واستأذنوا الأمير فى الانفراد بأبى حنيفة ، فغادر الأمير المكان غاضبا . وقال العلماء لأبى حنيفة :

- إنا ننشدك الله فلا تهلك نفسك . فإنا إخوانك . وكلنا كارهون لهذا الأمر . ولم نجد بدا من ذلك .

فقال أبو حنيفة بإصرار :

- لو أرادنى أن أعد له أبواب مسجد « واسط » لم أدخل فى هذا الأمر .

فقال ابن أبى ليلى للعلماء ، ولم يكن لأبى حنيفة محبا ، ولا عن فقهه راضيا :

- دعوا صاحبكم . فهو المصيب ، وغيره المخطىء !!

وأمر ابن هبيرة صاحب الشرطة بحبس أبى حنيفة . فحبس ، وضرب أياما

متتالية ، في كل يوم عشرة أسواط ، ليرجع عن موقفه . ويئس الضارب الجلاد من أبي حنيفة ، فذهب إلى ابن هبيرة ، وقال له :

- هذا الرجل سيموت من الضرب ، ولن يعدل عن رأيه .

فقال له ابن هبيرة :

- فليخرجنا من يميننا إذا أراد الحياة .

وسأل الجلاد أبا حنيفة أن يعدل عن موقفه ، ويعمل مع ابن هبيرة ، فأبى أبو حنيفة مستعدا للاستشهاد . فعاد الجلاد إلى ابن هبيرة ، برأى أبي حنيفة ، فصرخ بيأس ، وكأنه قد خشي أن يموت أبو حنيفة في سجنه ، فيثور من أجله أهل الكوفة ، والموالي ، بل وأهل العراق بأسره :

- ألا ناصح لهذا المحبوس ، أن يستأجلني فأؤجله ؟

وأخبر الجلاد أبا حنيفة بما قاله ابن هبيرة ، وفهم أبو حنيفة ، فقال :

- دعوني أخرج إذن ، واستشير إخواني وأهل بيتي ، وأنظر في ذلك .

عندئذ أمر ابن هبيرة بإخلاء سبيل أبي حنيفة . فعاد إلى بيته ، وأعد نفسه وأهل بيته للرحيل ودوابه لسفر طويل . وهرب ليلا إلى مكة . وكان هروبه في سنة ١٣٠ هجرية .

البيعة الغامضة

فر أبو حنيفة بفضل جلاده إلى مكة ، وأقام بها ست سنوات ، تزيد قليلا أو تنقص قليلا ، مجاورا بيت الله الحرام . ولحق به تلاميذه الحريصون على علمه ، والأخذ عنه . ولم يتردد أبو حنيفة على الكوفة في هذه السنوات ، إلا بعد أن آل أمر العراق الى أبي العباس السفاح ، مؤسس الدولة العباسية . ولم يستقر في الكوفة في عودة له إلى العراق ، إلا في زمن أبي جعفر المنصور

سنة ١٣٦ هجرية ، حين استقرت الأحوال بالعراق ، وبعد أن استقرت الأمور لبني العباس . وفي مكة ، عكف أبو حنيفة على الحديث والفقه يطلبهما بمكة ، التي ورثت علم ابن عباس ، عن تلاميذ ابن عباس ، يذاكرهم علمه ، ويذاكرونه ما عندهم من علم ، طوال ست سنوات .

وحين دخل أبو العباس إلى العراق طالبا بيعة أهلها ، كان أبو حنيفة موجودا مع العلماء ، يسمع منهم أبو العباس ، ويسمع منه العلماء . وتروى كتب المناقب قصة هذا اللقاء ، تقول :

« لما نزل أبو العباس الكوفة توجه إلى العلماء فجمعهم ، فقال لهم :

- إن هذا الأمر قد أفضى إلى أهل بيت نبيكم ، وجاءكم الله بالفضل ، وأقام الحق . وأنتم معاشر العلماء وأحق من أعان عليه . ولكم الحبّاء والكرامة والضيافة من مال الله ما أحببتم ، فبايعوا بيعة تكون عند إمامكم حجة لكم وعليكم . وأمانا في معادكم . لا تلقوا الله بلا إمام ، فتكونوا ممن لا حجة له .

عندئذ نظر العلماء إلى أبي حنيفة . وكانت في أعناقهم بيعة لبني أمية ، حين تعاونوا مع ابن هبيرة ، ولم تكن في عنق أبي حنيفة بيعة لبني أمية ، حين أبى أن يعمل مع ابن هبيرة . وقال أبو حنيفة للعلماء : إن أحببتم أن أتكلم عني وعنكم . قالوا : قد أحببنا ذلك . فقال لأبي العباس : « أحمد الله الذي بلغ الحق من قرابة نبيه ﷺ ، وأمات عنا جوْر الظلمة ، وبسط ألسنتنا بالحق . قد بايعناك على أمر الله ، والوفاء لك بعهدك إلى قيام الساعة . فلا أخلى الله هذا الأمر من قرابة نبيه ﷺ . فأجابه أبو العباس بجواب جميل ، وقال : « مثلك من خطب عن العلماء . لقد أحسنوا اختيارك ، وأحسنت في البلاغ » . فلما خرج العلماء قالوا لأبي حنيفة : ما أردت بقولك : « إلى قيام الساعة ؟ » قال : « فإن احتلتم علي ، احتلت عليكم ، وأسلمتكم إلى البلاء » فسكت القوم (وتركهم حيارى : هل قيام الساعة هو يوم القيامة ، أم قيامه من مكانه ؟ أم وفاة أبي العباس ؟) . وعلموا أن الحق ما فعل » .

وعاد أبو حنيفة بعد البيعة إلى مكة ، ولم يعد إلى الكوفة ، إلا بعد أن استقرت الأحوال لبني العباس سنة ١٣٦ هجرية في عهد الخليفة العباسي الثاني « أبو جعفر المنصور » .

وظل أبو حنيفة على ولائه وبيعته لبني العباس ، ما رضى عنهم العلويون ، وما أوفوا هم بحق العلويين ، وقد كانوا دعما للخلافة العباسية ، وسندا لها ، وكان العباسيون مثل العلويين من آل البيت .

التاجر الفقيه

عاش أبو حنيفة خمسين سنة من حياته في العصر الأموى ، وعشرين سنة فى العصر العباسى ، لم يتوقف طوالها عن الاشتغال بالتجارة ، منذ أن شب عن الطوق . ففي التجارة كانت معيشته ، ومصدر رزقه ، إلى أن ودع الدنيا ليلقى وجه ربه ، وعديدون فى عصر أبى حنيفة جمعوا بين العلم والتجارة . فمثله ، مثلا ، كان « واصل بن عطاء » شيخ المعتزلة تاجرا ، وقد ولد فى السنة نفسها التى ولد فيها أبو حنيفة ، ومثله كان « واصل » فارسى الأصل ، ومثل أبى حنيفة كان لواصل شريك أمين فى تجارته ، تربطه به صلة قرابة ، ومثله فرغ واصل للدرس ، ولكن للدفاع عن الإسلام ضد من يهاجمونه فى زمانه من أصحاب الفرق الإسلامية ، والديانات السابقة ، على حين كان أبو حنيفة يؤسس للفقه الإسلامى مذهبا فيه ، ويفتح للاجتهاد أبوابا واسعة ، معتمدا على الرأى والقياس ، فيما لم يرد فيه نص من كتاب أو سنة ، أو فتوى مجمع عليها من الصحابة .

ترى ، كيف كانت صفات التاجر الفقيه ، أو الفقيه التاجر أبو حنيفة النعمان ؟

ولا إجابة لهذا السؤال أوفى وأصدق وأدق من أحاديث معاصريه ، وما وعته لنا كتب التواريخ الخاصة ، من حكايات عن أبى حنيفة التاجر الفقيه .

يؤكد معاصرو أبى حنيفة أنه كان عظيم الأمانة فى نفسه وفى تجارته . كان ثرىَّ النفس لم يذق ذل الحاجة يوما ، حتى يثور فى نفسه ما يثور فى نفوس التجار ، من أطماع تفقر النفوس . ويؤكدون أنه كان سمح النفس ، فوُقِىَ مما تلقاه النفوس من الشح . ولعل مرجع ذلك كله أنه كان بالغ التدين ، شديد التنسك ، عظيم العبادة ، يصوم النهار ، ويقوم الليل ، ويقرأ القرآن الكريم ثلاثين مرة فى شهر رمضان ، غيبا عن ظهر قلب .

ولهذه الصفات مجتمعة أثرها فى معاملات أبى حنيفة التجارية ، حتى صار غريبا متفردا بين التجار بالكوفة . ولعل شريكه كان يلقى بعض هذه المعاناة من هذه الغرابة ، وذلك التفرد .

ولقد شبهه المعاصرون له ، فى تجارته ، بأبى بكر الصديق رضى الله عنه ، وهو من السلف المتبع ، وكأنه كان يحكى فى شخصه مثاله ، ويجرى فى تجارته على منواله :

جاءته مثلا امرأة بثوب من الحرير تبيعه له ، فقال لها :

ـ كم ثمنه ؟

فقالت له :

ـ مائة درهم .

فقال لها :

ـ هو خير من ذلك ؟

فقال غاضبة :

ـ أتهزأ بى ؟

فقال لها باسما :

ـ هاتى رجلا يقوّمه .

فجاءت برجل قوّمه ، فاشتراه بخمسمائة درهم .

فلم ير أبو حنيفة فى غفلة البائع فرصة ينتهزها ، فهو يحتاط للبائع له ، قبل أن يحتاط لنفسه ، كمشتر منه .

وجاءته امرأة أخرى . فقالت له :

ـ إنى ضعيفة ، وإنها أمانة . فبعنى هذا الثوب الذى عندك ، بما يُقوّم عليك .

فقال لها :

ـ خُذيه بأربعة دراهم .

فقالت له :

ـ لا تسخر بى . وأنا عجوز .

فقال لها :

ـ إنى اشتريت ثوبين . فبعت أحدهما برأس المال إلا أربعة دراهم . فبقى هذا الثوب على أربعة دراهم .

وجاءه صديق له ، يطلب منه ثوب خزّ (حرير)، على وصف ولون عيّنهما له . فقال له :

ـ اصبر حتى يقع ، وآخذه لك إن شاء الله تعالى .

فما دارت الجمعة ، حتى وقع الثوب المطلوب . فمر به الصديق ، فقال له أبو حنيفة :

ـ قد وقعت حاجتك .

وأخرج إليه الثوب .

فقال له الصديق :

- بكم إذن ؟

فقال له أبو حنيفة :

- درهما .

فقال الصديق عاتبا :

- ماكنت أظنك تهزأ بى !!

فقال له أبو حنيفة برفق :

- ما هزأت . إنى اشتريت ثوبا بعشرين دينارا ودرهم واحد . بعت أحدهما بعشرين دينارا ، ويبقى هذا بدرهم .

هى معاملة إذن من تاجر فقيه خالطها العطاء ، أو هى عطاء قد لبس صورة البيع والشراء ، معاملة تنبىء عن خلق تاجر فقيه ، سمح القلب ، عظيم فى نفسه وعقله ، ودينه وأمانته ، ووفائه للأصحاب .

وكان أبو حنيفة شديد التحرج ، والحرج ، فى كل ما تخالطه شبهة الإثم ، فى تجارته وربحه ، ولو كانت بعيدة ، فإن ظن إثما أو توهمه فى مال ، خرج منه كله ، وتصدق به على الفقراء والمحتاجين .

« يروى أنه بعث شريكه « حفص بن عبد الرحمن » بمتاع ، وأعلمه أن فى ثوب منه عيبا ، وأوجب عليه أن يبين العيب عند بيعه ، فباع حفص المتاع ، ونسى أن يبين العيب ، ولم يعلم من الذى اشتراه منه . فلما علم أبو حنيفة تصدق بثمن المتاع كله » فقد خالطته شبهة الإثم .

ومع اكتفاء أبى حنيفة من الربح بالقدر الحلال ، فقد كانت تجارته تدر عليه ربحا وفيرا ينفق أكثره على المشايخ والمحدثين ، يجمع الأرباح عنده من سنة إلى سنة ، فيشترى منها حوائج الأشياخ والمحدثين ، وأقواتهم ، وكسوتهم ،

وجميع حوائجهم . ثم يدفع باقي الدنانير من الأرباح إليهم ، فيقول : « أنفقوا في حوائجكم ، ولا تحمدوا إلا الله ، فإنى ما أعطيتكم من مالى شيئا . ولكن من فضل الله عليّ فيكم » .

ومع ذلك الكرم والسخاء ، فقد كان مظهر أبى حنيفة كمخبره حسنا. فهو كثير العناية بثيابه ، يختار جيده من الثياب التى تقوم بثلاثين دينارا ذهبيا ، وهو حسن الهيئة كثير التعطر ، لم ير قط منقطع النعل ، وهو حريص على أن يكون من يعرفه ، في مثل عنايته بمظهره . فقد رأى مثلا على بعض جلسائه ثيابا رثة ، فأمره أن ينتظر ، إلى أن تفرق المجلس وبقى وحده ، فقال له أبو حنيفة :

ـ ارفع المصلي وخذ ما تحته .

فرفع الرجل المصلى ، فكان تحته ألف درهم . فقال له أبو حنيفة مؤكدا :

ـ خذ الدراهم وغير بها من حالك .

فقال له الرجل الرث الثياب :

ـ إنى موسر ، وأنا فى نعمة . ولست أحتاج إليها .

فقال له أبو حنيفة :

ـ أما بلغك الحديث : « إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده » . فينبغى لك أن تغير حالك . حتى لا يغتم بك صديقك .

صراع بين الخليفة والفقيه

فى عهد الخليفة المنصور ، صار أبو حنيفة عزيزا عليه ، يدنيه منه ، ويعلى مكانته عنده ، ويرفع قدره فى مجلسه ، ويحاول بين حين وآخر أن يعطيه العطايا الجزيلة . ولكن أبا حنيفة لم يكن يرى أن يقبل الفقهاء هدايا

الخلفاء . ولذلك كان يرد عطاء المنصور وهداياه فى رفق وحيلة ، سواء جاءت من المنصور بطريق مباشر ، أو بطريق غير مباشر .

وحدث في فترة الصفو والرضا بين العالم الفقيه أبى حنيفة ، والخليفة القوى المنصور ، أن شقاقا وقع بين المنصور وزوجه « الحرة » ، بسبب ميله عنها . فطلبت « الحرة » العدل من المنصور ، فقال لها :

ـ بمن ترضين فى الحكومة بينى وبينك ؟

فقالت الحرة :

ـ بالفقيه أبى حنيفة .

ورضى المنصور هو أيضا بتحكيم أبى حنيفة ، فأرسل فى طلبه من الكوفة . ووفد أبو حنيفة إلى بغداد ، فقال له المنصور :

ـ ياأبا حنيفة . زوجي « الحرة » تخاصمني ، فأنصفنى منها .

وكانت « الحرة » جالسة وراء ستار بإيوان الخلافة ترى وتسمع . وقال أبو حنيفة للمنصور :

ـ ليتكلم أمير المؤمنين .

فقال المنصور :

ـ ياأبا حنيفة . كم يحل للرجل أن يتزوج من النساء ، فيجمع بينهن ؟

فقال أبو حنيفة :

ـ أربع .

فقال المنصور :

ـ وكم يحل له من الإماء ؟

فقال أبو حنيفة :

ـ ما شاء . ليس لهن عدد .

فقال المنصور :

ـ وهل يجوز لأحد أن يقول خلاف ذلك ؟

فقال أبو حنيفة :

ـ لا .

فقال المنصور للحرة :

ـ قد سمعت حكم أبو حنيفة .

وأدرك أبو حنيفة حقيقة الموقف ، فعاجل بقوله للمنصور ، مالم يكن قد قاله بعد :

ـ إنما أحل الله هذا لأهل العدل يا أمير المؤمنين . فمن لم يعدل ، أو خاف ألا يعدل ، فينبغي ألا يجاوز واحدة . قال الله تعالى : « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » . وبأدب الله ينبغي أن نتأدب ، ونتعظ بمواعظه .

عندئذ سكت أبو جعفر المنصور ، وطال سكوته ، فقام أبو حنيفة . وخرج من عنده مغادرا قصر الخلافة ، عائدا إلى دار له في بغداد . ولم يكد يستقر به المكان ، حتى جاءه خادم من قبل « الحرة » . ومعه مال وثياب وجارية وحمار مصرى . فردها أبو حنيفة جميعاً ، قائلا للخادم :

ـ أقرىء سيدتك سلامي ، وقل لها : إنما ناضلت عن ديني ، وقمت ذلك المقام لله . لم أرد بذلك تقربا إلى أحد ، ولا التمست به دنيا .

ولعل المنصور قد أَسَرَّ في نفسه أمرين : موقف أبي حنيفة منه في حكمه للحرة ، وموقف أبي حنيفة حين رد إلى الحرة هداياها ، وأدرك أنه عالم صعب المنال .

وانتهت أيام الصفو بين أبي حنيفة والمنصور ، بين الفقيه والخليفة . حين سجن المنصور عبد الله العلوي ، وحين ثار ابناه محمد النفس الزكية ، وإبراهيم . وكان عبد الله على صلة علمية بأبي حنيفة . ولقد انتهت هذه الثورة بقتل الابنين العلويين الثائرين ، وبموت عبد الله في سجنه ، بعد مقتل ولديه .

وأثناء ذلك وبعده ، انتهت علاقة الصفو والرضا بين أبي حنيفة والمنصور ، بل بينه وبين العباسيين ، والدولة العباسية ، في نفس أبي حنيفة ، بانتهاء علاقة الصفو والمودة بين العباسيين والعلويين . وظهرت تباشير هذه النهاية في الكلام القليل ، الناقم على العباسيين ، الذي كان يخرج من شفتي أبي حنيفة ، بين الحين والحين ، ويكشف عن ولائه لأبناء علي بن أبي طالب خاصة .

وكان أبو جعفر يدرك هذا الميل من أبي حنيفة للعلويين ، أو يظنه ظنا ، فيغضي عنه حينا ، ويختبر أبا حنيفة حينا آخر ، إلى أن كانت المأساة ، مأساة أبي حنيفة على يدي المنصور ، ومأساة المنصور لموقفه من أبي حنيفة ، أمام محكمة التاريخ .

ولم يكن أبو حنيفة الفقيه ، متفردا في موقفه بين العلويين والعباسيين . فمعاصره الفقيه الإمام « مالك بن أنس » ، كان له موقف مماثل ، في ميله إلى العلويين ، وعدم رضاه عن العباسيين ، حين اضطهدوا العلويين ، ولقد قيل إن مالكا أفتى بمبايعة محمد النفس الزكية ، حين ثار على المنصور ، فقال له الناس :

ـ لكن علينا ، في أعناقنا ، بيعة للمنصور .

فقال لهم :

ـ إنما كنتم مكرهين . وليس لمكره بيعة .

وعندئذ بايع الناس في المدينة محمداً النفس الزكية ، بناء على ما أشيع عن مالك . ولزم مالك بيته . ولقد حاسب والي المدينة الإمام مالك على فتواه ،

بعد مقتل محمد النفس الزكية ، بالضرب والأذى . حتى انخلعت كتفاه .

ولقد كان لأبي حنيفة موقف في هذه المحنة أشد من موقف مالك . فقد كان يجهر بمناصرة محمد النفس الزكية ، في درسه بالكوفة ، بل لقد وصل به الأمر إلى أنه ثبط بعض قواد المنصور ، حتى لا يخرجوا لحرب محمد النفس الزكية . ومن هؤلاء القواد : « الحسن بن قُحطبة » .

تروى كتب المناقب أن الحسن بن قُحطبة دخل على أبي حنيفة ، في مسجد الكوفة ، وقال له بحرج شديد :

- عملي لا يخفى عليك . فهل لي من توبة ؟

فقال له أبو حنيفة :

- إذا علم الله أنك نادم على ما فعلت . ولو خُيِّرت بين قتل مسلم ، وقتلك أنت ، لاخترت أن تقتل أنت على أن يقتل هو . وتجعل مع الله عهدا ، فإن وفيت به فهي التوبة .

فقال له الحسن بن قطحبة :

- إني عاهدت الله تعالى ألا أعود إلى قتل مسلم .

والتزم الحسن بموقفه بينه وبين نفسه ، إلى أن ظهر « إبراهيم بن عبد الله الحسني العلوي » ، بثورته ضد المنصور . وأصدر المنصور أمره إلى الحسن بن قحطبة أن يذهب بالجيش لقمع ثورة إبراهيم . وسارع الحسن بالذهاب إلى أبي حنيفة ، وقصّ عليه قصة هذا التكليف .

فقال له أبو حنيفة :

- جاء إذن أوان توبتك . إن وفيت بما عاهدت فأنت تائب ، وإلا أُخذت بالأول والآخر .

وجدّ ابن قحطبة عندئذ في توبته ، وتأهب للموت ، وأسلم نفسه إلى القتل .

فدخل على المنصور في مجلسه ، وكان بين الجالسين فيه « حميد بن قحطبة » أخو الحسن هذا . وقال الحسن للمنصور :

ـ ياأمير المؤمنين . لن أسير إلى هذا الوجه ، لحرب إبراهيم . إن كان لله تعالى طاعة فى سلطانك ، فيما فعلت ، فلى منه أوفر الحظ . وإن كان معصية فحسبى .

وغضب المنصور لعصيان قائده له ، وأسرع أخوه « حميد بن قحطبة » يقول للمنصور ، مخففا عن المنصور عصيان أخيه له :

ـ ياأمير المؤمنين . إننا نكره عقله منذ سنة ، وكأنه خلّط عليه . فدعه ، وأنا أسير إلى حرب إبراهيم ، وأنا أحق بالفضل منه .

ووافق المنصور ، وخرج « حميد » لينهض بمهمة أخيه . وأمر المنصور بحبس الحسن ، ثم أمر بقتله ، بعد أن هدأت الأمور . ولقد سأل المنصور بعض ثقاته ، إثر أمره بسجن الحسن :

ـ من يدخل الحسن عليه من الفقهاء .

فقال له :

ـ إنه يتردد على أبى حنيفة .

عندئذ أدرك المنصور أن أبا حنيفة قد تجاوز حق النقد المجرد له ، وحدّ الولاء القلبى للعلويين ، إلى العمل ضد العباسيين ، وإن ظل عمله ذاك مقصورا على الفتوى ، لا يتعداها إلى المشاركة بحمل السلاح . ولا شك أن المنصور قد أدرك أن هذا العمل بالفتوى من أخطر الأمور على دولته . ولربما راح المنصور يبث على أبى حنيفة العيون والأرصاد ، فى مجلس درسه وخارج درسه .

وشاء المنصور أن يضع أبا حنيفة موضع الاختبار لولائه ، والطاعة لإمامه ، مثلما فعل معه ابن هبيرة ، آخر ولاة الأمويين على العراق ، وفى

وقت كان المنصور قد جمع فيه رءوس العلويين ، ووضعهم في السجون ، وصادر أموالهم ، وحرمهم من إقطاعيات سلفه أبي العباس السفاح .

الفقيه تحت الاختبار

بدأ هذا الاختبار لأبي حنيفة ، حين أرسل إليه المنصور بجائزة عشرة آلاف درهم وجارية ، مع وزيره « عبد الملك بن حَمَد » . وكان لهذا الوزير رأى جيد ، وفيه كرم نفس . وحمل الوزير الهدية ، وذهب إلى أبي حنيفة بها ، لكن أبا حنيفة رفضها ، مثلما رفض هَدايا « الحرة » من قبل . وأشفق عليه الوزير ، فقال له مصارحا :

ـ أنشدك الله . اقبلها . إن أمير المؤمنين يطلب عليك علة ، ليوقع بك . فإن لم تقبل صدق عليك ما ظنه بك .

وأصر أبو حنيفة على موقفه ، فقال له الوزير :

ـ لا عليك من المال ، فقد أثبته في بند الجوائز . لكن . اقبل الجارية مني ، أو .. قل عذرك لأمير المؤمنين .

فقال أبو حنيفة للوزير :

ـ قل له : إني ضعفت عن النساء (أي كبرت) فلا استحل أن أقبل جارية لا أصل إليها . ولا أجترىء أن أبيع جارية خرجت من ملك أمير المؤمنين . وعاد الوزير إلى المنصور ، وأخبره بما حدث ، وبما قاله أبو حنيفة . واستمع المنصور لوزيره ولزم الصمت ، فما كان ليقتنع بحيل أبي حنيفة كفقيه ذكي ، وعنيد .

وكان في حاشية المنصور من يحرّضه على أبي حنيفة ، من الوشاة

والحاسدين والحاقدين ، من رجال الدولة ، بل ومن الفقهاء ، ويجعلونه بين الحين والحين ، فى ظنّ من أقواله وفتاويه .

روى « تاريخ بغداد » أن المنصور دعا إليه أبا حنيفة ليشهد مجلسا علميا عنده ، ويشارك فيه . وكان الربيع حاجب المنصور يعادى أبا حنيفة . فانتهز وجوده في المجلس فرصة ، وقال للمنصور :

ـ ياأمير المؤمنين . هذا أبو حنيفة يخالف جدك . كان عبد الله بن عباس يقول : إذا حلف شخص على اليمين ، ثم استثنى بعد ذلك بيوم أو بيومين جاز الاستثناء . وأبو حنيفة يقول ، مخالفا جدك : لا يجوز الاستثناء إلا متصلا باليمين .

عندئذ سارع أبو حنيفة بقوله للمنصور ، ببديهة حاضرة :

ـ ياأمير المؤمنين . إن الربيع يزعم بقوله هذا ، أنه ليس لك فى رقاب جندك بيعة .

فقال له المنصور بدهشة :

ـ كيف ؟

فقال أبو حنيفة :

ـ يحلفون لك حسب قوله مبايعين ، ثم يرجعون إلى منازلهم ، فيستثنون ، فتبطل أيمانهم ببيعتك .

وضحك المنصور ، والتفت قائلا للربيع :

ـ ياربيع . لا تعرض لأبى حنيفة ، فلن تقدر عليه .

وحين خرج الوزير والفقيه من المجلس قال الوزير للفقيه ، حانقا :

ـ أردت أن تشيط بدمى (أى : تقتلنى) .

فقال له أبو حنيفة باسما ، واثقا :

- لا . ولكنك أردت أن تشيط أنت بدمى ، فخلصتك ، وخلصت نفسى .

كذلك كان الفقيه « أبو العباس الطوسى » سيىء الرأى في أبي حنيفة . وكان أبو حنيفة يعرف ذلك . دخل أبو حنيفة يوما مجلس المنصور بدعوة منه ، وقد كثر الناس فى مجلسه ، فقال « الطوسى » لمن معه :

- اليوم أقتل أبا حنيفة .

والتفت « الطوسى » إلى أبى حنيفة ، وقال له ، وقد ساد الصمت ، والمنصور يسمع ما يقال :

- يأأبا حنيفة . إن أمير المؤمنين يأمر بأن يُضرب عنق الرجل ، لأمر لا يدرى ماهو ، أيسعه أن يضرب عنقه ؟

فقال له أبو حنيفة بحضور بديهة مألوفة منه :

- يأأبا العباس . أمير المؤمنين يأمر بالحق أم بالباطل ؟

فقال الطوسى بدهشة !

- بالحق طبعا .

فقال له أبو حنيفة :

- أنفذ الحق حيث كان . ولا تسل عنه .

والتفت أبو حنيفة ، وقال هامسا لمن قرب منه :

- إن هذا أراد أن يوثقنى فربطته .

وجاء يوم قرر فيه المنصور أن يتولى أبا حنيفة له أى عمل كان ، فيبين الصريح من نيته . ودعا المنصور إليه بأبى حنيفة ، وكان سور بغداد لا يزال يبنى حولها . وعرض المنصور على أبى حنيفة أن يلى له القضاء ، ويكون

القاضي الأول للخلافة ، فمادام يعطي الناس فتاويه . فليحكم بين الناس بما يفتي به . فقال له أبو حنيفة :

- ياأمير المؤمنين . أنا أقول برأيي ، فمن شاء أخذ به ، ومن شاء لم يأخذ ، حاكما أو محكوما ، أو قاضيا .

ويروي الحاجب الربيع بن يونس بعض ما جرى في هذا اللقاء . قال :

« رأيت أمير المؤمنين ينازل أبا حنيفة في أمر توليه القضاء . وأبو حنيفة يقول للمنصور :

- ياأمير المؤمنين . اتق الله . ولا تُرْعِ أمانتك إلا من يخاف الله . والله ما أنا بمأمون الرضا ، فكيف أكون مأمون الغضب . ولو اتجه الحكم مني عليك ، ثم هددتني أن تغرقني في الفرات ، أو أن ألغي هذا الحكم ، لاخترت أن أغرق . ولك ياأمير المؤمنين حاشية يحتاجون إلى من يكرمهم في قضائه لأجلك ، فلا أصلح لذلك .

فقال له المنصور بحدة :

- كذبت . أنت تصلح .

فقال أبو حنيفة لفوره :

- قد حكمت على نفسك ياأمير المؤمنين . كيف يحل لك أن تولي قاضيا على أمانتك ، وهو كذاب ؟

عندئذ حلف المنصور على أبي حنيفة ، أنه لا بد أن يتولى له أي عمل كان وأدرك أبو حنيفة أن المقصود هو رقبته إن أبى هذا أيضا ، فأراد أن يفوت غاية المنصور عليه ، فقبل أن يعمل له ما يكلفه به إلا القضاء . فأمره المنصور بأن يتولى القيام على أمر تشييد سور مدينة بغداد ، مما يلي الخندق ، وضرْب اللبن لهذا السور ، وأخْذ الرجال بالعمل . وقبل أبو حنيفة هذه المهمة . ونهض بها إلى أن فرغ العمال والمهندسون من بناء سور بغداد .

وعاد المنصور يكلف أبا حنيفة بأن يعدّ له اللبنات المستخدمة فى السور . فطلب أبو حنيفة قصبة ، أمسك بها أمام المنصور وحاشيته ، وراح يعد لبنات سور بغداد ، إلى أن أتمها عدّا .

ورأى المنصور أنه قد تم له مؤقتا إذلال أبى حنيفة ، فأذن له بالعودة إلى الكوفة .

وحدث أن أهل الموصل ، كانوا قد نقضوا عهدهم مع المنصور ، بألا يثوروا عليه . وكان المنصور قد اشترط عليهم أنهم إذا نقضوا عهدهم له ، حلت له دماؤهم . وجمع المنصور عنده الفقهاء الكبار بالعراق ، وفيهم أبو حنيفة . وتروى كتب المناقب قصة هذا الاجتماع :

قال المنصور للفقهاء :

ـ أليس قد صحّ أنه عليه الصلاة والسلام قال : « المؤمنون عند شروطهم » ؟ فإن أهل الموصل قد شرطوا على أنفسهم ألا يخرجوا على عاملى على الموصل . وقد حلت لى دماؤهم . وسارع فقيه بالمجلس بالقول :

ـ يدك مبسوطة عليهم ياأمير المؤمنين ، وقولك مقبول فيهم ، فإن عفوت فأنت أهل العفو ، وإن عاقبت فيم يستحقون .

فقال المنصور لأبى حنيفة :

ـ ما تقول ياشيخ ؟ ألسنا فى خلافة نبوة ، وبيت أمان ؟

فقال أبو حنيفة :

ـ ياأمير المؤمنين . إنهم شرطوا لك ما لا يملكونه . وشرطت عليهم ماليس لك ، لأن دم المسلم لا يحل إلا بأحد معان ثلاثة . فإن أخذتهم أخذت بما لا يحل . وشرط الله أحق أن توفى به .

أفحم أبو حنيفة المنصور والفقهاء بالحجة المقنعة شرعا ، فأمر المنصور

الفقهاء بمغادرة مجلسه ، فتفرقوا خارجين من قصر الخلافة . وعاد المنصور يدعو أبا حنيفة إليه ، وقال له :

ـ القول في أهل الموصل ما قلت . انصرف إلى بلادك . ولا تفت الناس بما هو شين على إمامك . فتنبسط أيدى الخوارج .

وأجّل المنصور بذلك إنزال الأذى بأبى حنيفة ، الذى يحسن التخلص من المآزق ، ويصر على قول الحق ، وتخذيل الأعوان عن نصرة الظلم . وإن ترتب على ذلك هزّ أعمدة الحكم .

المحنة الثانية

وحانت الفرصة التى لا تُرد للمنصور ، كى يرغم أبا حنيفة على العمل معه قاضيا للقضاة ، أو ينزل به أذى جسيما .

كان من عادة أبى حنيفة كفقيه صاحب فتوى ، وإمام أول عند الناس لفقهاء العراق ، أنه كان ينقض أحكاما حكم بها قضاة الكوفة ، معطيا نفسه بذلك الحق الذى تكفله فى أيامنا محاكم النقض ، ليس بالحكم كقاض ، وإنما بالنظر فى الأحكام كمفت . ولم يكن أبو حنيفة يتردد فى هذا النقض بالفتوى ، فكان يثير بنقضه هذا ، وعلانية على الناس ، حفيظة القضاة عليه ، وظنهم السوء به . وكثيرا ما كانوا يرفعون شكاواهم إلى أمير الكوفة ، فيمنعه من الفتوى حينا بالحجر عليه فى الفتوى ، ثم يضطر أن يبيحها له بعد حظر ، حين ترد إلى أبى حنيفة مسائل من قصر الخلافة ليقول فيها رأيه ، يحملها ولى العهد بنفسه إلى أبى حنيفة .

وكان القاضى « ابن أبى ليلى » من قضاة الكوفة ، ومن بين المقربين إلى الخليفة المنصور ، والقابلين لهداياه وعطاياه . وحدث أن ابن أبى ليلى نظر فى أمر امرأة مجنونة ، قذفت رجلا من أهل الكوفة ، قائلة له : ياابن الزانيين . فأقام عليها ابن أبى ليلى الحد فى المسجد ، قائمة ، وحدها حدين :

حد لقذفها أبا الرجل ، وحد لقذفها أمه . وبلغ هذا الحكم أبا حنيفة ، فقال علانية في مسجد الكوفة :

ـ أخطأ ابن أبى ليلى فى حكمه على المرأة ، فى ستة مواضع : أقام الحد في المسجد ، ولا تقام الحدود في المساجد . وضربها قائمة والنساء يضربن قعودا . وضرب لأبيه حدا ، ولأمه حدا ، ولو أن رجلا قذف جماعة كان عليه حد واحد . وحد لأبويه وهما غائبان ، ولم يحضرا فيدعيا . ولا حد على مجنونة .

وسارع ابن أبى ليلى بشكوى أبى حنيفة لأبى جعفر المنصور ، لتجريحه لقضائه ، ولقضاء قضاة الكوفة ، فأسقط بذلك كرامة القضاء ، وهيبة القضاء بين الناس . ولا شك أن أبا جعفر المنصور قد ساءه ، هذا التجريح للقضاء ، من فقيه مفت ، وإن كان في تجريحه على حق بين وصريح . ولعله تساءل بينه وبين نفسه : لم لا يلى أبو حنيفة أمور القضاء إذن ، لتكون له حق المراجعة لأحكام القضاء ، كقاض للقضاة ؟ وقرر في نفسه أمرا : لا بد أن يلي أبو حنيفة أمور القضاء في بغداد والعراق . وحين عاد ابن أبى ليلى إلى الكوفة ، وتحدث إلى الناس عن شكواه لأبى حنيفة ، التى قدمها إلى المنصور ، قال أبو حنيفة : « إن ابن أبى ليلى ليستحل منى ما لا يستحله من حيوان » .

ودعا المنصور أبا حنيفة ليقابله فى قصره ببغداد ، فأدرك أنها المحنة .

تروى كتب المناقب « أن أبا حنيفة لما أشخص إلى بغداد ، خرج ملتمع الوجه ، وقال : « إن هذا دعانى للقضاء وقد أعلمته من قبل أننى لا أصلح للقضاء . فلا يصلح للقضاء إلا رجل يكون له نفس ، يقدر بها أن يحكم على الخليفة ، وعلى ولده ، وعلى قواده ، وليست تلك النفس لى » .

وعن هذا اللقاء ، تروى كتب المناقب : أن أبا حنيفة قال للمنصور :

ـ إنك تدعونى إليك ، فما ترجع نفسى إلىّ حتى أفارقك .

فقال له المنصور :

- فلم لا تقبل صلتي ؟

فقال له أبو حنيفة :

- ما وصلني أمير المؤمنين بشيء من ماله فرددته . ولو وصلني لقبلته . إنما وصلني أمير المؤمنين ، من بيت مال المسلمين ، ولا حق لي في بيت مالهم . فإني لست ممن يقاتل من ورائهم ، فآخذ ما يأخذ المقاتل ، ولست من ولدانهم فآخذ ما يأخذه الولدان ، ولست من فقرائهم فآخذ ما يأخذ الفقراء .

فقال له المنصور :

- فأقم إذن معنا في بغداد ، ويأتك القضاة ، فيما لعلهم أن يحتاجوا إليك فيه .

وأبى أبو حنيفة ذلك الأمر ، مؤكدا أنه مجرد مفت بما يقبل منه ، وما لا يقبل منه ، وقد يقول بالرأي اليوم ، ويرى غيره غدا . وأقسم المنصور على أبي حنيفة أن يقبل تولي القضاء ، وأقسم أبو حنيفة أنه لن يقبل .

حدث الصدام إذن والتحدي من الفقيه للخليفة ، وعندئذ أمر المنصور بحبس أبي حنيفة ، وجلده كل يوم عشرة أسواط ، إلى أن يقبل أن يكون القاضي الأول للخلافة » .

ويروى أن أبا حنيفة ، أخرج يوما من السجن ، وألزم باب الخلافة ، وطلب منه أن يفتي فيما يرفع إليه من الأحكام ، أو يرسل إليه من المسائل . لكن أبا حنيفة لزم الصمت ، ولم يكن يفتي في هذا الأمر أو ذاك . وذهب إليه « الربيع بن يونس » الحاجب ، وقال له :

- ألا ترى أن أمير المؤمنين قد حلف. فأبر له قسمه ، فإنه لا يستطيع أن يرجع عنه .

فقال له أبو حنيفة الفقيه المفتي :

- بل يستطيع . وهو على كفارة أيمانه أقدر مني .

وأعيد أبو حنيفة إلى سجنه ، وغلظ عليه في المعاملة ، وضيق عليه تضييقا شديدا ، إلى أن آن لمحنة أبى حنيفة أن تنقضي بموته . فقد مات أبو حنيفة أثناء هذه المحنة أو إثرها ، على اختلاف في الروايات ، بل على اختلاف في سبب موته : أكان من التعذيب وآثار التعذيب ، أم كان بسقيه السم في سجنه أو في منزله ؟ ولقد كان الدعاء الذى يردده أبو حنيفة أبدا ، وهو في سجنه ، كلما تتابع عليه الضرب بالسياط : « اللهم أبعد عني شرهم بقدرتك » .

ولقد أبعد الله عنه شرهم باختياره للقائه .

ولقد أوصى أبو حنيفة من كانوا يزورونه في سجنه ، أو في بيته بعد خروجه من سجنه ، بأن يدفن في جانب من مقبرة عيّنها ، لأنه لم يجر فيها غصب من الخليفة . وتذكر الروايات أن المنصور قد صلى على قبر أبي حنيفة بعد موته ، وذلك ما يؤكد أنه مات في بيته ، ولم يمت في محبسه ، سنة ١٥٠ هجرية .

وحين علم المنصور بوصية أبي حنيفة ، وشرطه في مقبرته ، قال :

- من يعذرني من أبي حنيفة : حيا ، وميتا !!

الفقيه مع الناس

توصف شخصية أبي حنيفة بصفات تجعله في الذروة بين العلماء . فقد كان من طراز الرجال الذين يسيطرون على مشاعرهم ، ممن لا تعبث بهم الكلمات العارضة ، ولا تبعدهم عن الحق العبارات النابية .

وآية ضبط أبي حنيفة لنفسه ، وسيطرته على مشاعره ، أن حية سقطت في حجره ، وهو جالس بحلقته في مسجد الكوفة ، فتفرق لسقوطها من حوله ، ولكنه استمر في حديثه ، ونحاها بيده ، وكأنها ليست حية بها سم زعاف .

وآية سيطرته على مشاعره أنه كان يناقش مسألة ، أفتى فيها واعظ العراق الحسن البصرى ، فقال أبو حنيفة :

- أخطأ الحسن .

فانبرى له رجل من بين الجالسين ، قائلا له فى تعصّب :

- أأنت تقول أخطأ الحسن ياابن الزانية ؟!

ولم يتغير وجه أبى حنيفة ، ولم يتهمه بقذف ، وإنما أشار للجالسين ليهدأوا ولا يؤاخذوا الرجل على حدته ، وقال مؤكدا فى هدوء :

- والله أخطأ الحسن ، وأصاب عبد الله بن مسعود .

ثم قال أبو حنيفة :

- اللهم من ضاق بنا صدره ، فإن قلوبنا تتسع له .

وذات مرة ، قال له أحد مناظريه بمسجد الكوفة :

- يامبتدع . يازنديق .

فقال له أبو حنيفة :

- غفر الله لك . الله يعلم منى خلاف ذلك . وإنى ما عدلت به منذ عرفته ، ولا أرجو إلا عفوه . ولا أخاف إلا عقابه .

وبكى أبو حنيفة عند ذكر العقاب ، فسارع الرجل يقول بحزن لأبى حنيفة :

- اجعلنى فى حلّ مما قلت .

فقال له أبو حنيفة :

- كل من قال فى شيئا من أهل الجهل ، فهو فى حل مما قال . وكل من قال فىّ شيئا مما ليس فى ، من أهل العلم ، فهو فى حرج ، فإن غيبة العلماء تبقى شيئا بعدهم فى النفوس .

وكان أبو حنيفة مستقلا فى تفكيره ، استقلالا يجعله لا يفنى فى تفكير غيره . فلم يكن يأخذ بفكرة إلا بعد أن يعرضها على عقله ، ولم يكن يخضع عقله كفقيه إلا لنص من كتاب أو سنة ، أو فتوى مجمع عليها من الصحابة . وما عدا ذلك من أقوال أفراد الصحابة ، ومن أقوال التابعين ، فعقله حر فى مواجهتها . فليس رأيهم بواجب التقليد ، وليس من الورع التقليد لأفراد من الناس . وقد لاحظ هذا الاستقلال فى أبى حنيفة شيخه حماد بن أبى سليمان ، فقد كان أبو حنيفة ينازعه فى كل قضية .

وآية هذا الاستقلال أن أهل الكوفة لم يكن أحد منهم ، فى زمانه ، يترحم على عثمان بن عفان ، حين يذكر اسمه ، ما عدا أبا حنيفة . روى « سعيد ابن أبى عروبة » قال :

« قدمت الكوفة ، فحضرت مجلس أبى حنيفة ، فذكر فى المجلس عثمان ابن عفان ، فترحم عليه . فقلت له :

ـ وأنت يرحمك الله . فما سمعت أحدا ، فى هذا البلد ، يترحم على عثمان غيرك .

وحاضر البديهة كان أبو حنيفة ، تجيئه المعانى أرسالا متدافعة ، حين يكون بحاجة إليها ، مادام الحق فى جانبه ، ومادامت الأدلة عنده تؤيد هذا الحق .

وواسع الحيلة كان أبو حنيفة ، ينفذ إلى ما يفحم خصمه من أيسر سبيل ، حتى قال له أبو جعفر المنصور يوما : « أنت صاحب حيل » .

ويروى أن رجلا مات ، وأوصى إلى أبى حنيفة بمال ، وكان أبو حنيفة غائبا عن الكوفة . وحين عاد ، رفع أبو حنيفة الأمر إلى قاضى حيه « ابن شبُرمة » . وأقام أبو حنيفة البينة ، على أن من أوصى له قد مات ، فقال له ابن شبرمة :

ـ ياأبا حنيفة . أتحلف أن شهودك شهدوا بحق ؟

فقال أبو حنيفة :

- ليس عليّ يمين . كنت غائبا .

فقال ابن شبرمة لأبي حنيفة :

- ضلت مقاييسك .

عندئذ قال أبو حنيفة ببديهة حاضرة ، وسعة حيلة :

- فما تقول يا ابن شبرمة في أعمى شُجّ رأسه ، فشهد له شاهدان على من شجّه ، أعلى الأعمى أن يحلف أن شاهديه شهدا بحق ، وهو لم ير من شجه ؟

ولم يجد ابن شبرمة أمام قوة حجة أبي حنيفة ، إلا أن ينفذ الوصية ، لصالح أبي حنيفة .

ويروى أن « الضحاك بن قيس » ، وكان من زعماء الخوارج ، دخل على أبي حنيفة وهو في حلقته بمسجد الكوفة . وكان مع الضحاك رجال من الخوارج مدججون بالسلاح . وقال الضحاك لأبي حنيفة :

- تب .

فقال له أبو حنيفة :

- مم أتوب ؟

فقال له الضحّاك :

- من تجويزك الحكّمين في موقعة صفين بين علي ومعاوية .

فقال أبو حنيفة للضحاك :

- تقتلني أو تناظرني ؟

فقال الضحاك :

ـ بل أناظرك .

فقال أبو حنيفة للضحاك :

ـ فإن اختلفنا فى شىء مما تناظرنا فيه . فمن بينى وبينك ؟

فقال الضحاك :

ـ اجعل أنت من شئت .

فقال أبو حنيفة لرجل من أصحاب الضحاك ، مدجج بالسلاح :

ـ اقعد فاحكم بيننا فيما نختلف فيه إن اختلفنا .

ثم قال للضحاك :

ـ أترضى بهذا بينى وبينك ؟

فقال الضحاك :

ـ نعم .

فقال أبو حنيفة لفوره :

ـ ها أنت قد جوزت التحكيم .

فانقطع قول الضحاك ، ونهض منصرفا برجاله من مسجد الكوفة ، ومن الكوفة .

ويروى أنه كان بالكوفة رجل يردد أن « عثمان بن عفان » كان يهوديا ، ولم يستطع أحد من علماء الكوفة أن يقنعه بغير ما يقوله . فذهب إليه « أبو حنيفة » . وقال له :

ـ أتيتك خاطبا ابنتك .

فقال الرجل :

ـ لمن ؟

فقال أبو حنيفة :

ـ لرجل شريف ، غني بالمال ، سخي ، حافظ لكتاب الله ، يقوم الليل في ركوع ، كثير البكاء من خوف الله .

فقال الرجل :

ـ دون ذلك يكفي ياأبا حنيفة .

فقال أبو حنيفة :

ـ لكن فيه خصلة . أنه يهودى .

فقال الرجل بدهشة :

ـ سبحان الله . أتخطب ابنتي لرجل يهودى ؟ وكيف يكون يهوديا من يحفظ كتاب الله ؟

فقال له أبو حنيفة :

ـ إن أمرتك . ألا تفعل ؟

فقال له الرجل :

ـ لا .

فقال أبو حنيفة لفوره :

ـ فالنبى ﷺ زوج ابنته إذن من يهودى (يقصد عثمان بن عفان) .

فقال الرجل لأبى حنيفة :

ـ استغفر الله . إنى تائب إلى الله عز وجل .

كذلك كان أبو حنيفة مخلصا فى طلب الحق . ينور بطلبه قلبه ، ويضيء

به بصيرته ، بعيدا عن الغرض ، ودنس الهوى . ولإخلاصه فى طلب الحق ، لم يكن يفترض في رأيه أنه الحق المطلق الذى لا شك فيه . وإنما يقول :

« قولنا هذا رأى . وهو أحسن ما قدرنا عليه . فمن جاءنا بأحسن من قولنا ، فهو أولى بالصواب منا » .

وقد يقال لأبى حنيفة :

- أهذا الذى تفتى به هو الحق الذى لا شك فيه .

فيقول له أبو حنيفة :

- والله لا أدرى . لعله الباطل الذى لا شك فيه .

ويروى تلميذه « زُفَر بن الهذيل » واقعة . يقول :

« كنا نختلف إلى أبى حنيفة . ومعنا أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن . فكنا نكتب عنه . فقال يوما لأبى يوسف :

- ويحك يايعقوب . لا تكتب كل ما تسمعه منى . فإنى قد أرى الرأى اليوم ، فأتركه غدا ، وأرى الرأى غدا ، فأتركه بعد غد .

الفقيه بين إمامين

فى حياته ، التقى أبو حنيفة بصحابة من صحابة رسول الله ﷺ ، ممن عاشوا بعد المائة الأولى الهجرية ، أو عاشوا شطرا من عمرهم فى العقد التاسع من القرن الأول الهجرى وبين هؤلاء الصحابة كان أنس بن مالك ، وعبد الله بن أوفى ، وواثلة بن الأسقع ، وأبو الطفيل عامر بن واثلة (وهو آخر الصحاب موتا) ، وسهل بن صاعد ، وسواهم .

وفى حياته التقى أبو حنيفة بشيوخه فى العلم من التابعين لصحابة الرسول ،

وكانوا من نحل مختلفة ، بينهم فقهاء الجماعة ، وبينهم أهل الرأى ، وبينهم علماء الحديث . وبينهم من تلقى فقه القرآن ، وبينهم دعاة من دعاة الفرق الإسلامية الشيعية .

ومن هؤلاء وهؤلاء ، عرف أبو حنيفة فقه الأثر ، وفقه الرأى ، وعرف فتاوى الصحابة . ويروى التاريخ هذا الخبر :

« دخل أبو حنيفة يوما على المنصور ، وعنده عيسى بن موسى . فقال (عيسى) للمنصور : هذا عالم الدنيا اليوم ، فقال له : يانعمان . عمن أخذت العلم ؟ قال : عن أصحاب عمر عن عمر . وعن أصحاب على عن على ، وعن أصحاب عبد الله (ابن مسعود) عن عبد الله . وما كان فى وقت ابن عباس على وجه الأرض أعلم منه ، فقال له : لقد استوثقت لنفسك » .

وتتلمذ أبو حنيفة من التابعين خاصة على الشعبى ، وعكرمة ، وعطاء ابن رباح ، وحماد بن أبى سليمان ، وإبراهيم النخعى ، وزيد بن على ، ومحمد الباقر ، وجعفر الصادق .

وفى فترة الصفو والرضا بين أبى حنيفة وأبى جعفر المنصور ، وبين العلويين وأبى جعفر المنصور ، كلف أبو جعفر المنصور أبا حنيفة بقوله :

« ياأبا حنيفة إن الناس قد فتنوا بجعفر بن محمد (الصادق) . فهيىء له من المسائل الشداد . فهيأ له (أبو حنيفة) أربعين مسألة » .

وروى عن أبى حنيفة قصة لقائه بأبى جعفر الصادق وهو عند أبى جعفر المنصور بالحيرة . يقول أبو حنيفة :

« أتيته (المنصور) ، فدخلت عليه ، وجعفر بن محمد (الصادق) جالس عن يمينه . فلما بصرت به دخلنى من الهيبة لجعفر بن محمد الصادق ، مالم يدخلنى لأبى جعفر ، فسلمت عليه ، وأومأ المنصور إلى فجلست ، ثم التفت إليه ، فقال المنصور لجعفر الصادق : ياأبا عبد الله هذا أبو حنيفة ؟ فقال : نعم . ثم التفت المنصور إلىّ ، فقال : ياأبا حنيفة . ألق على أبى عبد الله من

مسائلك . فجعلت ألقى عليه فيجيبنى . فيقول : أنتم (ياأهل العراق) تقولون كذا ، وأهل المدينة يقولون كذا . ونحن نقول كذا . فربما تابعنا ، وربما تابعهم ، وربما خالفنا ، حتى أتيت على الأربعين مسألة ، ما أخل منها بمسألة .

وقال أبو حنيفة تعقيبا على هذا اللقاء :

« إن أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس » .

ولأبى حنيفة قصة مع محمد الباقر ، أبى جعفر الصادق ، وكان الباقر على علم غزير ، وقد التقى به أبو حنيفة فى المدينة ، وهو يزورها ، فى طريقه إلى الحج . أو عائدا من الحج ، وتروى القصة أن محمداً الباقر ، قال لأبى حنيفة ، لأنه يقول بالرأى وبالقياس :

ـ أأنت الذى حولت دين جدى وأحاديثه بالقياس ؟

فقال له أبو حنيفة :

ـ معاذ الله .

فقال محمد الباقر :

ـ بل حولته .

فقال أبو حنيفة لمحمد الباقر :

ـ اجلس مكانك كما يحق لك . حتى أجلس مكانى كما يحق لى . فإن لك حرمة كحرمة جدك فى حياته على أصحابه .

فجلس محمد الباقر ، وجثا أبو حنيفة بين يديه على ركبتيه . ثم قال للباقر :

ـ إنى سائلك عن ثلاث كلمات ، فأجبنى : الرجل أضعف أم المرأة ؟

فقال محمد الباقر :

ـ المرأة .

فقال أبو حنيفة :

ـ كم سهم للمرأة ؟

فقال محمد الباقر :

ـ للرجل سهمان ، وللمرأة سهم .

فقال أبو حنيفة :

ـ هذا قول جدك . ولو حولت دين جدك لكان ينبغي في القياس أن يكون للرجل سهم ، وللمرأة سهمان لأن المرأة أضعف من الرجل .

ثم قال أبو حنيفة لمحمد الباقر :

ـ الصلاة أفضل أم الصوم ؟

فقال محمد الباقر :

ـ الصلاة أفضل .

فقال أبو حنيفة :

ـ هذا قول جدك . ولو حولت قول جدك لكان القياس أن المرأة إذا طهرت من الحيض أمرتها أن تقضي الصلاة ، ولا تقضي الصوم .

ثم قال أبو حنيفة لمحمد الباقر :

ـ البول أنجس أم النطفة ؟

فقال محمد الباقر :

ـ البول أنجس .

فقال أبو حنيفة :

- فلو كنت حولت دين جدك بالقياس ، لكنت أمرت أن يغتسل من البول ، ويتوضأ من النطفة . ولكن معاذ الله أن أحول دين جدك بالقياس .

عندئذ قام محمد الباقر ، وعانق أبا حنيفة ، وقبل وجهه وأكرمه .

فقه الإمام الأعظم

عاش أبو حنيفة فى عصرين كانت البلاد الإسلامية تموج فيهما بمسائل فى الفكر الدينى ، عقيدة وفقها ، وسياسة وعلما ، وحياة اجتماعية . وتموج بحضارات أمم وعلومها ، وبشعوب مختلفة العادات والتقاليد والأعراف ، وبفتن الصراع الدينى بين السنة والشيعة والخوارج ، والصراع الاجتماعى بين الأمويين والعلويين والعباسيين ، ثم بين العباسيين والعلويين ، وبعقائد هؤلاء وهؤلاء ، وسياستهم . وبفقه هؤلاء وهؤلاء ، يتوقف الفقه هنا عند آراء السلف ، ويتجدد هناك عند أهل الرأى .

وكان على أبى حنيفة أن يتمثل حصاد ذلك كله ، خاصة ما يتصل بالفقه الإسلامى عند أهل الحديث ، وعند أهل الرأى ، فلسوف يكون فقيها مفتيا ، والإفتاء فى الفقه مرحلة عليا لا ينالها إلا الصابرون فى طلب العلم ، ولا يبلغها إلا من أحاط علما بحياة الناس ، وسياسة الناس ، ومعتقدات الناس ، ومعارف العلوم فى عصره . ولم يقصر أبو حنيفة فى طلب ذلك كله طوال نصف قرن من عمره ، وهو طالب يدرس العلم ، وهو فقيه يتصدر للافتاء بمسجد الكوفة ، أو فى المسجد الحرام . وآية معرفته هذه ، قدرته الفائقة على الاجتهاد بالرأى والقياس . وعلى مجادلة أهل الفرق الإسلامية ممن فارقوا فقه الجماعة ، وفقه الرأى المرتكزين على الكتاب والسنة ، وإجماع الصحابة .

وفقه أبى حنيفة بالعراق يعتمد على مصادر من الكتاب والسنة ، وفقه الصحابة ، والقياس والاستحسان ، والعرف . على حين كان معاصره الإمام

« مالك بن أنس » يأخذ بالكتاب والسنة ، وفقه الصحابة ، وعمل أهل المدينة ، والقياس ، والاستحسان ، والمصالح المرسلة . وقد اشتهر الأخذ بالمصالح المرسلة في المذهب المالكي ، مع أنه مذهب يقلل من القياس ، ويتسع في الاستحسان ، إذا لم يكن ثمة نصّ ، ولا فتوى لصحابي ، ولا عمل لأهل المدينة .

ولقد اتهم أبو حنيفة في حياته وبعد وفاته بمخالفة السنة . ولقد نفى أبو حنيفة عن نفسه هذه التهمة قائلا :

« كذب والله وافترى علينا من يقول : إننا نقدم القياس على النص . وهل يحتاج النص إلى قياس » .

وكان يقول :

« نحن لا نقيس إلا عند الضرورة الشديدة . وذلك أننا ننظر في دليل المسألة من الكتاب والسنة ، أو أقضية الصحابة ، فإن لم نجد دليلا قسنا حينئذ مسكوتا عنه على منطوق به » .

ويقول :

« إنا نأخذ أولا بكتاب الله ، ثم السنة ، ثم بأقضية الصحابة ، ونعمل بما يتفقون عليه ، فإن اختلفوا قسنا حكما على حكم بجامع العلة بين المسألتين حتى يتضح المعنى » .

وكان يقول : « إنا نعمل أولا بكتاب الله ، ثم بسنة رسول الله (ﷺ) ثم بأحاديث أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم » .

وكان يقول :

« ما جاء عن رسول الله (ﷺ) فعلى الرأس والعين بأبي وأمي ، وليس لنا مخالفته . وما جاء عن أصحابه تخيرنا ، وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال » .

ويروى أن أبا جعفر المنصور كتب إلى أبى حنيفة قائلا :

« بلغنى أنك تقدم القياس على الحديث »

فرد عليه أبو حنيفة برسالة جاء فيها : « ليس الأمر كما بلغك يأمير المؤمنين إنما أعمل بكتاب الله ، ثم بسنة رسول الله (ﷺ) ، ثم بأقضية أبى بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم ، ثم بأقضية بقية الصحابة ، ثم أقيس بعد ذلك إذا اختلفوا ، وليس بين الله وبين خلقه قرابة » .

والأحاديث المتواترة كانت حجة فى فقه أبى حنيفة . ولم يعرف عن أبى حنيفة أنه أنكر خبرا متواترا ، ساق حديثا بمعناه ، أو ساقه بلفظه .

والأحاديث المشهورة ، وهى أحاديث آحاد فى طبقة روايتها الأولى ، أو الثانية ، تنتشر بعد ذلك وتشتهر ، وهذه كان يأخذ بها أبو حنيفة ، فقد ارتقت فوق مرتبة الظن ، وإن وقفت دون مرتبة اليقين .

وأحاديث الآحاد ، التى لم ترتق إلى مرتبة الاشتهار ، وهذه كان أبو حنيفة يقبلها بعد عرضها على عقله ، ومراعاة الضبط للمتن ، والشروط فى فقه الرواية ، ويقدم خبر الآحاد على القياس ، إن كان الراوية عادلا وفقيها ، وإلا قدم عليه القياس .

والحديث المرسل عن تابعى موثوق به ، وهو حديث لم يسند برواته إلى الرسول ، كان أبو حنيفة يأخذ به ، فإذا لم يكن القائل به من الموثوق بفقههم ودينهم نحاه أبو حنيفة جانبا .

وفتاوى الصحابة كان أبو حنيفة يأخذ بها إذا ارتقت إلى درجة الإجماع ، فإذا حدث فيها خلاف ، كان له ، معها ، أن يختار منها بالرأى ، أو يعدل عنها بالرأى أيضا ، وعلى سبيل الترجيح لا القطع فى فتواه .

والقياس أكثر منه أبو حنيفة ، وقد ضبطه الأحناف فى تعريف جامع مانع . فقالوا : « إنه بيان أمر غير منصوص على حكمه ، بأمر معلوم حكمه ، بالكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع ، لاشتراكه معه فى علة الحكم » .

وإذا تنازعت المقاييس فى الاجتهاد ، ولم يفع وجه القياس ولم يستقم ، لجأ أبو حنيفة إلى استحسان الفقيه لقياس دون قياس ، ملاحظا تعامل الناس .

فإن لم يكن ثمة قياس ولا استحسان ، نظر أبو حنيفة إلى تعامل الناس والعرف الجارى بينهم ، حيث لا نص من كتاب أو سنة ، ولا إجماع ، وحيث لا حمل على منصوص بطريق القياس أو الاستحسان لقياس أو لأثر ، أو الإجماع ، أو الضرورة . فالعرف عنده أصل فقهى فى استنباط حكم فقهى .

وفقه أبى حنيفة ، كان يميل إلى إطلاق الحرية الشخصية فى الملك ، والمال ، والوقف . وولاية المرأة لأمر زواجها بنفسها بشرط الكفاءة ، وشرط مهر المثل .

وفقه أبى حنيفة يرى أن أقوم طريق لاختيار خليفة ، من بين من هم أهل للخلافة ، أن تتم الخلافة بانتخاب سابق من المؤمنين ، وببيعة كاملة . فالخلافة عنده ليست بوصاية ، ولا يكون خليفة من يفرض نفسه على المسلمين ، وإن خضعوا له بعد ذلك أو ارتضوه . فالخلافة إنما تكون باختيار حرّ سابق على تولى الحكم .

وفقه أبى حنيفة به فروع تكشف عن عقليته كتاجر ، خبير بالأسواق يقسم وقته بين التجارة ، والفقه ، والعبادة قسمة عادلة ، فى أخذه بالاستحسان فى المعاملات ، وفى عنايته بأحكام عقود البيوع على أساس من الأمانة ، وحفظ الحقوق ، وحيله الشرعية فى ذلك كثيرة .

ذلك هو فقه أبى حنيفة ، فى خطوطه العامة ، وهو فقه لم يكتبه أبو حنيفة بيده ، وإنما كان تلاميذه يدونون أقواله ، ويقرأون عليه أقواله فى الفروع ، ويبوبونها فى كتب ، ويضيفون إليها فى مؤلفاتهم أقوالهم هم فى الفقه الحنفى ، وكانوا من بعده طبقات ست ، أغلق بعدها باب الاجتهاد فى الفقه الحنفى . وجل فقهاء الطبقة الأخيرة كانوا من المقلدين الذين لم يتغير فقههم مع تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال .

وبين تلاميذ أبي حنيفة ، كان : أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، وزفر بن الهذيل ، والحسن بن زياد اللؤلؤى الكوفى ، ومحمد بن سماعه ، ومحمد بن شجاع ، وعلي الرازى ، وعمر بن مهير . وكان هؤلاء هم فرسان الفقه الحنفى ، فى الطبقة الأولى من العلماء الأحناف .

●

وبعد رحيل أبي حنيفة عن الدنيا اكتسب مذهب أبى حنيفة نفوذا فى الدولة العباسية ، من وقت أن صار تلميذه أبو يوسف قاضيا للقضاة ، فى عهود الخلفاء العباسيين : المهدى ، والهادى ، والرشيد ، وشاع فى أكثر البقاع الإسلامية ، فى مصر ، والشام ، وبلاد الروم ، والعراق ، وماوراء النهر ، وفى الهند والصين حيث لا منافس له ولا مزاحم .

وقد بدأ مذهب أبي حنيفة يكتسب نفوذه في أول أمره ، بسبب اختيار الخلفاء للقضاة ، من أئمته والمجتهدين فيه ، ثم تجاوز هذا النفوذ الرسمى له ، بنشاط علمائه فيه ، وعملهم على نشره ، بالمناظرات للمخالفين ، ثم بإلف الناس له . وكانت قوته وضعفه ، بنشاط علمائه فى بلاد ، وضعف نشاط علمائه فى بلاد أخرى .

مالك بن أنس

إمام أهل السنة

عيون المعاصرين

لا أحد يعطي صورة صادقة وحية عن أحد ، مثل معاصريه ، ومريديه ، من العلماء ، والتلاميذ ، من رفاق العلم ، وأهل العلم ، وطلاب العلم . وشهادات هؤلاء تضع مالكا في مرتبة الإمام ، فهو فى الذروة من العلم بالسنة ، وهو في الذروة من العلم بالفقه ، فقد بلغ فيه درجة جعلته فقيه الحجاز الأوحد ، وهو بين المحدثين إمام ، ويعد أول من دون علم الحديث في كتابه « الموطأ » أول صحيح مجموع مدون للحديث ، وهو بين الفقهاء ثاقب النظر ، يجمع فى فقهه بين الالتزام بنصوص القرآن والسنة وفتاوى الصحابة ، ومراعاة مصالح الناس في كل فتاواه ، بل إنه ، وهو الفقيه المحدِّث ، كان أشد الفقهاء مراعاة للمصالح الدنيوية للناس في فقهه ، ولذلك كان من المقرر عنده أن المصالح المرسلة أصل قائم بذاته ، من أصول الفقه الإسلامي .

شهد القاضي الفقيه أبو يوسف صاحب أبى حنيفة ، للإمام مالك ، وكان قرينه في الزمان ، قال :

« ما رأيت أعلم من ثلاثة : مالك ، وابن أبي ليلى ، وأبو حنيفة » .

وقال عبد الرحمن بن مهدى :

« أئمة الحديث الذين يقتدى بهم أربعة : سفيان الثورى بالكوفة ، ومالك بالحجاز ، والأوزاعي بالشام ، وحماد بن زيد بالبصرة . والثورى إمام فى الحديث ، وليس بإمام فى السنة . والأوزاعي إمام في السنة ، وليس بإمام فى الحديث ، ومالك إمام فيهما (المراد بالسنة العلم بأقضية الصحابة وفتاويهم ، وبأقضية التابعين وفتاويهم) .. » .

وقال سفيان بن عُيَيْنة :

« رحم الله مالكا ما كان أشد انتقاءه للرجال . وما نحن عند مالك . إنما كنا نتتبع آثار مالك ، وننظر الشيخ إذا كتب عنه مالك كتبنا عنه . كان مالك لا يبلّغ من الحديث إلا حديثا صحيحا ، ولا يحدث إلا عن ثقات الناس . وما أرى المدينة إلا ستخْرب بعد مالك بن أنس » .

وقال الليث بن سعد إمام أهل مصر :

« علم مالك علم تُقى ، أمان لمن أخذ عنه من الأنام » .

وقال الإمام الشافعى :

« إذا جاءك الأثر عن مالك فَشُدّ به .. وإذا جاء الخبر فمالك النجم . وإذا ذكر العلماء فمالك النجم .. ولم يبلغ أحد في العلم مبلغ مالك لحفظه وإتقانه وصيانته . ومن أراد الحديث الصحيح ، فعليه بمالك » .

وقال الإمام أحمد بن حنبل :

« مالك سيد من سادات أهل العلم ، وهو إمام فى الحديث والفقه . ومن مثل مالك ، متبع لآثار من مضى ، مع عقل وأدب » .

ولقد توفرت الأسباب لمالك ليكون بهذه الدرجة من العلم ، بمواهبه ، وصفاته ، وبعصره وبيئته ، وبشيوخه ، ودراساته التى أبحر فيها . فكيف كانت حياته ، وشخصيته ؟ وكيف كان في علمه ؟

طالب علم فى المدينة

بالمدينة ولد الإمام « مالك بن أنس بن مالك أبو عامر الأصبحى اليمنى » ، سنة ٩٣ هجرية ، وأمه هى : « العالية بنت شريك الأزدية » ، فهو عربى الأب والأم .

وفد جده الأعلى « أبو عامر » إلى المدينة ، بعد وفاة رسول الله ﷺ ، واستقر بها وتزوج من بنى تميم ، فربط بينه وبين بنى تميم حلف ، وثقته علاقة الصّهر .

وفي المدينة نشأ مالك بن أنس ، في بيت اشتغل بعلم الأثر ، وفي بيئة كلها للأثر والحديث ، وكان آل بيته مشتغلين بعلم الحديث . واستطلاع آثار السلف وأخبار الصحابة وفتاويهم .

فجده مالك كان من كبار التابعين وعلمائهم ، وقد روى عن : عمر ابن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وطلحة بن عبيد الله ، وعائشة أم المؤمنين . وعن هذا الجدّ ، روى بنوه ربيع ، ونافع المكنّى بأبى سهيل ، وأنس أبو الإمام مالك . وكان عمه « نافع » من شيوخ ابن شهاب الزهرى ، الذى سيصبح بدوره من شيوخ الإمام مالك . وكان أنس أبو الإمام مالك ، أقل إخوته اشتغالا بالحديث ، ولذلك لم يتتلمذ الإمام مالك على يديه .

لكن الإمام مالك وجد فى نشأته الأولى غناء فى عمّيه ، فهما اللذان جعلا بعد أبيهما أسرة الإمام مالك من الأسر المشهورة بالعلم . وكان لمالك الإمام أخ اسمه النّضر ، يكبره عمرا ، ويلازم العلماء ، ويتلقى العلم عليهم ، ولقد أفاد مالك منه كثيرا في نشأته . ولشهرة أخيه دونه آنذاك ، كان الناس يعرفون مالكا بأخى النضر ، فلما ذاع صيت مالك العلمى بين شيوخه وأهل المدينة ، صار الناس يعرفون النضر بأنه أخو مالك .

وكانت المدينة آنذاك ، موطن السُّنن ، وموطن الفتوى المأثورة ، فيها كان الرعيل الأول من علماء الصحابة ، وفيها كان تلاميذهم من بعدهم المعروفون بالتابعين . وفى هذه المدينة نمت مواهب الإمام مالك .

وفى المدينة حفظ مالك القرآن الكريم ، وتوجه من بعده إلى حفظ الحديث ، تحرضه عليه أسرته ، ويشجعه على الحفظ مناخ المدينة العلمى ، المحتفل بسنة الرسول ﷺ وحديثه ، ويروى أنه طلب من أهله أن يأذنوا له بالذهاب

إلى مجالس العلماء ، ليكتب العلم عنهم ، ويدرسه على أيديهم ، في بيوتهم حينا ، وفي المسجد النبوى أكثر الأحيان . ويروى أن أمه قد ألبسته عندئذ أحسن الثياب ، وعممته ، ثم قالت له :

ـ اذهب فاكتب الآن . واذهب إلى ربيعة الرأى ، فتعلم علمه قبل أدبه .

وكان مالك لا يزال حدثاً صغيرا . وكان حريصا منذ صباه على حفظ ما يكتبه ، ففي طريق عودته إلى بيته ، كان يتتبع في سيره ظلال الأشجار ، ويتوقف أحيانا تحتها ، ويتمتم بما كتبه ، يستعيد ما سمعه وتلقاه . وحين رأته أخته في هذه الحال ، ظنت به الظنون ، فأسرعت إلى أبيها أنس ، وأخبرته بما رأته من حال أخيها مالك ، فقال لها :

ـ يابنية . إنه يحفظ أحاديث رسول الله ﷺ .

وعلى يدى ربيعة الرأى درس مالك فقه الرأى ، وهو صغير على قدر طاقته .

ويذكر مالك قصة اتجاهه إلى طلب الفقه . يقول :

« كان لى أخ (النضر) في سن أبن شهاب الزهرى ، فألقى أبى يوما علينا مسألة (فقهية) فأصاب أخى ، وأخطأت فقال لى :

ـ ألهتك الحمام (المنايا) عن طلب العلم .

فغضبت ، وانقطعت إلى ابن هرمز (الفقيه) سبع سنين ، لم أخلطه بغيره (من الفقهاء) وكنت أجعل في كمى تمرا ، وأناوله صبيانه ، وأقول لهم إن سألكم أحد عن الشيخ ، فقولوا إنه مشغول .

وذلك حتى ينفرد مالك به ويتلقى العلم منه .

ويروى أن الفقيه « ابن هرمز » قال يوما لخادمته ، وقد سمعا طرقا على الباب :

ـ انظرى من الباب ؟

وفتحت الخادمة الباب فلم تر إلا مالكا ، فرجعت وأخبرته ، قائلة :

ـ ما ثم إلا ذاك الأشقر .

فقال لها :

ـ ادعيه للدخول ، فذاك عالم الناس .

وكان مالك يتخذ لنفسه تبانا (وسادة) محشوا ، ويضعه تحته ، وهو جالس فوق حجر ، يتقي به برد الحجر . وكثيرا ما كان يصحب هذه الوسادة معه ليجلس عليها فوق الصخر البارد بالمسجد النبوى ، حيث كان يجلس الفقيه ابن هرمز .

ولقد تأثر الإمام مالك بشخصية ابن هرمز تأثرا شديدا ، ووجهته هذه الشخصية الوجهة التى صارت عليها شخصية الإمام مالك . وكان مالك من طراز الناس الذين يتخذون لأنفسهم أسوة صالحة . وقد جاء فى بعض الروايات أن السبب الأول فى إكثار الإمام مالك . من قول : لا أدرى ، التى كان يجيب بها عما لا يعلم . هو أنه كان يقتدى بابن هرمز . يروى عن مالك أنه قال : « سمعت ابن هرمز يقول :

« ينبغى أن يورث العالم جلساءه قول : لا أدرى ، حتى يكون ذلك أصلا فى أيديهم يفرعون إليه . فإذا سئل أحدهم عما لا يدرى قال : لا أدرى » .

ويقول ابن وهب :

« كان مالك يقول فى أكثر ما يسأل عنه : لا أدرى » .

وقد تلقى مالك عن ابن هرمز الحديث ، وتلقى عنه ما اختلف فيه الناس ، وتلقى عنه الرد على أهل الأهواء ، حين تدعوه ضرورة إلى ذلك . ولقد قصر مالك فيما بعد تعليمه لتلاميذه على الحديث ، والفتوى فى المسائل الفقهية ، متجنبا الجدل فيما أثاره ويثيره أهل الفرق ، من معتزلة وجبرية ومرجئة وخوارج ، من أمور تتحير فيها المدارك ، وتختلف حولها العقول ، بالفروض

والتصورات النظرية ، لأنه كان يرى أن الجدل فى هذه الأمور لا يصل إلى غاية ، ولا ينتهى إلى برّ السلامة .

ووجد مالك في سنوات تكوينه العلمي بغيته ، في مولى « عبد الله ابن عمر » ، فجالسه مجالسة ابن هرمز ، وأخذ عنه علما كثيرا . يقول مالك :

« كنت آتي نافعا نصف النهار ، وما تظللنى الشجرة ، أتحين خروجه ، فإذا خرج أدعه ساعة ، كأنى لم أره ، ثم أتعرض له فأسلم عليه ، وأدعه ، حتى إذا دخل (إلى المسجد النبوى) ، أقول له كيف قال ابن عمر فى كذا وكذا ، فيجيبنى ، ثم أحبس عنه ، وكان فيه حدة » .

وكان نافع يسكن فى البقيع ، وكان مالك يسأله فى الحديث والفقه .

كذلك وجد مالك فى ابن شهاب الزهرى ، فى سنوات تكوينه العلمى ، بغيته ، فى طلب الحديث ، يروى مالك يقول :

قدم علينا الزهرى ، ومعنا ربيعة الرأى . فحدثنا نيّفاً وأربعين حديثا . ثم أتيناه فى الغد ، فقال :

ـ انظروا كتابا حتى أحدثكم . أرأيتم ما حدثتكم به أمس ؟

فقال له ربيعة :

ـ ههنا من يرد عليك ما حدثت به أمس .

فقال نافع :

ـ ومن هو ؟

فقال ربيعة :

ـ ابن أبى عامر (يقصد مالكا) .

فقال نافع :

ـ هات .

« فحدثته أربعين حديثا منها . فقال الزهري :

ـ ما كنت أرى أنه بقى أحد يحفظ هذا غيرى » .

وروى مالك موقفا له مع أستاذه ابن شهاب ، قال :

كان ابن شهاب ، إذا جلس ، يحدث ثلاثين حديثا . وكنت إذا حدث عن رسول الله ﷺ ، أعقد عقدة بخيط حتى أعرف من عدد العقد عدد الأحاديث ، وما علق بذاكرتى منها . فحدث يوما وعقدت عقدا لحديثه ، فأنسيت منها حديثا ، فلقيته ، فسألته عنه . فقال :

ـ ألم تكن فى المجلس ؟

قلت له :

ـ بلى .

قال لى :

ـ فما لك لم تحفظ ؟

قلت له :

ـ إنما ذهب عنى منها واحد .

فقال :

ـ لقد ذهب حفظ الناس . ما استودعت قلبى شيئا قط فنسيته . هات ما عندك .

فأسمعته ما حفظت ، فأنبأنى بالحديث الذى نسيته ، وانصرفت عنه .

وكان مالك حريصا على إظهار الاحترام التام لأحاديث رسول الله ﷺ ، لا يتلقاها إلا وهو فى حال من الاستقرار التام ، توقيرا لها ، وحرصا على

ضبطها ، وحتى لا يفوته شيء منها ، فلا يسمعها وهو فى حال ضيق أو اضطراب ، ولا يتلقاها وهو واقف ، وإنما يجلس احتراما لها . ولقد مر مالك بأبى زناد ، وهو يحدث الناس بأحاديث رسول الله ، والناس قيام فى المسجد يكتبون ما يسمعون ، فلم يتوقف لسماع الحديث ، وانصرف عنه . وحين التقى مالك بأبى زناد ، قال له :

ـ ما منعك أن تجلس إلى ، وتكتب عنى ؟

فقال له :

ـ كان المجلس ضيقا ، وكرهت أن أسمع أو أكتب حديث رسول الله وأنا واقف ، فانصرفت .

ولقد تكررت هذه القصة ، وذلك الموقف ، مع عمر بن دينار ، ومع أبى حازم . وكان العلم آنذاك يؤخذ من أفواه الرجال ، لا من كتب مسطورة ، ولذلك أرهفت ذاكرات الناس ، واعتمدوا عليها . وكان العلماء قد ابتدأوا فى تدوينه ، ويحرضون طلابهم على أن يكتبوا ما يسمعونه ، خشية أن ينسوه ، وبين من كانوا يكتبون كان مالك بن أنس يكتب ما يسمعه فى ألواح ، ويحفظه فى اللحظة نفسها ، ولقد حدث أن ابن شهاب جذب اللوح من يدى مالك ، ثم اختبره فيما سمعه . فوجده قد حفظه حفظا تاما .

ولم يدخر مالك فى طلبه للعلم مالاً ، فلقد نقض سقف بيته . وباع خشبه ، ليتمكن من مواصلة العلم ، وعاش زمنا فى بيت بلا سقف . وتعلم بهذا الإصرار : وجوه الرد على أصحاب الأهواء ، من ابن هرمز ، وتعلم فقه الرأى للتوفيق بين النصوص المختلفة ومصالح الناس ومنافعهم ، من ربيعة بن عبد الرحمن ، الملقب بين الناس بربيعة الرأى ، وتلقى أحاديث رسول الإسلام ، متتبعا من أجله رواة الحديث فى المدينة ، ومنتقيا الثقات فى رواية الحديث ، بفراسة قوية فى انتقائهم ، وإدراك سليم لقوة عقلهم ، وجودة ذاكرتهم ، وسلامة فقههم . ويروى عن مالك قوله :

« لقد أدركت سبعين ممن يقولون : قال رسول الله ﷺ ، عند هذه الأساطين (أعمدة المسجد) . فما أخذت عنهم شيئا . وإن أحدهم لو أؤتمن على بيت مال لكان أمينا ، لكنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن » .

بين مجلسين

في المسجد النبوى ، اتخذ مالك له مجلسا للدرس والافتاء ، وهو يدور حول الأربعين من عمره . فجلس فى مجلس التابعين وقد صار له حظ كبير من العلم . وكان له فى مجلسه إجلال واحترام وتوقير ، يحرص هو عليها ، ويحرص على أن ينالها من الناس ، ويحرص على أن يسأل شيوخه عن حسن مجلسه فى نظر الناس ، ويقول معلما تلاميذه :

« لاخير فيمن يرى نفسه فى حال لا يراه الناس لها أهلا » .

ولقد حدث أنه رأى ابن القاسم جالسا فى المسجد ، وجاء إليه رجل فأفتاه ، وغضب منه مالك ، وتوجه إليه قائلا :

- أجسرت على أن تفتى ياأبا عبد الرحمن ؟!

وكررها عليه مرارا ، ثم قال له مالك :

- ما أفتيت حتى سألت : هل أنا للفتوى موضع ؟

وحين سكن غضبه ، سأله الناس :

- من سألته ؟

فاكتفى مالك بقوله :

- الزهرى ، وربيعة الرأى .

لكنه كان قد سأل سبعين شيخا من شيوخ العلم بالمدينة ، فشهدوا له بأنه أهل للفتوى .

وكان لمالك في المدينة مجلسان : مجلس في المسجد النبوى الشريف ، في المكان الذى كان يجلس فيه عمر بن الخطاب للشورى ، والحكم والقضاء . وهو المكان نفسه الذى كان يجلس فيه رسول الله ﷺ . ومجلس في مسكنه ، وكان يسكن في دار عبد الله بن مسعود ، وفي المجلسين كان مالك يقتفى أثر عمر ، وأثر عبد الله بن مسعود ، ويتأثر بهما ، ويؤثر في فتاواه أن يكون متبعا لا مبتدعا ، ويرى في أعمال أهل المدينة ما ينير السبيل أمامه في فتاويه وفقهه .

ولم يلازم مالك المسجد النبوى في درسه طول حياته ، فقد لزم بدرسه مجلسه في بيته عندما مرض بسَلس البول ، وانقطع عن الخروج إلى الناس ، وعن عقد مجلس علمه في المسجد النبوى ، لكنه لم ينقطع عن الخروج للصلاة في المسجد ، ولم ينقطع عن الحديث والعلم والدرس والفتوى في بيته . يشهد الصلوات والجمعة والجنائز ، ويعود المرضى ، ويقضى الحقوق ، ولا يطيل في أدائه لهذا أو ذاك ، ويسارع بالعودة إلى بيته .

ولقد عاش مالك طويلا ، إلى عام ١٧٩ هجرية ، فقارب بعمره التسعين سنة ، وأجبره مرضه في السنوات الأخيرة من حياته على ملازمة بيته ، فلا يغادره لأى سبب ، قائلا لمن يسأله :

- ليس كل الناس يقدر أن يتكلم بعذره .

فلم يبح طوال حياته لأحد أنه مريض بمرض سلس البول ، إلا في لحظة وداعه للدنيا لمن حوله . في لحظة الوداع هذه قال :

- لولا أني في آخر يوم ما أخبرتكم . مرضى سلس بول . وكرهت أن آتى مسجد رسول الله ﷺ بغير وضوء . وكرهت أن أذكر علّتى فأشكو ربى .

شخصية إمام

كان مالك ، منذ صباه ، حافظة تعى ، وصبورا ومثابرا ، ومخلصا فى طلب العلم ، وصاحب فراسة نفاذة ، وهيبة ووقار . واكتسب الصفتين الأخيرتين فى كهولته .

وآية حفظه ، أنه كان يسمع فى المجلس الواحد نيفا وأربعين حديثا مرة واحدة . فيحفظها وهو يكتبها عن شيخه . ولقد بلغت أصول أحاديثه المكتوبة ، اثنى عشر ألف حديث ، من حديث أهل المدينة . كان يحفظها حديثا حديثا برواياتها ، ولم يحدث مالك طلابه إلا بنحو من ثلثها أو ربعها ، فهى التى صحت عنده . ولقد قيل لمالك يوما :

- عند أبى عيَيْنة أحاديث ليست عندك .

فقال مالك لفوره فى استنكار :

- إذن أحدث الناس بكل ما سمعت . إنى إذن لأحمق . إنى أريد أن أضلّهم إذن . ولقد خرجت منى أحاديث ، لوددت أنى ضربت بكل حديث منها سوطا ، ولم أحدث بها أحدا .

وآية صبره ومثابرته ، مغالبته للفقر الذى دفعه يوما أن إلى أن يبيع سقف خشب بيته ، فى سبيل العلم ، ودفعه إلى أن يجلس على باب دار شيخه فى البرد الشديد ، وليس بينه وبين الحجر الذى يجلس عليه ، فى جانب من الطريق ، سوى وسادة . ولقد روى مصعب الزبيرى عن مالك ورفاقه، فى طلبهم للعلم ، هذه الحادثة . قال مصعب :

- كان حبيب يقرأ لنا من ورقة إلى ورقتين ونصف ، لا يبلغ ثلاث ورقات ، والناس فى ناحية (من المسجد) لا يدنون ، ولا ينظرون ، فإذا خرجنا ، وخرج الناس ، كانوا يعارضون ما كتبوه بما كتبناه . ونذهب إلى بيوتنا . ونصير بالعشى (العصر) إلى (مجلس) مالك . فأصابنا المطر يوما ، فلم

نأته تلك العشية ، ولم ينتظرنا ، وعرض عليه الناس ما كتبوه (دوننا) . فأتيناه بالغد . فقلنا :

ـ ياأبا عبد الله . أصابنا أمس مطر شغلنا عن الحضور ، فأعد علينا درس الأمس .

فقال لنا :

ـ فمن طلب هذا الأمر صبر عليه .

فالصبر ، وقوة الإرادة ، كانا هما العُدة لطلب العلم ، عند مالك ، وكانا من بين ما يعلمه لتلاميذه .

وآية إخلاصه فى طلب العلم ، قوله لتلميذه ابن وهب :

« إن كنت تريد بما طلبت ما عند الله ، فقد أصبت ما تنتفع به . وإن كنت تريد بما تعلمت الدنيا ، فليس فى يدك شىء » .

وكان يقول لتلاميذه :

« العلم نور لا يأنس إلا بقلب تقى خاشع . وما زهد أحد فى الدنيا إلا أنطقه الله بالحكمة » .

وكان يقول لتلاميذه :

« إن هذا العلم (الحديث والفقه) دين ، فانظروا عمن تأخذونه . وخير الأمور ما كان منها ضاحيا (واضحا) بيّنا . وإن كنت فى أمرين ، أنت منهما فى شك ، فخذ الذى هو أوثق (عندك) » .

ويروى تلميذه ابن القاسم ، قال :

« سمعت مالكا يقول : إنى لأفكر فى مسألة منذ بضع عشرة سنة . ما اتفق لى فيها رأى إلى الآن . وربما وردت على مسألة فأسهر فيها عامة ليلتى » .

وروى المؤرخ عبد الله بن الحكم قال :

« كان مالك إذا سئل عن مسألة ، قال للسائل : انصرف حتى أنظر . فينصرف ويتردد (مالك مفكرا) فيها . فحدثناه فى ذلك التأجيل فبكى . وقال : « إنى أخاف الله أن يكون لى من المسائل يوم وأى يوم . ومن أحب أن يجيب عن مسألة ، فليعرض نفسه على الجنة والنار . وكيف يكون خلاصه فى الآخرة » .

ولقد سأل سائل مسألة ، قائلا لمالك :

ـ مسألة خفيفة .

فغضب مالك ، وقال مستنكرا :

« مسألة خفيفة سهلة ؟! ليس في العلم شيء خفيف . أما سمعت قول الله تعالى : « إنا سنلقي عليك قولا ثقيلا » . فالعلم كله ثقيل ، وخاصة ما يسأل عنه يوم القيامة » ، .

ولقد روى عنه أنه قال مستنكرا صنيع فقهاء عصره :

« ما من شيء أشد علي من أن أسأل عن مسألة من الحلال والحرام . فإن هذا هو القطع فى حكم الله . ولقد أدركت أهل العلم والفقه ببلدنا (المدينة) . وإن أحدهم إذا سئل عن مسألة ، فكأن الموت أشرف عليه . ورأيت أهل زماننا هذا يشتهون الكلام ، والفتوى ، ولو وقفوا علي ما يصيرون إليه غدا . لقللوا من هذا . وإن عمر بن الخطاب ، وعليا ، وخيار الصحابة ، كانت تتردد عليهم المسائل ، وهم خير القرون ، الذين بعث فيهم النبى ﷺ وكانوا يجمعون أصحاب النبى ﷺ ، ويسألون ، ثم حينئذ يفتون . وأهل زماننا هذا قد صار همهم الفتوى . ولم يكن من أمر الناس ، ولا من مضى من سلفنا الذين يقتدى بهم ، ويعوّل أهل الإسلام عليهم ، أن يقولوا : هذا حلال ، وهذا حرام . ولكن يقول : أنا أكره كذا . وأما حلال وحرام ، فهذا الافتراء على الله : « قل أرأيتم

ما أنزل الله لكم من الرّزق ، فجعلتم منه حراما وحلالا » ، لأن الحلال ما أحله الله ورسوله » .

ولقد كان المستفتي يجيء إلى مالك من أقصى الأرض ، ويسأله ، فإذا كان مالك لا يعرف وجه الفتوى على اليقين ، لم يُفتِ ، وقال : لا أحسن ، لا أدرى . وما يبالى خيبة ظن السائل فيه .

ومن إخلاصه في أن يطلب بالعلم وجه الله ، ابتعاده عن الجدل والمجادلة ، لأن المجادلة نوع من المنازلة بين الناس ، والدين أعلى من أن يكون موضعا لنزال المسلمين وعلماء المسلمين ، والجدل يدفع كثيرا إلى التعصب ، والمتعصب لا يدرك الأمور إلا من وجه واحد . ويحرص على أن ينال إعجاب السامعين ، فيأخذ في القول بالحق وبالباطل ، وبالصدق وبالكذب . ولقد جابه مالك الرشيد وقاضيه أبا يوسف ، بقوله كلمة رائعة :

« إن العلم ليس كالتحريش بين البهائم والديكة » .

وكان يقول لتلاميذه معلما إياهم :

« الجدال في الدين ليس بشيء . المراء والجدال في الدين يذهب بنور العلم من قلب العبد . إن الجدال يقسّي القلب ، ويورث الضّغن (الحقد والكراهية) .. » .

ولقد رأى مالك قوما يتجادلون عنده ، فقام ، ونفض رداءه ، وقال .

« إنما أنتم في حرب » .

ولقد قيل لمالك من سائل :

« رجل له علم بالسنة ، أيجادل عنها ؟ » .

فقال له مالك :

« لا . ولكن ، ليخبر بالسنة ، فإن قبل منه (فبها) ، وإلا سكت » .

وكان مالك يقول :

« كلما جاء رجل أجدل من رجل ، تركنا ما نزل به جبريل » .

ومع ذلك كانت لمالك مناظرات مع العلماء من طرازه . ومع بعض الخلفاء ممن لهم نزعة علمية ، أو لهم في العلم مكان ، مثل أبي جعفر المنصور ، حول سنية الترجيع في الآذان ، وسنية « الوقف » ، ومقدار الصاع في الصدقة والزكاة .

ومن إخلاص مالك للعلم أنه كان يبتعد عن الإكثار من التحديث بالأحاديث ، والإكثار من الإفتاء ، ويقصر الإفتاء على ما يقع من الأمور . ويتجنب الافتاء فيما يتوقع أو يفترض من الأمور ، فالفتوى في مثل هذه الأمور فتنة من الفتنة ، ومصادرة على الغيب . فشعاره لأصحابه ، قوله :

ـ حسبكم . من أكثر أخطأ .

وكان مالك يسأل في أمر من أمور القضاء ، فيقول :

ـ هذا من متاع السلطان .

وكان يأبى أن يتعرض مثل أبي حنيفة ، لأحكام القضاة فيفتح للناس باب الطعن في الأحكام بالحق وبالباطل ، ويؤثر أن يقصر قوله على الفتوى ، إن سئل من طالب للفتوى .

وآية فراسة مالك ، نفاذه بفراسته إلى بواطن الأمور ، وإلى نفوس الأشخاص . روى أحد تلاميذه قال :

« كانت في مالك فراسة لا تخطيء » .

« وآية مهابة مالك ، أنه كان في مجلس مع أبي جعفر المنصور . وإذا بصبي يخرج ثم يرجع ، فقال له أبو جعفر :

ـ أتدرى من هذا ؛

فقال له مالك :

- لا :

فقال له جعفر :

- هذا ابنى ، وإنما يفزع من شيبتك .

ولعل مالك استمد هيبته من حرصه على أن يظهر بها حين يكون فى مجلس علم ، ومن تجنبه للضحك دون جفاف فى قول أو سلوك . ولقد أعطاه الله بسطة فى الجسم ، والعلم . وقد وصفه غير واحد من تلاميذه . قالوا :

« كان مالك من أحسن الناس وجها ، وأحلاهم عينا ، وأنقاهم بياضا ، وأتمهم طولا ، فى جودة بدن . كان طويلا جسيما ، عظيم الهامة ، أبيض الرأس واللحية ، شديد البياض فى لونه ، أعْيَن (واسع العينين) ، حسن الصورة ، أشم الأنف ، عظيم اللحية ، تبلغ لحيته صدره ، فى سعة وطول . وكان يأخذ أطراف شاربه ، ولا يحلقه ، ولا يحُفبه ، وكان يترك لشاربه سبلتين طويلتين ، ويفتل شاربه إذا أهمه أمر ، ويحتج بفتل عمر لشاربه » .

وحكى سعيد بن هند الأندلسى ، قال :

« ما هبت أحدا هيبتى لعبد الرحمن بن معاوية (عبد الرحمن الداخل) فدخلت على مالك ، فهبته هيبة شديدة ، صغرت معها (نفسى) هيبة ابن معاوية » .

ويقول الشافعى :

« ما هبت أحدا قط هيبتى من مالك ابن أنس » .

روى الشافعى قصة لقائه بمالك ، لأول مرة ، وهيبة والى المدينة له ، قال :

« دخلت إلى والى مكة ، وأخذت كتابيه ، إلى والى المدينة ، وإلى مالك

ابن أنس . فقدمت المدينة ، فأبلغت كتاب والى المدينة إليه ، فلما قرأه ، قال لى :

- يافتى . إن مشيى من جوف المدينة ، إلى جوف مكة حافيا ، أهون على من المشى إلى باب مالك بن أنس ، فإنى لا أرى الذل إلا حين أقف على بابه .

فقلت لوالى المدينة :

- أصلح الله الأمير . إن رأى الأمير يوجه إليه ، ليحضر .

فقال لى :

- هيهات . ليت أنى إذا ركبت أنا ومن معى ، وأصابنا من تراب العقيق ، نلنا بعض حاجتنا .

فواعدته العصر . وركبنا جميعا . فتقدم رجل ، فقرع الباب ، فخرجت لنا جارية سوداء ، فقال لها الأمير :

- قولى لمولاك إن والى المدينة بالباب .

فدخلت ، فأبطأت ، ثم خرجت ، فقالت :

- إن مولاى يقرئك السلام ، ويقول : إن كانت لديك مسألة ، فارفعها (إليه) فى رقعة ، يخرج إليك الجواب . وإن كان للحديث ، فقد عرفت يوم المجلس ، فانصرف (إلى يوم المجلس) .

فقال لها والى المدينة :

- قولى له : إن معى كتابا من والى مكة إليه فى حاجة مهمة .

فدخلت ، وخرجت ، وفى يدها كرسى ، فوضعته ، ثم إذا أنا بمالك قد خرج ، وعليه المهابة والوقار ، وهو شيخ طويل ، فجلس ، وهو متطلّس (يلبس عمامة رأسه) ، فرفع إليه الوالى الكتاب (المرسل إليه من والى

مكة) فبلغ مالك في قراءته إلى قول الوالي : « إن هذا رجل « الشافعي » من أمره وحاله كذا وكذا ، فتحدثه ، وتفعل معه (كذا) وتصنع معه (كذا) » فرمى مالك الكتاب من يده ، ثم قال :

ـ سبحان الله ، أوَ صار علم رسول الله ﷺ يؤخذ بالرسائل ؟!

فرأيت والي المدينة قد تهيب أن يكلمه ، فتقدمت إليه ، وقلت له :

ـ أصلحك الله ، إني رجل مُطّلبي (نسبة إلى المطّلب بن عبد مناف) ، ومن حالي (كذا) ، وقصتي (كذا) . فلما سمع كلامي نظر إلي ساعة ، وكان لمالك فراسة ، ثم قال لي :

ـ ما اسمك ؟

قلت :

ـ محمد .

فقال لي :

ـ يامحمد . اتق الله . واجتنب المعاصي . فإنه سيكون لك شأن من الشأن .

هدايا الخلفاء

كان أنس والد مالك صانعا للنبال ، لكن مالكا لم يأخذ عنه الصناعة ، فقد اتجه إلى طلب العلم وهو حدث صغير ، وشارك أخاه النضر بأربعمائة دينار في تجارة البَزّ (الحرير) وكان مالك يبيع معه ويتّجر ، ومن هذه الدنانير الأربعمائة كان يعيش هو وأسرته ، ويعاني شظف العيش ، إلى أن أقبلت عليه الدنيا ، بهدايا فقيه مصر : الليث بن سعد ، وهدايا الخلفاء من بني العباس .

ففي كل عام ، كان الليث بن سعد ، وكان من أغنياء مصر ، يرسل إلى صديقه الفقيه مالك ابن أنس بحمل مائة بعير من خيرات مصر . وبين الحين

والحين كان الخلفاء العباسيون يرسلون إليه بالهدايا ، والعطاء ، فقبلها من المنصور ، ومن المهدى ، ومن الهادى ، ومن الرشيد . ولم يكن مالك من المتزهدين فى أموال الخلفاء ، ولم يكن يعتريه شك فى أخذها ، كما كان يشك أبو حنيفة . لكن مالكا كان يتعفف أن يأخذ ممن دونهم إلا من صديق زاده الله من نعمته . ولقد سئل مالك عن حل الأخذ من السلاطين ، فقال :

ـ أما الخلفاء فلا شك (لا بأس به) ، وأما من دونهم فإن فيه شيئا .

ولقد كان بعض الناس يستكثر من مالك قبوله لهدايا الخلفاء ، أو يستكثر بعض هداياهم إليه ، فقد قال له أحدهم ، وكان الرشيد قد أجازه بثلاثة آلاف دينار :

ـ ياأبا عبد الله . ثلاثة آلاف دينار ، تأخذها من أمير المؤمنين ؟

قال له مالك :

ـ إمام ، وأنصف أهل المروءة . فلم أر به بأساً .

ويبدو أن مالكا كان يقبل هدايا الخلفاء وعطاياهم على مضض ، فهو يعرف أنها وسيلة اختبار من الخلفاء للعلماء ، ويعرف أن أموالهم فيها شيء يريب ، ولذلك كان مالك ينهى غيره عن قبول هذه الهدايا ، خشية ألا تكون له مثل نيته ، فى دفع حاجته ، وسد حاجة المحتاجين ، وإيواء الطلاب الفقراء ، ولذلك كان يقول لسائله عن هدايا الخلفاء :

ـ لا تأخذها .

فيقول له :

ـ أنت تقبلها .

فيقول له مالك :

ـ أتريد أن تبوء بإثمى وإثمك ؟

وأحيانا يقول لسواه :

ـ أحببت أن تبكتني بذنوبي .

وإلى عهد أبي جعفر المنصور ، كان ابن مالك في عسرة شديدة ، حتى أن ابنته كانت تبكي من الجوع أحيانا ، فيدعو بحجر الرحى ويديره ، لئلا يسمع الجيران صوت بكائها وشكواها من الجوع . ولقد حدث أن مالكا وعظ أبا جعفر المنصور في ضرورة تفقده لأحوال الرعية ، وكان أبو جعفر قد مر بالمدينة في طريقه إلى مكة ، أو في طريق عودته منها ، فقال له المنصور مؤكدا أنه يتفقد أحوال رعيته :

ـ ألا تأمر إذا بكت ابنتك من الجوع بتحريك حجر الرحى ، لئلا يسمع الجيران ؟

فدهش مالك ، وقال له :

ـ والله ما علم بهذا أحد إلا الله .

فقال له المنصور :

ـ فقد علمت حالك وأنت في بيتك ، فكيف لا أعلم أحوال رعيتي .

وهكذا انتقل من نقض سقف بيته يوما ليعيش ، ومن تحريك الرحى لئلا يسمع الجيران صوت بكاء ابنته الجائعة ، ومن ضيق الرزق وتقتيره ، إلى بسطة العيش وتيسيره ، فانقطع عن الاتجار في القليل ، والعمل في المتجر لكسب القوت . وبدت عليه آثار الراحة في مأكله ، وملبسه ، ومسكنه ، وكان يقول :

ـ ما أحب لامرىء أنعم الله عليه إلا أن يُرى الناس أثر نعمة الله عليه ، وخاصة أهل العلم .

وكان يقول لطلابه :

- أحب للقارىء أن يكون أبيض الثياب .

ومع يسار العيش صار مسكن مالك يسر العين بأثاثه ومنظره ، وما فيه من أسباب الراحة فى المجلس والمضجع ، ففيه نمارق مصفوفة ، ومطروحة فى نواحى البيت يمنة ويسرة ، يجلس عليها من يأتيه من قريش والأنصار ووجوه الناس وطلاب العلم .

ومن يسار العيش ، كانت ثياب مالك بيضاء ، جديدة . يظهر ما فيها من صفاء ، صفاء نفسه ، وصحو ذهنه ، وكانت ثيابه المدنية والخراسانية والمصرية غالية الثمن . وكان مالك يعنى بنظافتها عنايته باختيار أجودها وأحسنها وأليقها مهما يكن ثمنها ، ويضمخها بأطيب العطر . ولقد حكى ابن اخى مالك ، أنه لم ير فى ثياب مالك حبرا قط .

ومن يسار العيش أن مالكا كان شديد العناية بمأكله ، لا يأكل جاف العيش ، ولا يكتفى بأدنى معيشة منه ، يطلب جيده من غير مجاوزة للحد ، وينال من اللحم قدرا كبيرا كل يوم بدرهمين . ولقد روى أحد تلاميذ مالك ، أن مالكا لو لم يجد فى كل يوم درهمين يأتدم بهما لحما إلا أن يبيع فى ذلك بعض متاعه لفعل . وكان لمالك فى طعامه ذوق رفيع ، يحسن تخير أنواعه ، ويعجبه من الفاكهة الموز ، ويقول فيه :

« لا شىء أشبه بثمر الجنة منه . ولا تطلبه فى شتاء ولا صيف إلا وجدته . قال الله تعالى : « أكلها دائم ، وظلها » .. » .

ويروى تاريخ مالك ، أن مالكا كان إذا أصبح لبس ثيابه وتعمم ، فلا يراه أحد من أهله ولا أصدقائه إلا متعمما ، لابسا ثيابه ، وما رآه أحد قط أكل وشرب حيث يراه الناس .

آداب العالم

فى المسجد النبوى وفى بيته . كان درس مالك فى أول أمره ، ثم صار درسه فى بيته وحده . وفى الحالتين كان مالك يلتزم فى درسه الوقار والسكينة ، والبعد عن لغو القول ، ضاربا بذلك المثل لطلاب العلم الجالسين من حوله ، وكان يقول لطلابه :

- من آداب العالم ألا يضحك إلا مبتسما .

وكان يقول لهم :

- حق على من طلب العلم أن يكون فيه وقار وسكينة وخشية ، وأن يكون متبعا لآثار من مضى ، وينبغى لأهل العلم أن يخلوا أنفسهم من المزاح ، وبخاصة إذا ذكروا العلم .

ولقد أخذ أبو حنيفة نفسه بهذا النهج أكثر من خمسين سنة ، فما عُدت له فى درسه إلا ضحكة أو ضحكتان ، ولم يأخذ أحد عليه لغوا فى قول ، أو مزحة ، أو تندرا بنادرة ، ودون أن يكون جافيا ، أو خشن الطبع . فمالك كان يعرف التبسط مع طلاب العلم وأصدقائه ، حين لا يكون فى حال درس . روى أحد تلاميذه ، قال :

« كان مالك إذا جلس معنا ، كأنه واحد منا ، يتبسط معنا في الحديث ، وهو أشد تواضعا لنا ، منا له ، فإذا أخذ في حديث رسول الله ﷺ تهيبنا كلامه ، كأنه ما عرفنا ولا عرفناه » .

وروى أحد معاصرى مالك ، قال :

« دخلت المدينة سنة أربع وأربعين ومائة ، ومالك أسود الرأس واللحية ، والناس حوله سكوت ، لا يتكلم أحد هيبة له » .

وحين يكون الدرس درس حديث ، فإن مالكا لم يكن يحدث ، إلا إذا توضأ ، وتهيأ ولبس أحسن ثيابه ، ولم يكن يحدث إلا إذا جلس إلا منصة ، فإذا كان

الدرس لغير الحديث ، لم يكن يلزم نفسه بشيء من هذا كله ، ولم يجلس إلى منصة يحدث من ورائها .

وحين آل درس مالك إلى بيته وحده ، بسبب مرضه ، كان يأتيه الناس ، فيما يرويه تلميذه مطرف ، فتخرج إليهم جارية ، فتقول لهم :

ـ يقول لكم الشيخ : أتريدون الحديث أم المسائل ؟

فإن قالوا المسائل خرج إليهم ، فأفتاهم ، وإن قالوا الحديث ، قالت لهم :

ـ اجلسوا .

ويدخل مالك مغتسله ، فيغتسل ، ويتطيب ، ويلبس ثيابا جديدة ، ويضع على رأسه ساجة (لباس رأس كلباس الملوك) ويتعمم . وجاءت الجارية فوضعت المنصة ، ويخرج مالك إلى القادمين ، وقد اغتسل ، ولبس ، وتطيب ، وعليه الخشوع ، ويوضع عود ، فلا يزال يبخر ، حتى يفرغ مالك من تحديثه بحديث رسول الله ﷺ .

ومن أقصى المشرق ، إلى أقصى المغرب ، كان العلماء وطلاب العلم يفدون إلى مالك ، لسماع الحديث ، فيسمعهم إياه ، والاستفتاء فى المسائل التى تقع ، فيعرفهم حكمها مبينا أصلها من الشرع الإسلامى ، فى الكتاب والسنة وفتاوى الصحابة .

ولقد ازدحمت على بابه الوفود خاصة فى مواسم الحج . وبسبب هذا الازدحام ، صار له فى تلك المواسم حاجب كالملوك ، وحراس من تلاميذه ومريديه (يشبهون الشرطة الخاصة اليوم) .

وحين كان درس مالك بالمسجد ، كان بوسع كل من شاء أن يجلس ويستمع إليه ، وليس لأحد أن يبعده عن المجلس أو المسجد ، إلا إذا خالف أدب الاستماع . ولكن حين صار درس مالك فى بيته ، صار مالك يختص بدرسه أولا أصحابه ، ثم يأذن بعدهم لعامة الناس ، كى يحدث كل طائفة بما تطيق من العلم .

وفى موسم الحج كان مالك يأذن للعامة من أهل المدينة ، ثم لأهل الحجاز ، ثم لأهل الشام ، ثم لأهل العراق ، ثم لمن سواهم من عامة الناس .

وفى مسائل الفقه لم يكن مالك يجيب إلا عما يقع ، ولا يفرض مسائل لما لم يقع ، ولا يجيب سائلا عن سؤال فى مسألة لم تقع ، رافضا الفرض والتقدير ، متوقفا عند حد الواقع الذى يجب على المفتى أن يتوقف عنده ، وهو أمر لم يكن يلتزم به الإمام أبو حنيفة النعمان ، لكى يدرب طلابه على تطبيق الشريعة التى تعلموها .

وكانت وجهة نظر مالك أن الإفتاء دين من الدين . ومسايرة شهوة العقل فى الفرض والتقدير قد تدفع المساير لها إلى مخالفة الآثار من غير بينة ، والإفتاء بغير علم ولا سلطان من كتاب أو سنة .

ولقد كان مالك لا يبتدىء إجابته إلا بقوله : « ما شاء الله ولا قوة إلا بالله » . وكان يكثر من قوله : « لا أدرى » حين لا يدرى وجها للفتوى . وكان يتبع كثيرا من فتاويه حين يفتى بقوله : « إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين » .

ولقد وفد رجل من المغرب على مسيرة ستة أشهر ، ليسأل مالكا سؤالا ، فقال له مالك :

- أخبر الذى أرسلك أن لا علم لى بها .

فقال له الرجل المغربى :

- ومن يعلمها ؟

فقال له مالك :

- الذى علّمه الله . ما ابتلينا بهذه المسألة فى بلدنا ، وما سمعنا أحدا من أشياخنا تكلم فيها .. ولكن .. تعود إلينا غدا .

وفى الغد جاء الرجل المغربى إلى مالك ، وقد حمل متاعه على بغلة يقودها ، فقال له مالك :

- سألتنى . وما أدرى ماهى .

فقال له الرجل المغربى :

- ياأبا عبد الله . تركت خلفى من يقول : ليس على وجه الأرض أعلم منك .

فقال له مالك ، غير مستوحش :

- إنى لا أحسن . لا أدرى ..

وفى الحديث كان مالك يحث أصحابه على أن يحفظوا ويكتبوا ما حفظوه ، فقد ينسى العقل ، وتضعف الذاكرة ، لكنه فى الفتاوى لم يكن يحرض أصحابه على كتابة فتاويه ، ولم يكن يمنعهم منها ، بل قد يستنكر أحيانا أن يكتبوا عنه كل شيء ، قائلا لمن يكتب :

- لا تكتبها . فإنى لا أدرى أأثبت عليها غدا ، أم لا .

وهو نفسه ما كان يقوله أبو حنيفة لتلاميذه ، حين تكون الفتوى ظنا ، أو استحسانا لرأى ، ولم تكن قاطعة بنص من كتاب أو سنة أو إجماع للصحابة .

الغاية لا تبرر الوسيلة

فى طفولته ، أو بين الطفولة والصبا ، سمع مالك أخبار الخليفة العادل عمر ابن عبد العزيز ، وكان عمره نحوا من ثمانى سنين . ولقد ظل مالك طول حياته يرى فى عمر بن عبد العزيز صورة عظيمة من التقوى والزهادة والحزم والقوة ، أشبه بحكم عمر بن الخطاب ، وكان حكمه وميضا كالشهاب فلم تزد

خلافته عن ثلاث سنوات وسبعة أشهر . ولقد روى عبد الله بن الحكم ، الكثير في كتابه عن عمر بن عبد العزيز ، نقلا عن الإمام مالك بن أنس .

ولقد عاش مالك ليرى من بعد عمر خلفاء قهر ، وأهواء ، وشهوات ، لم تأت الشورى بهم إلى الحكم من الأمويين والعباسيين ، ورأى بمقابلهم خروج الخوارج عليهم ، وانتقاض العلويين ضدهم ، وبين طرفي الصراع تنزل المضار بالأمة ، من غير حق يقام ، ولا باطل يدفع .

ولا شك أن مالكا قد رويت له كيف استبيحت المدينة حرم رسول الله ، وهتكت حرمات المحارم ، وأسر الأنصار ، في موقعة الحرة ، في عهد يزيد ابن معاوية بن أبي سفيان ، وكيف رميت الكعبة آنذاك بالمنجنيق . ولذلك لم يكن مالك يرى في الخروج على الحكام ، وإن كانوا ظالمين ، إلا ما يؤدى إلى الفتن ، وإباحة الدماء ، فيكون القاعد خيرا من القائم ، والقائم خيرا من السائر ، كما روى عن أبي موسى الأشعرى .

وفي سنة ١٣٠ هجرية ، وقد بلغ مالك من العمر ثماني وثلاثين سنة اقتحم أبو حمزة الخارجي المدينة ، وقتلوا المدافعين عنها ، وكانت المقتلة في قريش ، وكثرت النائحات على رجالهن آباء وأبناء وإخوة . وجاء جند مروان فأخرجوا الخوارج من المدينة . والمدينة في هذا كله مكان لعبث الخوارج ، ثم لعبث الجند الأمويين . ورأى مالك ، أن غايات الخوارج لإقامة العدل لا تبرر ذرائعهم ووسائلهم وإرهابهم للناس . فطرائقهم إثم ، ونتائجهم لا خير فيها للأمة . ولذلك لم يكن مالك راضيا عن حكم الخلافة ، ولا راضيا عن المتمردين عليها ، من الخوارج والعلويين ، فلم يدع إلى الخلفاء ، ولم يؤيد ولاتهم ، ولم ير ، مع ذلك ، الخروج على طاعتهم ، لأنها بلا ثمرة . ولذلك أجاب عندما سئل عن قتال الخارجين على خليفة عباسي :

- أيجوز قتالهم ؟

فقال مالك :

- إن خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز .

قال السائل :

- فإن لم يكن مثله .

فقال مالك :

- دعهم . ينتقم الله من ظالم بظالم ، ثم ينتقم من كليهما .

ولقد سئل حسن البصرى من قبل ، من رجل من أهل الشام ، عن الخارجين على الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان ، فقال له الحسن البصرى :

- لا تكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء .

فقال له الرجل :

- ولا مع أمير المؤمنين ياأبا سعيد .

فغضب الحسن البصرى ، ثم قال :

- نعم . ولا مع أمير المؤمنين .

ولم يكن مالك ميالاً بالقلب ولا بالقول مع العلويين ، بل إنه كان لا يعد من الخلفاء بعد رسول الله سوى أبي بكر وعمر وعثمان ، ثم يتوقف دون أن يذكر عليا ، فعلي عنده مثل سائر الصحابة لا يمتاز عنهم بشيء ، مخالفا بذلك اثنين من الأئمة ، هما : أبو حنيفة والشافعي . كان يتوقف بعد عثمان قائلا :

« هنا يستوى الناس . فعلى كان يطلب الخلافة ويسعى إليها ، وأبو بكر وعمر وعثمان لم يطلبها أحد منهم ، ولم يسع إليها . وليس من طلب الأمر عندى كمن لم يطلبه . والطلب يدل على الرغبة ، والرغبة تثير الاتهام » .

وحدث أن الخليفة هارون الرشيد وجه لوما إلى الإمام مالك ، لأنه لم يذكر عليا وابن عباس فى كتابه « الموطأ » ، كراويين من رواة الحديث ، فقال له مالك :

- لم يكونا ببلدى (أى المدينة) ولم ألق رجالهما (أى الرواة عنهما) .

والحقيقة أن مالكا ذكر ، في كتابه « الموطأ » ، عليا ، وابن عباس ، لكنه لم يذكرهما كثيرا ، فالرواة عن علي كانوا بالعراق ، والرواة عن ابن عباس كانوا بمكة ، ولذلك لم يلق مالك الرواة عنهما .

محنة إمام

في العصر العباسي . وفى عهد أبي جعفر المنصور ، نزلت بمالك محنة ، عام ١٤٦ هجرية ، ضرب فيها بالسياط ، ومدت يداه حتى انخلعت كتفاه ، ففى هذه السنة حدث خروج محمد بن عبد الله (النفس الزكية) ، على الخلافة العباسية . وتصادف أن مالكا كان يحدث الناس آنذاك بحديث : « ليس لمستكره طلاق » . ووجد الناس بالمدينة فى هذا الحديث ، وكانوا أنصارا للنفس الزكية ، ما يدل على أنه ، بالمثل ، ليس لمستكره بيعة ، ولذلك فلا بيعة للمنصور فى أعناقهم . ووجد الكائدون لمالك ، والحاسدون له ، والغيارى منه ، فرصة للكيد له عند والى المدينة من قبل المنصور : « جعفر ابن سليمان » ، قائلين له :

« إن مالكا لا يرى أيمان بيعتكم هذه بشيء ، فهو يأخذ فى البيعة بحديث روى عن « ثابت بن الأحنف » فى طلاق المكره ، أنه لا يجوز » .

ولم يكن الحديث هو السبب في محنة مالك ، وإنما التحديث به فى وقت الفتن ، واستخدام الثائرين لذلك الحديث . ولم يكف مالكا للدفاع عن نفسه أنه كان يلزم بيته في وقت الفتنة ، خاصة وأن مقتل النفس الزكية حدث عام ١٤٥ هجرية ، ومحنة مالك وقعت عام ١٤٦ هجرية .

وإثر المحنة التى نزلت بمالك ، سخط أهل المدينة على بنى العباس

وولاتهم ، فمالك كان مظلوما ، ومالك لم يتجاوز حدا الإفتاء ، فى موضوع طلاق المكره .

ولزم مالك بيته إلى أن شفى من جراحه ، واستمر فى درسه لا يحرض على أحد ، ولا يشكو لأحد ما نزل به ، فزاد موقفه من نقمة أهل المدينة على الحاكمين .

وأدرك أبو جعفر من عيونه موقف الناس ، فانتهز الفرصة حين خرج حاجا إلى مكة ، ونزل فى بيت الإمارة بالمدينة ، وأرسل إلى مالك يدعوه إليه ، ليعتذر له . ويروى مالك قصة هذا اللقاء . يقول :

« لما دخلت على أبى جعفر .. قال لى :

- والله الذى لا إله إلا هو ، ما أمرت بالذى كان ، ولا علمته . إنه لا يزال أهل الحرمين بخير ، ما كنت بين أظهرهم . وإنى إخالك أمانا لهم من عذاب . ولقد رفع الله بك عنهم سطوة عظيمة ، فإنهم أسرع الناس إلى الفتن . وقد أمرت بعدو الله أن يؤتى به (بالوالى) من المدينة إلى العراق على قتب (محمل صغير) فوق سنام البعير . وأمرت بضيق محبسه ، والاستبلاغ فى امتهانه . ولا بد أن أنزل به من العقوبة أضعاف ما نالك منه .

فقلت لأبى جعفر :

- عافى الله أمير المؤمنين ، وأكرم مثواه . قد عفوت عنه لقرابته لرسول الله ﷺ ، وقرابته منك .

فقال لى أبو جعفر :

- فعفا الله عنك ووصلك .

ثم قال أبو جعفر لى :

- إن رابك ريب من عامل المدينة ، أو عامل مكة ، أو أحد من عمال الحجاز ، فى ذاتك ، أو ذات غيرك ، أو سوء أو شر بالرعية ، فاكتب إلى بذلك ، أنزل بهم ما يستحقون .

العالم والحكام

مع أن مالكا لم يكن يرى أن حكم الخلفاء الأمويين والعباسيين ، الذين عاصرهم وعاصروه ، لم يكن هو حكم الإسلام ، فإنه لم ير قط جواز الانتقاض عليهم ، ليأسه من الإصلاح عن طريق التمرد عليهم ، ولقد سمع بنهايات هذه التمرد في زمانه ، ولذلك لم يقطع مالك صلته بالخلفاء والأمراء ، فمن الواجب عليه أن يرشدهم بالرأى ، ويصلحهم بالموعظة والوصايا ، بغية التقليل من شرهم ، وإغرائهم بالخير ليكونوا مثل السلف الصالح . ولذلك كان يدخل على الأمراء والخلفاء لهذه الغاية . وكلما كبر في السن ، وكبر في المكانة بين الناس ، زادت رغبته في الموعظة لأولي الأمر ، بل إنه كان يحث العلماء على أن يصنعوا معهم مثل صنيعه ، بقول الحق ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا . فكان يقول للعلماء :

« حق على كل مسلم ، أو رجل جعل الله في صدره شيئا من العلم والفقه ، أن يدخل إلى ذي سلطان ، يأمره بالخير ، وينهاه عن الشر ، حتى يتبين دخول العالم من غيره . فإذا كان ، فهو الفضل الذي لا بعده فضل » .

وبعض تلاميذ مالك ، كانوا يقولون له عاتبين :

- الناس يستكثرون أنك تأتى الأمراء .

فكان مالك يقول لهم :

- إن ذلك العناء أحمله على نفسي ، فربما استشاروا من لا ينبغي أن يستشيروه . ولولا أني آتيهم ، ما رأينا للنبى ﷺ في هذه المدينة سنة معمولا بها .

ونصائح مالك ووصاياه ، تؤيد ما كان يقوله ، وما كان يسعى إليه .

قال مالك لوالٍ على المدينة :

- افتقد أمور الرعية ، فإنك مسئول عنهم ، فإن عمر بن الخطاب قال :

« والذى نفسى بيده لو عثرت دابة بأرض العراق ، لظننت أن الله يسألنى عنها يوم القيامة » .

ودخل مالك مرة على الخليفة المهدى ، وهو بالمدينة ، فقال له المهدى :

ـ أوصنى .

فقال له مالك :

ـ أوصيك بتقوى الله وحده ، والعطف على أهل بلد رسول الله ﷺ وجيرانه ، فإنه بلغنا أن رسول الله ﷺ قال : « المدينة مهاجرى ، وبها قبرى ، وبها مبعثى ، وأهلها جيرانى ، وحقيق على أمتى حفظى فى جيرانى . فمن حفظهم كنت له شهيدا وشفيعا يوم القيامة » .

وعلى أثر هذه الوصية أخرج المهدى عطاء كثيرا ، وطاف بنفسه على دور المدينة دارا دارا . وحين أراد الرحيل ، دخل عليه مالك ، فقال له المهدى :

ـ إنى محتفظ بوصيتك التى حدثتنى بها ، ولئن سلمتُ ما غبت عنهم .

وكانت لهذا اللقاء بداية ، فحين قدم المهدى المدينة ، دخل الناس ليسلموا عليه ، وأخذوا مجالسهم . وتهامس الناس بأن مالكا حين يقبل سيجلس آخر الناس . وحين اقترب مالك ونظر زحام الناس ، قيل للمهدى :

ـ ياأمير المؤمنين . هذا شيخك مالك ، فأين يجلس ؟

فصاح المهدى بمالك ، من فوق رءوس الناس :

ـ عندى ياأبا عبد الله .

فتخطى مالك الناس حتى وصل إلى المهدى ، فرفع المهدى ركبته اليمنى ، وكان متربعا فى جلسته ، وأجلسه بجواره .

وأوصى مالك مرة هارون الرشيد فى لقاء لمالك معه بالمدينة ، قال فيما قال له :

« لقد بلغنى أن عمر بن الخطاب كان فى فضله ، وتقدمه ، ينفخ للناس النار تحت القدر فى عام الرمادة (عام الجوع) ، حتى يخرج الدخان من لحيته . وقد رضى الناس منكم بدون هذا » .

وحين يلتقى مالك بالخلفاء بالمدينة ، أو بمكة ، لم يكن جلوسه إلا بجوارهم كشيخ إمام لأهل الحجاز ، ولكنه فى المسجد ، عند الصلاة ، كان يجلس حيث ينتهى به المجلس .

ولم يقتصر مالك فى نصائحه للخلفاء على هذه اللقاءات ، فقد كان يكتب إليهم يذكرهم بواجبات الحكام فى الإسلام للمحكومين ، وبحقوق المحكومين على الحاكمين ، ضاربا الأمثال ومقيما البراهين ، من سنة الرسول ، وحديث الرسول ، وسلوك الخلفاء الراشدين كحاكمين مع المحكومين ، بالرفق بالرعية .

ولم يبغض مالك شيئا بغضه للمدح الكاذب للخلفاء والولاة ، فالمدح الكاذب يزين لهم أعمالهم ، فيصير الشر خيرا ، والقبيح جميلا ، وينخدعون عن أنفسهم غرورا وكبرا ، ووقوعا فى السيئات ، فحولهم بطانة من المداحين الكاذبين ، والمبرّرين الخادعين .

روى أن واليا للمدينة كان مرة عند الإمام مالك فى مجلسه ، فراح بعض الحاضرين يثنون على هذا الوالى ، فغضب مالك ، وقال للوالى محذرا :

- إياك أن يغرك هؤلاء بثنائهم عليك ، فإن من أثنى عليك ، وقال فيك من الخير ما ليس فيك ، أوشك أن يقول فيك من الشر ماليس فيك . فاتق الله فى التزكية منك لنفسك . وقد بلغنى أن رجلا مُدِح عند رسول الله ﷺ ، فقال : « قطعتم ظهره ، (أو عنقه) ، لو سمعها ما أفلح » . وقال ﷺ : « احثوا التراب فى وجوه المداحين » .

بين الواقع والمثال

وكان مالك يستنكر سب الصحابة ، ويعتبر ذلك جرما كبيرا . ويرى أنه إن ساد في بلدة سب أصحاب من أصحاب رسول الله ﷺ ، وجب الخروج منها . ويقول :

« لا ينبغى الإقامة فى أرض يكون العمل فيها بغير الحق ، والسب للسلف » .

ومع نهى مالك عن سب الصحابة ، كان يمتنع عن المفاضلة بينهم خشية أن تؤدى المفاضلة إلى المنازعة ، وانتقاص أقدار بعضهم ، ولم يقل بفضل أحد من الصحابة سوى ثلاثة هم : أبو بكر وعمر وعثمان ، لأنهم اختيروا للخلافة بإجماع الصحابة ، فتفضيلهم عليهم هو بسبب هذا الإجماع .

ومن المؤكد أن مالكا لم يكن يرى أن تقتصر الخلافة على البيت الهاشمى ، أو البيت العلوى ، ويراها للعدل القادر الذى تختاره جماعة المسلمين ، وليس هناك دليل يدل على أن مالكا كان يرى الخلافة في قريش وحدها .

ومالك كان يقر نظام الاستخلاف ، إذا لم يكن الباعث عليه هو الهوى ، ويرى أن الخلافة لا تنعقد لأحد إلا بمبايعة حرة من المسلمين ، وأن مبايعة أهل الحرمين مكة والمدينة كافية لانعقاد البيعة الكاملة ، التى يصبح بها الخليفة إماما للمسلمين . ولا يرى أن بيعة من سواهم تلزم المسلمين ، إذا لم يدخل فيها بيعة أهل مكة والمدينة ، وهو رأى يصبح محل نظر الآن بعد أن تغير سكان أهل مكة والمدينة ، وبعد أن اتسعت رقعة الإسلام ، واستقر فى القلوب .

وكان مالك يرى أنه إذا تغلب متغلب على المسلمين ، ولم يكن قد تولى برضا ، ولكنه عدل ، وسكن الناس إلى حكمه ، تجب طاعته ، لأنه لا مطلب منه سوى العدل ، ولا مطلب له سوى رضا الناس . وفى الخروج عليه لا يكون ثمة عدل ، ولا دفع لظلم . ويرى أيضا أنه إذا كان غير عادل

فلا يجوز الخروج عليه ، ومن يخرج عليه فهو ظالم مثله ، وينتقم الله من ظالم بظالم . ولا يجوز نصرة أحدهما .

فنظرة مالك السياسية إذن ، كانت ، كما يقول الشيخ أبو زهرة ، نظرة تجمع بين المثل الأعلى للحكم ، واعتبار الواقع الذى تستقيم به أمور الناس .

هنا تضل العقول

ولأن مالكا كان إمام أهل السنة ، كان يبغض أقوال الفرق الإسلامية في العقائد . فقد أثارت أمورا لم يثرها السلف الصالح ، وليس من مصلحة المسلمين إثارتها ، ولأن هذه الأقوال تقوم على النظر العقلى المجرد ، فى أمور هى من أمور الغيب ، والطريق إليها هو طريق الجدل والمراء . ومعهما وبهما يسير العقل في متاهة .

وزمن مالك جرى فيه كلام : عن أن الإيمان يزيد وينقص ، وعن أفعال الإنسان هل هى اختيارية أم إجبارية ، وعن مرتكب الكبيرة ، وعن رؤية الله تعالى يوم القيامة ، وعن خلق القرآن . وكان رأى مالك فى كل هذه القضايا العقلية المثارة ، هى أنه ينبغى الوقوف فيها عند ما وقف عنده السلف ، بفهم النص وعدم تجاوزه ، أو إثارة المنازعات العقلية حوله ، فلا جدوى من مثل هذا الجدل ، ولا ثمرة ، ولا وصول إلى شاطىء حقيقة .

أول وأقدم كتاب

وفى زمن مالك لم يكن علم الحديث قد تميز تميزا كاملا عن الفقه ، فقد كانا مختلطين ، فالفقيه يروى الأحاديث ، فيكون بها محدثا وفقيها فى آن واحد ، لكن بعض الفقهاء كان يغلب عليه الإفتاء ، باستنباط الأحكام من القرآن والسنة ، وبعضهم كانت تغلب عليه الرواية ليعرف صحيحها من ضعيفها ،

وسندها من الرجال . ومالك قد جمع بين الاثنين في كتابه « الموطأ » فهو كتاب حديث ، وكتاب فقه ، يشتمل على رأيه في المسائل الفقهية ، ومرتب ترتيبا فقهيا ، جرى على مثله ، من بعده ، جامعو الأحاديث والسنن ، ولقد نقل أصحابه آراءه الفقهية في المسائل المختلفة ، وكانوا من بلاد الحجاز ، ومصر ، والأندلس ، وشمال افريقية .

وفي عصر الصحابة ، كان المجتهدون يمتنعون عن تدوين فتاويهم أو اجتهادهم ، بل يمتنعون عن تدوين السنة نفسها ليبقى المدون من أصول الدين هو القرآن وحده ، ثم اضطر العلماء في عصر التابعين للصحابة لتدوين السنة ، والفتاوى الفقهية . فجمع فقهاء الحجاز فتاوى عبد الله بن عمر ، وعائشة ، وابن عباس ، وبنوا عليها . وجمع فقهاء العراق فتاوى عبد الله ابن مسعود ، وعليّ ، وشُريح ، وبنوا عليها . وكان ما جمعوه شبيها بالمذكرات يرجع إليها المتفقه المجتهد ، ولا يعلنها كتابا . يكتبها فقط خشية النسيان لها .

وأول مؤلف معروف وأقدمه جُمع ككتاب ، هو « موطأ » مالك ، في الحديث والفقه معا ، وتنسب إليه كتب أخرى ، من تدوين أصحابه عنه ، منها تفسير مسند للقرآن الكريم ، ومنها « مجالسات مع مالك » ، ومنها رسالة في القدر والرد على القدرية ، ومنها كتاب في النجوم وحساب دوران الزمان ومنازل القمر ، ومنها رسالة في الأقضية في عشرة أجزاء ، ومنها رسالة في الفتوى ، ومنها كتاب السرور ، ومنها تفسير لغريب القرآن . وكلها كتب رواها واحد عن مالك ، أو اشترك في كتابتها اثنان منهم . ولم تنتشر هذه الكتب المنسوبة إليه بين الناس ، ولذلك فنسبتها إليه غير راجحة .

لكن لمالك رسالة مشهورة ومطبوعة كتبها إلى الرشيد ، ولها أكثر من سند يرجح نسبتها إليه ، ويقربها من مستوى اليقين ، من حيث السند ، لكن قراءتها ، كما يرى الشيخ أبو زهرة ، تضعف من هذا الترجيح وذلك اليقين ، فلا كياسة فيها من إمام يخاطب بها أمير المؤمنين ، وفيها إرشاد لخليفة ، لا يليق توجيهه إلى أحد من السوقة ، مثل : « إذا أكلت طعاما ، فعلق بين أصابعك ، فالعقها ، وأسنانك فتخلل » !!

وكتاب « الموطأ » ثابتة نسبته إلى مالك من غير شك . وقد تناقلته الأجيال جيلا بعد جيل ، بالنسخ وبالطباعة ، وبالشرح والتعليق . وجاء تتويجا وبداية لجمع التابعين لأقوال الصحابة والتابعين . وتلبية لمقتضيات الزمن فى جمع علم أهل المدينة خاصة ، وللطلب الملح من الخليفة أبى جعفر المنصور على الإمام مالك .

يروون أن المنصور قال لمالك :

ـ ضع للناس كتابا أحملهم عليه .

ويروون أن المنصور قال أيضا لمالك :

ـ ياأبا عبد الله . ضم هذا العمل ، ودونه كتبا ، وتجنب شدائد عبد الله ابن مسعود ، ورُخص ابن عباس ، وشواذ ابن مسعود ، واقصد أواسط الأمور ، وما اجتمع عليه الصحابة .

ويروون أن المنصور قال أيضا لمالك :

ـ اجعل العلم ياأبا عبد الله علما واحدا .

فقال له مالك :

ـ إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا فى البلاد ، فأفتى كل فى عصره بما رأى ، وإن لأهل هذا البلد (مكة) قولا ، ولأهل المدينة قولا ، ولأهل العراق قولا قد تعدوا فيه طورهم .

فقال له المنصور :

ـ أما أهل العراق فلست أقبل منهم صَرْفا ولا عدلا . وإنما العلم علْم أهل المدينة . فضع للناس العلم .

فقال له مالك :

ـ إن أهل العراق لا يرضون علمنا .

فقال له أبو جعفر :

ـ يضرب عليه عامتهم بالسيف . وتقطع ظهورهم بالسياط .

وكان الحديث في الروايات كلها ، يدور في مكة ، في موسم حج ، بين الخليفة والإمام .

ومن قبل أبي جعفر المنصور ، كان عمر بن عبد العزيز قد فكر في الأمر نفسه ، فقد أمر عمر أبا بكر الحَزْمي للقيام بهذه المهمة ، وطلب المنصور من مالك أن ينهض بهذه المهمة ، والغاية واحدة ، هي تدوين العلم المدني (نسبة إلى المدينة) ، خشية الدُّرُوس والضياع . وكان مقصد الخليفتين الأموي فالعباسي ، هو توحيد الأقضية (القوانين) ، في كل أمصار الإسلام ، فالخلاف بين الفقهاء قد اتسعت آفاقه ، ولم يعد رحمة كما يقال ، ولا منجاة من تعدد الأقضية ، بتعدد الأفهام والأقيسة والآراء ، إلا بجمع السنة ، واختيار سبيل وسط بين الفقهاء ، يكون مذهبا للقضاة والقضاء .

وقبل هذا الطلب من المنصور كان الكاتب عبد الله بن المقفع ، قد فجّر هذه المشكلة ، وهو بالبصرة ، في كتيبه الصغير الذي خطه ، وجعل عنوانه : « رسالة الصحابة » حين قال مخاطبا أبا جعفر المنصور ، وعلانية أمام الناس ، وفي أوراق ينسخها الوراقون ويبيعونها للناس :

« .. فلو رأى أمير المؤمنين أن يأمر بهذه الأقضية ، والسير المختلفة ، فترفع إليه في كتاب ، ويرفع معها ما يحتج به كل قوم من سنة أو قياس ، ثم نظر أمير المؤمنين في ذلك ، وأمضى في كل قضية برأيه الذي يلهمه الله ، ويعزم عليه ، وينهى عن القضاء بخلافه ، وكتب بذلك كتابا جامعا ، لرجونا أن يجعل الله هذه الأحكام المختلطة الصواب بالخطأ حكما واحدا صوابا ، أو رجونا أن يكون اجتماع السير ، قربا لاجتماع الأمر برأي أمير المؤمنين ، وعلى لسانه ، ثم يكون ذلك من إمام لآخر ، إلى آخر الدهر إن شاء الله » .

ووافق أبو جعفر على الفكرة والغاية . لكنه سار بها في اتجاه آخر ، يعتمد

فيه على علم أهل المدينة ، لأنه أقرب إلى السنة فى جملته ، وحتى لا يتحمل ، وهو الخليفة ، التبعة وحده فى كل الأقطار .

وشرع مالك في النهوض بهذه المهمة ، لكن فراغه من التدوين والتمحيص والنشر ، استغرق منه أحد عشر عاما أو تزيد . بين عامي ١٤٨ و١٥٩ هجرية ، وكان أبو جعفر المنصور قد لقى وجه ربه ، فلم ير هذا الكتاب ، ولم يخرج هذا الكتاب إلى النور إلا فى عهد هارون الرشيد .

وأثناء هذه الفترة بين الشروع في المشروع ونشره على الناس ، ألح الخليفة المهدى بدوره بعد أبيه المنصور ، على الإمام مالك ، لينجز مهمته . ومع أنه كان ينجزها بالفعل ، فقد قال للمهدى ما يفيد بأنه يرى عدم حمل الناس فى كل الأمصار على عمل أهل المدينة ، وفى زمانه ، فالأزمنة تتغير ، والأمكنة تتغير ، والأقضية بما فيه مصالح الناس ، بعد القرآن والسنة ، تتغير ، ومن الخير تعددها ودورانها .

ويؤكد ذلك قول مالك للرشيد حين راح يلح على مالك لنشر موطئه . قال :

ـ ياأمير المؤمنين . إن اختلاف العلماء رحمة على هذه الأمة . كل يتبع ما صح عنده . وكل على هدى . وكل يريد الله .

ولقد روى مالك قصة حوار بينه وبين الرشيد . قال :

« شاورنى هارون الرشيد فى ثلاث : أن يعلق الموطأ فى الكعبة ، ويحمل الناس على ما فيه ، وفى أن ينقض منبر رسول الله ﷺ ، ويجعله من جوهر وذهب وفضة ، وفى أن يقدم نافعَ بن أبى نعيم يصلى بالناس فى مسجد رسول الله ﷺ فقلت له :

ـ ياأمير المؤمنين . أما تعليق الموطأ فى الكعبة ، فإن أصحاب رسول الله ﷺ ، اختلفوا فى الفروع ، فافترقوا فى البلدان ، وكل عند نفسه مصيب . وأما نقض المنبر فلا أرى أن تحرم الناس أثر رسول الله ﷺ . وأما تقديمك

نافع ليصلى بالناس ، فإن نافعا إمام فى القراءة ، لا يؤمن أن تبدر منه فى المحراب بادرة ، فتحفظ عنه .

فقال لى الرشيد :

ـ وفقك الله ياأبا عبد الله » .

وكتاب « الموطأ » جدير بأن يُقيَّم ويبيِّن دورَه ومنهجَه وأثره فى كتاب .

شيوخ وتلاميذ

ولمالك كان شيوخ ، وكان تلاميذ ، وتلاميذ تلاميذ .

وتلاميذ مالك وتلاميذهم ، كانوا هم نقلة فقهه ، والواضعون لأصوله ، فلم يضع مالك لفقهه أصولا مثلما فعل الشافعى من بعده ، ومن هؤلاء التلاميذ : ابن وهب ، وعبد الرحمن بن القاسم ، وأسد بن الفرات ، وأشهب ابن عبد العزيز القيسى العامرى ، وعبد الملك الماجشون ، وسواهم .

ومن تلاميذ تلاميذ مالك : سحنون ، وعبد الملك بن حبيب العتيبى .

ولهؤلاء التلاميذ كتب فى الفقه المالكى أمهات ، هى : المدونة ، والواضحة ، والعتبية ، والموازية ، والمدونة دونها أسد ، وشرحها سحنون ، وراجعها ابن القاسم . وقد تلقاها العلماء المالكيون بالقبول .

وشيوخ مالك المباشرون كانوا سبعة ، تلقوا علمهم عن ثمانية شيوخ ، وهؤلاء تلقوا علمهم عن أعلام الصحابة فى العلم .

وشيوخ مالك المباشرون هم : ابن هرمز ، وأبو الزناد ، وربيعة الرأى ، والأنصارى ، ونافع ، وبحر العلم ابن شهاب ، الذى تلقى علمه عن : سعيد ابن المسيِّب ، وأبو سلمة ، وعروة ، والقاسم ، وسالم ، وخارجة ، وسليمان ، ونافع مولى ابن عمر .

وشيوخ مالك كانوا فريقين : فريق أخذ عنه الفقه والرأى ، وفريق أخذ عنه الحديث . وفريق الرأى تمثل في اثنين من شيوخ مالك هما : ربيعة الرأى ، ويحيى بن سعيد الأنصارى . وفريق الحديث تمثل فيمن عداهما .

وكانت المدينة في زمان مالك ، لقرب عهدها بالرسول ، وبالصحابة ، تمتلىء بالعلماء ، حتى لقد قال مالك أنه جلس بها إلى سبعين عالما ، وكلهم يحدثه بالحديث ، ولم ينتق مالك منهم من يثق بحديثه إلا خمسة ، على ثقته بأمانة الآخرين . ولم يكن بالمدينة من هو أعلى علما من عالم المدينة في عصر الصحابة ، ثم في عصر التابعين ، ثم في عصر تابعى التابعين ، ثم في عصر الاجتهاد من بعدهم . وفي تلك البيئة العلمية نشأ مالك نشأة تمكن بها أن يختار شيوخه من بين عشرات الشيوخ العلماء . وكلهم له كعب ، في الحديث ، والفقه ، وفي الأثر وفي الرأى .

فقه إمام

على أصول بنى مالك فقهه ، ولكنه لم يدوّن أصول مذهبه ، ودونها بعده ، استقاء من موطئه ، ومدونات تلاميذه ، فقهاءُ المذهب المالكي . ويمكن حصر أصول مالك في : القرآن الكريم ، والسنة الشريفة ، والإجماع ، وفتوى الصحابى ، وعمل أهل المدينة ، ثم : القياس ، والاستحسان ، والاستصحاب ، والمصالح المرسلة ، والذرائع ، والعادات والعرف ، أحد عشر أصلا ، وصل بها بعض المالكية إلى ستة عشر أصلا ، في المذهب المالكي . والأصول الأحد عشر مستقاة كلها من موطأ مالك ، وما زاد عليها فمن مدونات تلاميذ مالك . فالمذاهب بعد أصحاب المذهب تنمو وتتفرع ، أشجارا وشجيرات ، وأغصانا وغصينات .

ولم ينظر مالك إلى القرآن الكريم نظرة الجدليين ، في أنه لفظ ومعنى ، أو لفظ فقط ، أو معنى فقط ، ولا في أنه مخلوق أو غير مخلوق . فالقرآن

عنده يشتمل على الشريعة اشتمالا كليا ، والسنة بيانه كمصدر ثان للتشريع ، تفسره ، وتفصل مجمله ، وتقيد مطلقه . ومالك كان يأخذ بنصّ القرآن وظاهره ، وبدليله بمفهوم الموافقة ، ومفهوم المخالفة ، وبالعلة التى ينبه عليها .

والسنة عند مالك بيان للقرآن الكريم ، بتقريرها لأحكام القرآن ، وببيانها للمراد منه ، تقييدا لمطلقه ، وتفصيلا لمجمله ، وبيانها لما سكت عنه القرآن كالحكم بالشاهد واليمين . والأحاديث النبوية الصحيحة فى السنة تثبت بسند متصل بأحد طرق ثلاثة : بالتواتر ، وبالاستفاضة والشهرة ، وبخبر الآحاد . وسلسلة رواة الأحاديث التى ساقها مالك فى موطئه ، هى أقوى سلاسل الإسناد ، ويسميها بعض المحدثين : السلسلة الذهبية . ولم يكن مالك فى أخذه بالحديث مقلا فى الرأى ، فهو فقيه رأى ، مثلما هو فقيه حديث وسنة . والرأى عنده كان فيصلا فى قبوله بفتوى الصحابى الواحد ، وخبر الآحاد ، والقياس ، والحديث المرسل .

وأخطر ما استند إليه مالك من أصول ، بعد القرآن والسنة ، هو فى رأينا : المصالح المرسلة . فالفقه الإسلامى فى جملته أساسه مصالح الأمة ، فماهو مصلحة فيه مطلوب للناس جاءت الأدلة بطلبه ، وماهو ضرر منهى عنه ، تضافرت الأدلة على منعه .

لكن الخلاف بين الفقهاء فى القول بالمصالح المرسلة يتناول التطبيق .

فالأحناف والشافعيون يرون أن المصلحة التى لا تؤخذ بالنص من القرآن والسنة ، تؤخذ بالقياس حملا على النص ، وإذا حدث خلاف فى الأقيسة أخذ بالاستحسان ، من بين ما اختلف فيه .

أما المالكية والحنابلة ، فيعتبران أن المصلحة أصل قائم بذاته فى الفقه الإسلامى ، ومالم يعرف بالنص ، يعرف بالنصوص العامة فى الشريعة ، مثل : « ما جعل عليكم فى الدين من حرج » ومثل حديث : « لا ضرر

ولا ضرار » . بل لقد زاد الحنابلة والمالكية أمرا ، هو تخصيص النصوص القرآنية والنبوية بالمصالح ، إذا كان موضوع هذه النصوص من المعاملات الإنسانية ، لا من العبادات . بل لقد غالى الفقيه الحنبلي « الطوفى » وتجاوز فقال في كتابه « الرسالة » : « إن رعاية المصلحة إذا أدت إلى مخالفة حكم مجمع عليه ، أو نص من الكتاب أو السنة ، وجب تقديم رعاية المصلحة بطريق التخصيص لهما ، بطريق البيان » .

ولا شك أن الأخذ بالمصالح المرسلة ، يجعل الشريعة الإسلامية خصبة ، تناسب الناس في كل عصر ، وفى كل مكان .

والأخذ بالمصالح المرسلة كمصدر من مصادر التشريع ، يجعل المنفعة أو المصلحة مقياسا ضابطا لكل ماهو مأمور به في الدين ، أو منهى عنه ، في المعاملات خاصة ، وفى الأخلاق وفي القانون ، والآداب العامة . وتعنى المصلحة المرسلة فيما تعنيه : تغليب المنفعة العامة على المنفعة الخاصة ، وما ليس فيه ضرر على ما فيه ضرر ، جلبا للمصلحة ودفعا للمفسدة ، في الكليات ، وفي الجزئيات . وليس من المصلحة تغليب الأهواء والشهوات .

وأهم المصالح كما وكيفا ، وزمانا ومكانا ، هو الذى يؤخذ به عند تعدد المصالح بين الناس .

وكذلك فالمصالح المرسلة تعنى سد الذرائع ، فوسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة . ومآلات الأفعال إن اتجهت نحو المصالح مطلوبة ، وإذا عارضتها محرمة . فالدنيا تقوم على مصالح العباد ، وعلى القسطاس والعدل ، والقصد الحسن ، والوسيلة الحسنة ، والغايات الحسنة . ومالك يرجح النظر إلى الواقع ، لا إلى المقاصد ، في الأخذ بالمصالح المرسلة ، فغاية المصالح تكون في دورانها وجودا وعدما مع الواقع ، وما يقتضيه .

وأصول مالك الفقهية كما ترى مرنة ، تخضع عامّ النص للتخصيص ، ومطلق النص للتقييد . وتحقق المصلحة من أقرب طريق ، وتجعلها أساسا في

الاستدلال مثل سد الذرائع ، والأخذ بالعرف ، رفعا للحرج ، ودفعا للمشقة ، وكلها أصول يكمل بعضها بعضا من القرآن الكريم ، إلى الأخذ بالعرف والعادات الحسنة .

●

بمذهب مالك اختص أهل المغرب والأندلس ، منذ أن كان يرحلون للحج ، إلى مكة ، وللزيارة للمدينة ، وقد انتشر هذا المذهب بالبصرة ، والحجاز ، وتونس ، وصقلية ، والسودان . وساد فترة من الزمان فى مصر ، إلى أن غلب عليها المذهب الشافعى .

ولمرونة المذهب المالكى ، وتعدد أصوله ، وأخذه بالمصالح المرسلة ، توفرت لهذا المذهب أسباب القوة ، خاصة فى أمور الحكم ، والقضاء ، فثمة مجالات تقنينية مفتوحة ، للتفريع والتخريج ، والاستنباط ، ومراعاة مصالح العباد فى المعاملات والأخلاق والآداب .

ولمرونة المذهب المالكى كثر الاجتهاد فى أصحاب مالك ، فكانوا بين : مجتهدين منتسبين ، هم أصحاب الوجوه الذين لهم حق مخالفة مالك فى الفتوى فى الفروع ، ومجتهدين مخرِّجين وليس لهم حق مخالفة مالك فى الفتوى فى الفروع، ولهم حق الترجيح فقط ، ومجتهدين نفسيين وليس لهم حق الفتوى عند البعض ، ولهم حق الفتوى ، عند البعض الآخر ، عند الضرورة .

الشافعي

إمام النقل والعقل

شهادات لإمام

قلائل هم الرجال الذين يشغلون الناس فى حياتهم وبعد مماتهم ، بعلمهم وعقلهم . ومن هؤلاء الرجال الإمام الشافعى . فقد شغل الناس بعقله وعلمه فى مكة ، ونجران ، وبغداد ، والقاهرة ، فى حياته ، وشغل العالم الإسلامى كله ، بعد موته . وشهد له شيوخه ، ورفاقه ، وتلاميذه شهادات لا تنسى .

قرأ الفقيه « عبد الرحمن بن مهدى » رسالة الشافعى فى الأصول ، وكان الشافعى قد أجاب طلبه بكتابتها له ، فقال :

« هذا شاب مُفهم » .

و « محمد بن عبد الحكم » كان أحد تلاميذ الشافعى ، بمصر ، ولقد اعترف فى شهادته بجميل الشافعى عليه ، فقال :

« لولا الشافعى ما عرفت كيف أرد على أحد . وبه عرفت ما عرفت . وهو الذى علمنى القياس . رحمه الله فقد كان صاحب سنة ، وأثر ، وفضل ، وخير ، مع لسان فصيح طويل ، وعقل صحيح رصين » .

والإمام « أحمد بن حنبل » ، كان أحد رفاق الشافعى فى الإفتاء ، وقد شهد لعلم الشافعى وعقله ، فقال :

يروى عن النبى ﷺ : « إن الله عز وجل يبعث على رأس كل مائة سنة رجلا يقيم لها أمر دينها ، فكان عمر بن عبد العزيز على رأس المائة . وأرجو أن يكون الشافعى على رأس المائة الأخرى » .

و« داود بن على الظاهرى » ، كان من شيوخ الشافعى ، ولقد قال عنه :

« للشافعي من الفضائل ، ما لم يجتمع لغيره ، من شرف نسبه ، وصحة دينه ومعتقده ، وسخاوة نفسه ، ومعرفته بصحة الحديث وسقيمه ، وناسخه ومنسوخه ، وحفظه للكتاب والسنة ، وسيرة الخلفاء ، وكان حسن التصنيف » .

وروى بعض تلاميذ الشافعي عن علمه بالعربية ، وبفقه علم الكتاب . قالوا :

« كان الشافعي إذا أخذ في التفسير ، كأنه شاهد التنزيل ، وأوتي علم الحديث ، فحفظ موطأ مالك ، وضبط قواعد السنة ، وفهم مراميها ، والاستشهاد بها ، وعرف الناسخ والمنسوخ منها ، وأوتى فقه الرأى والقياس ، ووضع ضوابط القياس والموازين ، لمعرفة صحيحه من سقيمه ، وكان يدعو إلى طلب العلوم ، فقد كان يقول : من تعلم القرآن عظمت قيمته ، ومن كتب الحديث قويت حجته ، ومن نظر في الفقه نبُل قدره ، ومن نظر في اللغة رقّ طبعه ، ومن نظر في الحساب جزُل رأيه ، و .. من لم يصُن نفسه لم ينفعه علمه » .

وتحدث « الربيع بن سليمان » عن مجلس علم الشافعي في القاهرة ، فقال :

« كان الشافعي رحمه الله يجلس في حلقته إذا صلى الصبح ، فيجيئه أهل القرآن ، فإذا طلعت الشمس قاموا ، فاستوت الحلقة للنظر والمذاكرة ، فإذا ارتفع الضحى تفرقوا ، وجاء أهل العربية والعروض والنحو والشعر ، فلا يزالون إلى قرب انتصاف النهار » .

أي نحواً من ست ساعات كل يوم ، بين صلاتي الفجر والظهر كان الشافعي يجلسها مع أنواع من طلاب العلم ، مع القرآن ، والحديث ، والمناقشة ، وعلوم العربية .

فكيف كانت حياة الشافعي ، ومواهبه ؟ وكيف كان عصره ، وتجاربه في هذا العصر ؟ ومن كان شيوخه وتلاميذه . وما أثره في الفقه الإسلامي ؟

بين غزة ونجران

في مدينة غزة ، بفلسطين ، وكانت آنذاك جزءا من الشام الكبير ، ولد « محمد بن إدريس الشافعي » سنة ١٥٠ هجرية في عهد الدولة العباسية ، وهي السنة نفسها التي توفي فيها الإمام أبو حنيفة .

وكان أبوه قرشيا مُطّلبيا ، فهو : « إدريس بن العباس ، بن عثمان ، بن شافع ، بن عبيد ، بن عبد يزيد ، بن هاشم ، بن المطلب ، بن عبد مناف » . وفي عبد مناف يلتقي نسب الشافعي ، مع نسب رسول الله ﷺ . وكان المُطّلب (جد الشافعي الأكبر) هو الذي ربى ابن أخيه عبد المطلب ابن هاشم ، جد رسول الله ﷺ . ولقد انضم بنو المطلب ، مسلمين وغير مسلمين ، إلى نُصرة بني هاشم ، حين قاطعت قريش الرسول ومن يناصره ، ولذلك جعل النبي لبني المطلب نصيبا في سهم ذوي القربى في الفيء ، ولم يجعل نصيبا في هذا السهم لبني عبد شمس ، وبني نوفل القرشيين ،وهما أخوا المطلب وهاشم . ولقد قال رسول الله ﷺ ، معللا هذا الاختصاص لبني المطلب : « إنهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام . إنما بنو هاشم ، وبنو المطلب ، شيء واحد » . ثم شبّك رسول الله ﷺ إحدى يديه في الأخرى .

وكانت أم الشافعي من بني الأزْد باليمن .

نشأ الشافعي في أسرة فقيرة ، تنتقل بين الأحياء اليمنية ، بغزة ، وعسقلان ، وتوفي أبوه وهو صغير ، له من العمر عامان ، فانتقلت به أمه إلى مكة ، خشية أن يضيع نسبه القرشي المطلبي ، وظلت تتردد به بين قومها باليمن ، وقومها بفلسطين ، وقوم أبيه بمكة ، واستقرت به في مكة حين بلغ من العمر عشر سنين ، فراح يحفظ القرآن ، ويعيش عيشة اليتامى الفقراء ، الذين يتجهون مع شرف نسبهم إلى معالي الأمور . وعرف من دخائل الناس ما لا يعرفه أبناء الميسورين عن حياة البسطاء .

وإثر إتمامه لحفظ القرآن الكريم ، راح الشافعي يستمع إلى المحدثين في الحرم المكي ، فيحفظ الحديث الذي يسمعه ، ويكتبه أحيانا على الخزف ، وعلى الجلود ، ويذهب إلى ديوان الإمارة ، ويأخذ أوراقا من أوراق البردي المطروحة وقد كُتب على أحدُ وجهيها ، ليكتب على وجهها الآخر .

ولكي يصل الشافعي إلى التفصّح في العربية ، خرج إلى البادية . ولزم قبيلة « هُذَيْل » ، وهم آنذاك أفصح العرب ، وأشعرها ، يقيم معها بنزولها واستقرارها ، ويرحل معها برحيلها ، وحين عاد إلى مكة ، صار ينشد الأشعار ، ويذكر الآداب والأخبار . ولقد لقيه الأصمعي ، وسمع منه ، وأدرك مكانته ، فقال بعد أن تعلم على يديه :

« صححت أشعار هُذَيْل على فتى من قريش ، يقال له : محمد ابن إدريس » .

ولقد طال مقام الشافعي بين بني هذيل حتى بلغ عشر سنين ، تعلم فيها عادات أهل البادية ، وتعلم الرماية للسهام بالقوس وأجادها ، وفي ذلك يقول الشافعي لجلسائه :

« وكانت همتي في شيئين : العلم ، والرمي . فصرت في الرمي بحيث أصيب عشرة من عشرة » .

وسكت الشافعي عن العلم ، فقال له بعض الحاضرين معه :

« وأنت والله في العلم أكثر منك في الرمي » .

وفي مكة ، بلغ الشافعي من العلم شأنا عظيما ، حتى أذن له شيخه « مسلم ابن خالد الزنجي » بالفتوى ، بقوله له :

« افت يا أبا عبد الله . فقد آن أن تفتي » .

لكن الشافعي لم يُفت ، فلا يزال أمامه وقت طويل ، لكي يسبح في بحر العلم ، وفيه الكثير من دُرَره وجواهره التي لا يعرفها بعد ، وبينها علم مالك

بالمدينة ، وكان مالك قد أنجز كتابه « الموطأ » ، وذاع صيته فى الآفاق . وسارع الشافعى باستعارة « الموطأ » من رجل ميسور بمكة ، وقرأه ، وحفظه ، وسارع بالهجرة إلى دار الهجرة ، حيث يعيش مالك ، ليتتلمذ على يديه ، ويأخذ العلم عن إمام أهل المدينة . وحمل الشافعى معه كتابىْ توصية من والى مكة (أشرنا إليه فى حديثنا عن مالك) إلى والى المدينة ، وإلى الإمام مالك .

وكانت لمالك فراسة فى الرجال ، ومدى أهليتهم لطلب العلم ، فقال مالك للشافعى :

« يا محمد اتق الله . واجتنب المعاصى ، فإنه سيكون لك شأن من الشأن . إن الله تعالى قد ألقى على قلبك نورًا ، فلا تطفئه بالمعصية » .

ثم قال له مالك :

« إذا ما جاء الغدُ تجيء إلى ، ويجيء (معك) ما يُقرأ لك » .

يقول الشافعى :

« فغدوْت عليه ، وابتدأت أقرأ ظاهرا (أى : من حفظه دون أن ينظر فى كتاب الموطأ) والكتاب فى يدى ، فكلما تهيبت مالكا ، وأردت أن أقطع قراءتى ، أعجبه حسن قراءتى ، وإعرابى ، فيقول (لى) : « يا فتى زد . حتى قرأته عليه فى أيام يسيرة » .

وبعد « الموطأ » لزم الشافعى مالكا ، يدارسه المسائل ، فيفتيه مالك ، إلى أن ودّع مالك الدنيا سنة ١٧٩ هجرية . وكان الشافعى قد بلغ من العمر ثلاثين سنة . وكان الشافعى يقطع ملازمته لمالك برحلات فى البلاد الإسلامية ، ويذهب لزيارة أمه بمكة ، ويستأنس بنصائحها .

كان مالك يسهم فى الإنفاق على الطلاب الذين يطلبون علمه ، وإثر وفاة مالك ، صار على الشافعى أن يجد لنفسه عملا ، يكتسب منه قوته . وعاد إلى مكة ، يبحث عن عمل ، ويفكر فى نوع العمل الذى يصلح له .

وحدث أن مرّ بمكة والى العباسيين على اليمن ، فكلمه بعض القرشيين فى أمر الشافعى ، فأخذه الوالى معه ، ولم يجد الشافعى تكاليف رحلته ، فرهنت له أمه دارها بمكة ، لكى يتمكن الشافعى من السفر مع الوالى .

وتولى الشافعى عاملا على نجران ، وحرص على إقامة العدل بين أهل نجران ، وبها بنو الحارث ، وموالى ثقيف ، وكانوا ممن يصانعون الولاة والقضاة ، ويتملقونهم . يقول الشافعى :

« وُلّيت نجران ، وبها بنُو الحارث بن عبد المدان ، وموالى ثقيف ، وكان الوالى إذا أتاهم صانعوه ، فأرادونى على نحو ذلك ، فلم يجدوا عندى (قبولا) » .

وعندئذ وقعت المحنة الأولى فى حياة الشافعى ، فإقامة العدل تغلق باب المصانعة والملق ، وإغلاق هذا الباب فى وجوه الناس ، والأعيان خاصة ، يُحرضهم على تدبير المؤامرات ضده ، عند والى اليمن . وكان واليا غشوما ظلوما ، فراح الوالى يكيد له ، بالدسّ والسعاية والوشاية ، عند الخليفة ببغداد ، وراح الشافعى كعالم ينقد ذلك الوالى ، ويسلقه بلسانه العربى الفصيح . وكان لابد مما ليس منه بدّ . فقد نجحت وشاية الوالى .

المحنة الأولى

كان العباسيون فى بغداد ، يخشون خصومهم العلويين الأقوياء ، وكانوا إذا رأوا دعوة علوية ، قضوا عليها فى مهدها ، وقتلوا العلويّين ، والمتهمين بالعلوية بالشبهة ، وباليقين ، فقتْل برىء أولى عندهم من ترك متهم يفسد الأمن عليهم .

واستغل والى اليمن هذا الضعف فى نفوس العباسيين ، فأرسل إلى الخليفة هارون الرشيد يقول :

« إن تسعة من العلويين تحركوا .. وإني أخاف أن يخرجوا (بالثورة) .. وإن هاهنا رجلا من أولاد شافع المطلبى ، لا أمر لى معه ولا نهى . يعمل بلسانه ما لا يقدر عليه المقاتل بسيفه » .

وأرسل الرشيد إلى والى اليمن يأمره بإرسال هؤلاء العلويين التسعة إليه ، ومعهم ذلك الشافعى المطّلبى ، وكان عاشرهم .

وقتل الرشيد التسعة ، وكاد أن يقتل الشافعى ، لولا حجة الشافعى بين يديه ، ولولا شهادة « محمد بن الحسن الشيبانى » تلميذ أبى حنيفة له .

قال الشافعى للرشيد :

– يا أمير المؤمنين . ما تقول فى رجلين : أحدهما يرانى أخاه ، والآخر يرانى عبده . أيهما أحب إلى ؟

فقال الرشيد :

– الذى يراك أخاه .

فقال الشافعى :

– فذلك (الأخ هو) أنت يا أمير المؤمنين . إنكم ولد العباس ، وهم ولد على ، ونحن بنو المطلب ، فأنتم ولد العباس تروننا إخوتكم ، وهم يروننا عبيدهم .

ولأن العلم رحم بين أهله ، فقد شهد « محمد بن الحسن الشيبانى » للشافعى ، بأن له حظا من العلم والفقه يعرفه . قال :

– وله من العلم يا أمير المؤمنين حظ كبير . وليس الذى رفع عليه (من والى اليمن) من شأنه .

فقال له الرشيد :

– فخذه إليك ، حتى أنظر فى أمره .

وبهذا نجا الشافعى من القتل ظلما ، ومرّت المحنة الأولى على الشافعى ، وهو فى الرابعة والثلاثين من عمره ، سنة ١٨٤ هجرية . وأدرك الشافعى من هذه المحنة أن عليه أن يتجه إلى العلم ، لا إلى الولاية ، وخدمة شئون السلطان ، وصار ضيفا مقيما ، على الفقيه « محمد بن الحسن » ، حامل فقه العراقيين وناشره .

عامان ببغداد

فى بغداد أقام الشافعى قرابة عامين ، قرأ فيها كتب « محمد بن الحسن الشيبانى » جامع كتب فقه العراق ، فاجتمع له بقراءته فقه الحجاز الذى يغلب عليه النقل ، وفقه العراق الذى يغلب عليه العقل . وحين آن له أن يرحل من بغداد إلى مكة ، حمل معه كتبا لمحمد بن الحسن . يقول الشافعى :

« حملت عن محمد بن الحسن وَقْر (حمل) بعير ، ليس عليه (من الكتب) إلا سماعى (ما سمعته) منه » .

وطوال إقامة الشافعى ببغداد ، أكرم « محمد بن الحسن » منزلة الشافعى ، بل إنه كان يفضل مجلس الشافعى على مجلس الخليفة . يروى أن محمداً خرج راكبا إلى دار الخلافة ، فرأى الشافعى قد جاء ، فثنى رجله ، ونزل عن دابّته ، وقال لغلامه :

– اذهب فاعتذر عنا .

فقال له الشافعى :

– لنا وقت غير هذا .

فقال له محمد بن الحسن :

– لا .

وأخذ بيده فدخلا إلى الدار .

وكانت لمحمد بن الحسن حلقة درس ، فكان الشافعي ، وهو من أصحاب مالك ، وفقهاء مذهبه ، وحملة « مُوَطّئه » ، يلزم حلقته . وكان من عادة الشافعي إذا غادر ابنُ الحسن مجلسَه ، أن يناظر أصحاب ابن الحسن ، مدافعا عن فقه الحجاز ، وطريقة الحجاز في الفقه . وحين عرف ابن الحسن أن الشافعي يناظر أصحابه ولا يناظره هو ، دعاه إلى مناظرته ، فاستحيا الشافعي وامتنع . فأصر ابن الحسن ، فناظره الشافعي مستكرَها . في مسألة الشاهد واليمين ، وفاز الشافعي في مناظرته على ابن الحسن . ولم يفسد خلافهما ، ولا فوز الشافعي عليه ، ودّا بينهما .

ومنذ ذلك اليوم صار الشافعي يناظر ابن الحسن وأصحابه معا ، إلى أن غادر بغداد عائداً إلى مكة .

في فنــاء زمـزم

في مكة أخذ الشافعي يلقي دروسه في الحرم المكي ، وفي موسم الحج كان يلتقي به أكبر العلماء ، وبينهم كان أحمد بن حنبل ، وكان الشافعي قد أخذ يظهر بفقه جديد ، مزج فيه بين فقه أهل الحجاز وفقه أهل العراق ، أي بين فقه النقل وفقه العقل ، بعقل أنضجه علم الكتاب والسنة ، وعلم العربية ، والقياس والرأي ، وهدته معرفته بأخبار الناس ، وأحوال الناس .

يروى « اسحق بن راهويه » ، قال :

« كنا (بمكة) » عند سفيان بن عيينة ، نكتب أحاديث عمرو بن دينار ، فجاءني أحمد بن حنبل فقال لي :

– قم يا أبا يعقوب حتى أريك رجلا لم تر عيناك مثله .

فقمت معه ، فأتى بى فناء زمزم ، فإذا هناك رجل عليه ثياب بيض ، تعلو وجهه السمرة ، حسن السمت (المظهر) ، حسن العقل . وأجلسنى (أحمد) إلى جانبه (جانب الشافعى) وقال له :

- يا أبا عبد الله . هذا إسحق بن راهويه الحنظلى .

فرحب بى (الشافعى) وحيانى . فذاكرته وذاكرنى ، فانفجر لى منه علم أعجبنى حفظه .

وقد أقام الشافعى بمكة ، فى هذه الزوْرة ، نحوا من تسع سنوات ، اكتشف فيها أن عليه أن يضع فى الفقه قواعد ومقاييس يعرف بها الحق من الباطل ، أو على الأقل ما هو أقرب للحق ، من فقه الحجازيين والعراقيين معا . وساعدته فترة إقامته الهادئة بمكة على إنجاز هذه الغاية ، بوضع قواعد للفقه فى كتاب ، يعرف به طرق دلالاته ، وأحكام الناسخ والمنسوخ وخصائصهما ، ومكانة السنة فى علم الشريعة ، ومعرفة صحيحها من سقيمها ، وطرق الاستدلال بها ، ومقامها من القرآن الكريم ، ويعرف به كيف تستخرج الأحكام إذا لم يكن ثمة نص من كتاب ولا سنة ، وضوابط الاجتهاد فى ذلك ، والحدود التى ينبغى أن يلتزم بها المجتهد فى اجتهاده .

وحين انتهى الشافعى من إنجازه لهذا الكتاب ، سافر به لعرضه على جمهرة الفقهاء فى بغداد ، من أهل النقل والعقل ، وأهل الحديث والرأى ، معا . فبغداد كانت آنذاك عشا للفقهاء .

فى عش الفقهاء

عاد الشافعى إلى بغداد سنة ١٩٥ هجرية ، وله من العمر خمس وأربعون سنة ، وقد صار صاحب طريقة فى الفقه لم يسبق إليها ، أصبح بها للفقه قواعد وأصول ، تشريعا ، واجتهادا ، قواعد كلية ، أصّل أصولها ، وضبط بها المسائل الجزئية ، فصار للفقه علم كلى ، وقواعد عامة لأول مرة .

واجتمع حول الشافعي بكتابه ذاك (كتاب الرسالة) العلماء والفقهاء ، من أهل الرأى والمحدثين . وكان الشافعى قد وضع كتابه تلبية لطلب « عبد الرحمن بن مهدى » ، مثلما وضع مالك « موطأه » تلبية لطلب الخليفة أبى جعفر المنصور .

وخلال سنتين وبضعة أشهر ، كان الشافعى ينشر بالعراق طريقته الجديدة ، ويجادل بها الفقهاء ، وينقد في ضوئها آراء الفقهاء ، وينشر الكتب والرسائل ، ثم اعتزم السفر إلى مصر فى سنة ١٩٩ هجرية .

وكان السبب المرجَّح فى هجرة الشافعى إلى مصر ، ومغادرته عش العلماء : بغداد ، أن الخلافة صارت لعبد الله المأمون ، وأن الغلبة فى عهد المأمون كانت للعنصر الفارسى ، وأن المأمون كان يقرِّب إليه المعتزلة من علماء الكلام ، والشافعى نفُور من المعتزلة ، ومناهج بحثهم ، ويخشى أذى من المأمون قد يلحق الفقهاء ، وقد صار المعتزلة كتابه وحجابه وجلساءه ، خاصة وأن المأمون عرض على الشافعى أن يوليه القضاء فاعتذر . ولعله خشى أن يتكرر هذا العرض ، وأن يواجه مصيرا كمصير أبى حنيفة ، عند أبى جعفر المنصور ، ولذلك لم يجد بدًّا من الرحيل إلى مصر ، ولم يجد مهجرا واسعا إلا فى مصر ، فواليها قرشى هاشمى عباسى ، وليس فارسيا ، ولا معتزليا .

ويروى ياقوت فى معجمه يقول :

« وكان سبب قدومه (الشافعى) إلى مصر ، أن العباس بن عبد الله ابن العباس بن موسى بن عبد الله بن عباس دعاه . وكان العباس واليا لعبد الله المأمون على مصر » .

ويروى ياقوت أن الشافعى قال عندما أراد السفر إلى مصر :

لقد أصبحت نفسى تتوق إلى مصرَ
ومن دونها قطع المهامِهِ والقفرِ

فوالله ما أدرى الفوزُ والغنـى
أساق إليها ، أم أساقُ إلى القبر

ولقد أعطِيَ الشافعي فى مصر الأمرين ، فنال الغنى بنصيبه من سهم ذوى القربى بنسبه الشريف ، ونال الفوز بنشر علمه وآرائه وفقهه ، وناله الموت بسوقه إلى قبره فى مصر ، سنة ٢٠٤ هجرية ، أى أنه أقام فى مصر قرابة أربع سنوات ، أو تزيد قليلا .

المحنة الثانية

فى مصر ، راح الشافعي يلقى بآرائه الفقهية هو ، لا يتعرض فيها بنقد أو تزييف لآراء شيخه مالك ، وافقه أو خالفه ، ولذلك كان الشافعي يعد من أصحاب مالك بين فقهاء مصر ، مع أنّ فى آرائه ما يخالف آراء مالك ، مثلما خالف مالكاً ، من قبل ، بعضُ أصحاب مالك ، ومثلما خالف أبا حنيفة ، من قبل ، بعض أصحاب أبى حنيفة .

ثم حدث ما اضطر الشافعي إلى أن ينقد آراء مالك ، ويكشف ما فيها من خطأ ، فقد بلغه أن الإمام مالك تُقدّس آثاره ، وثيابه ، فى بعض البلاد الإسلامية ، وأن مسلمين من المسلمين يعارضون أحاديث للرسول ، بأقوال مالك . فأدرك الشافعي أن الناس مُقدمون على أمر خطير ، تصبح به أقوال مالك دينًا داخل الدين ، فمالك يصيب ويخطىء ، وليس لرأى مالك ولا لرأى سواه مع الحديث رأى ، وهو (الشافعي) معروف بين الناس بأنه ناصر الحديث . وعليه أن ينقد آراء مالك ، ويعلن عن الخطأ فيها للناس ، ليعلم الناس أنه لا رأى لمالك مع الحديث الصحيح ، الذى لم يبلغ مالكا .

وعكف الشافعي وألف كتابا بعنوان « خلاف مالك » . وتردد فترة فى إعلانه ، فهو عنده « الأستاذ » ثم استخار الله وأذاعه للناس .

يروى « الفخر الرازى » فى كتابه عن مناقب الشافعي . قال :

« إن الشافعي إنما وضع الكتاب على مالك ، لأنه بلغه أن بالأندلس قلنسوة (غطاء رأس) يَستَقِي بها (الناس) . وكان يقال لهم قال رسول الله ﷺ ، فيقولون قال مالك . فقال الشافعي : إن مالكا آدمي قد يخطيء ويغلط . فكان ذلك داعيا الشافعي إلى وضع الكتاب على مالك ، وكان يقول : كرهت أن أفعل ذلك . ولكنى استخرت الله فيه سنة » .

ويروى الربيع تلميذ الشافعي ، يقول :

« سمعت الشافعي رضى الله عنه يقول : قدمت مصر ، ولا أعرف أن مالكا يخالف من أحاديثه إلا ستة عشر حديثا . فنظرت فإذا هو (مالك) يقول بالفرْع ، ويدع الأصل ، ويقول بالأصل ، ويدع الفرْع » .

وكان لمالك بمصر المكان الأول بين المجتهدين . ولذلك ثار المالكيون على الشافعي ، وراحوا ينقدونه ويجرّحونه ، ويطعنون عليه ، بل ذهب جماعة منهم إلى الوالى طالبين إخراج الشافعي من مصر . فدافع عنه الوالى بأنه لم ينقد مالكا فقط ، وإنما نقد من قبله آراء العراقيين ، ونقد آراء الأوْزاعي فقيه الشام . وذكّرهم بقول أحمد بن حنبل فيه : « الشافعي فيلسوف في أربعة أشياء : في اللغة ، واختلاف الناس ، والمعاني ، والفقه » ، وذكرهم بأن الناس كانوا قبل الشافعي فريقين : أصحاب الحديث ، وأصحاب الرأى ، وأن الشافعي جمع بأصول بينهما ، فانقطع بسببه استيلاء أهل الرأى على أهل الحديث ، ومالك كان غالبا من أهل الحديث .

وقف الوالى مع الشافعي ، تاركا إياه لجداله مع العلماء ، لا يخرجه من مصر ، إلى أن اندفع شاب ، واعتدى عليه . يروى ياقوت في معجمه قصة هذا الاعتداء ، يقول :

« كان بمصر رجل من أصحاب مالك بن أنس ، يقال له « فِتْيَان » فيه حدة وطيش ، وكان يناظر الشافعي كثيراً ، ويجتمع الناس عليهما ، فتناظرا يوما في مسألة بيع الحر ، وهو العبد المرهون ، إذا أعتقه الراهن ، فأجاب الشافعي بجواز بيعه ، ومنَعَ فِتيانُ بيعه ، وظهر الشافعي على فِتيانَ في الحِجاج

(الجدال) ، فضاق فتيانُ لذلك ذرعا ، فشتم الشافعيّ شتْما قبيحا ، فلم يرد الشافعي عليه حرْفا ، ومضى في كلامه في المسألة . فرُفِع (ما حدث) إلى الوالي ، فدعا الوالي الشافعي ، وسأله عن ذلك ، وعزم عليه (ألح عليه) فأخبره (الشافعي) بما جرى ، وشهد الشهود على فِتيانَ بذلك . وأمر (الوالي) بفتيان فضُرب بالسياط ، وطِيف به على جمل ، وبين يديه (من) ينادي : هذا جزاء من سب آل رسول الله ﷺ . ثم إن قوما تعصّبوا لفتيان من سفهاء الناس ، وقصدوا حلقة الشافعي ، (وانتظروا) حتى خلت من أصحابه ، وبقي وحده ، فهجموا عليه وضربوه ، فحُمل الشافعي إلى منزله ، فلم يزل فيه عليلا حتى مات » .

وقد لا يكون الضرب هو سبب الموت ، فالعلة التي مات بها الشافعي هي مرضه بالبواسير ، وقد أصابه بسبب البواسير نزْف شديد ، فلقي وجه ربه راضيا مرضيا .

شخصية إمام

ويرى الشيخ محمد أبو زهرة أن الشافعي أوتي حظّا من المواهب ، تتحدد بها شخصيته . فهو قوي المدارك العقلية ، ومخلص في طلب الحق والمعرفة ، وقوي البيان فصيح اللسان ، عميق الصوت ، وناقذ البصيرة في نفوس الناس ، بفراسته التي اكتسبها من شيخه مالك بن أنس .

وآية قوة مدارك الشافعي ، حضور بديهته ، وعمق أفكاره ، وبعد مداه في الفهم ، واتجاهه إلى وضع ضوابط عامة للحوادث وأحكامها ، طالبا بها الكليات والنظريات العامة من خلال الجزئيات ، وبقوة مداركه هذه وضع الشافعي أساس الفقه وأصوله ، وجعله علما لأول مرة .

وآية إخلاص الشافعي في طلب الحق والمعرفة ، طلبه للعلم لوجه الله ، بنظرة صادقة تتجه إلى الحقائق وحدها ، في كل مراحل طلبه للعلم ، وتعلنها

في جرأة حتى لو خالفت ما يألفه الناس . وقد حدثت هذه الجرأة ، حين خالف شيخه « محمد بن الحسن الشيباني » وناظره وأصحابه ، وفاز في مناظرته ، وحين ألف كتابه عن « خلاف مالك » ، وهو شيخه الأكبر ، لأن الناس قدّسوا آثاره وآراءه . فالحق العام فوق حق الشيخ ، وفوق حق الصديق .

وآية إخلاص الشافعي في طلب الحق دعوته لأصحابه أن يطلبوا الحديث الصحيح ، ويرفضوا آراءه هو إذا خالفت الحديث الصحيح .

روى ياقوت في معجمه أن تلميذ الشافعي « الربيع بن سليمان » ، قال :

« سمعت الشافعي ، وقد سأله رجل عن مسألة ، فقال الشافعي :

– يروى عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا وكذا .

فدهش السائل لأن الشافعي يعتمد في رأيه على الحديث ، وقال :

– يا أبا عبد الله . أتقول بهذا ؟!

فارتعد الشافعي ، واصفرّ لونه ، وحال وتغيّر ، وقال :

– أيّ أرض تُقلني ، وأيّ سماء تُظلني ، إذا رويت عن رسول الله ﷺ ، ولم أقل : نعم على الرأس والعينين ؟! .

ويروى الربيع ، يقول :

« سمعت الشافعي ، يقول :

– ما من أحد إلا وتذهب عنه سنة رسول الله ﷺ وتعزُب ، فمهما قلت من قول ، أو أصّلت من أصل ، فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت ، فالقول ما قال رسول الله ﷺ ، وهو قولي .

وجعل يردد هذا الكلام » .

وآية إخلاص الشافعي في طلب الحق ، قوله :

« لو كان الكذب مباحاً لكانت مروءة المرء تمنعه أن يكذب .. ولوددت أن الناس تعلموا هذا العلم (علم الفقه) ، ولا ينسب إلى شيء منه ، فأوجرُ عليهِ ولا يحمَدُونى » .

وآية قوة بيان الشافعى ، وفصاحة لسانه ، وعمق تأثير صوته ، أن سامعيه كانوا يبكون حين يسمعون قراءته للقرآن ، وأن مالكا رغب فى أن يسمع منه ، بصوته كل « الموطأ » . وكلما توقف الشافعى خوف الإملال ، قال له مالك : زدْ يا فتى .

وقد روى تاريخ بغداد عن بعض مُعاصرى الشافعى ، قول أحدهم :

« كنا إذا أردنا أن نبكى ، قلنا لبعضنا البعض :

- قوموا بنا إلى هذا الفتى المطّلبىّ ، نقرأ القرآن .

فإذا آتيناه استفتح القرآن ، حتى يتساقط الناس بين يديه ، ويكثر عجيجهم بالبكاء ، فإذا رأى ذلك أمسك عن القراءة » .

وكان « ابن راهويه » ، يسمى الشافعى « خطيب العلماء » . ويروى أن « ابن أبى الجارود » قال عن الشافعى :

« ما رأيت أحدا إلا وكتبه أكثر من مشافهاته ، إلا الشافعى ، فإن لسانه أكثر من كتابته » .

ولقد كانت كتب الشافعى ، جيدة التعبير ، حسنة التصوير للفكرة ، عالية العبارة ، فصيحة اللسان .

وآية فراسة الشافعى ، معرفته ، بأحوال أصحابه ومجالسيه ، وما تطيقه نفوسهم من العلم ، فلم يكن يعطى من العلم أحداً منهم ، إلا على قدر ما يطيقه ، ولهذا السبب التف حوله أكبر عدد من التلاميذ والأصحاب ، فى مكة ، وبغداد ، والقاهرة .

ويروى أن الشافعى دخل المسجد الجامع ببغداد ، وعقد حلقة لدرسه ، لم تلبث أن اتسعت ، واتسعت ، حتى لم يبق بالمسجد حلقة لغيره ، وكانت قبلا تقارب الخمسين حلقة فى المسجد نفسه .

ويروى أن الشافعى كان يتناشد شعر هُذيل مع بعض معاصريه ، فأتى عليه الشافعي حفظا ، وقال لمن كان يتناشد معه :

« لا تُعلِمْ أحدا من أهل الحديث ، فإنهم لا يحتملون ذلك » .

شيوخ عصره

عن شيوخ بمكة ، وشيوخ بالمدينة ، وشيوخ باليمن ، وشيوخ بالعراق ، أخذ الشافعى علمه بفقه الحديث ، وفقه الرأى ، بل لقد أخذ علم الكلام من علماء الاعتزال ، وهو العلم الذى كان الشافعى ينهى عنه ، مثلما كان ينهى عنه الإمام مالك . فأخذ من كل أفضل ما لديه ، مما يجب أخذه ، وترك من كل ما يراه واجب الردّ والترك .

وقد عدّ الفخر الرازى ، مؤلف كتاب : مناقب الشافعى ، من بين شيوخ الشافعى الكثيرين ، تسعة عشر شيخا : خمسة من مكة ، وستة من المدينة ، وأربعة من اليمن ، وأربعة من العراق ، ونسى معهم أن يذكر محمد ابن الحسن الشيبانى .

وأخذ الشافعى من بعض شيوخه ، فقه الحديث ، ومن بعضهم فقه الرأى ، ومن بعضهم علم الكلام ، ومزج علم هؤلاء بعلم هؤلاء ، فكان فقه الشافعى فقه حديث ورأى معا ، على أتم ما يكون الفقه . وتوجه بوضعه لعلم أصول الفقه ، حين اجتمع له فقه مكة والمدينة ، والشام ، ومصر ، والعراق ، ولم يجد حرجا فى طلب فقه الاعتزال وفقه الشيعة ، وهما فقهان يخوضان فى أصول الاعتقاد ، التى لا يخوض فيها الفقهاء ، وأضاف إليها جميعا دراساته

الخاصة ، وتجاربه في رحلاته التي عرف بها الناس ، وأحوال الناس هنا وهناك ، من اليمن ، إلى مكة ، إلى المدينة ، إلى بغداد ، إلى القاهرة ، وكلها كانت في الوقت نفسه رحلات علمية ، يتبادل فيها الأخذ والعطاء .

ومن قبل هذا وذاك ، كان الشافعي قد ملك نواصي العربية ، وأدبها ، وشعرها .

وكان عصر الشافعي عصراً التقت فيه الحضارات القديمة في منطقة واحدة من العالم ، يظلها دين جديد ، حضارات الهند ، وفارس ، واليونان . وكان عصر الخصب العقلي المستقل المنتج ، من رجال الحديث ، ورجال الرأي ، ورجال الاعتقاد . وعصرا يبدأ فيه تدوين الكتب في شتى العلوم ، وتكثر فيه المناظرات . وفي وسط هذا العصر المتعدد الوجوه ، الغني بالتفاعلات ، والثروة العلمية ، خرج الشافعي بآرائه ومذاهبه واتجاهاته ، معتمدا على ثقافته اللغوية والدينية والفكرية ، وعلى قوة مواهبه العقلية ، وأفق دراساته الواسعة ، وفي عمر قصير لم يزد عن خمس وخمسين سنة ، من المهد إلى اللحد .

الشافعي وعلماء الكلام

وكان الشافعي على علم ومعرفة ، وهو الفقيه المحدّث ، بعلم الكلام ، وآرائه عن المعتزلة خاصة ، والشيعة وسواهم عامة . ولكن الشافعي كان يبغض علم الكلام وأهله ، مثلما كان يبغضهما الفقهاء والمحدّثون في عصره . فقد أثار أهل الكلام ، من دعاة العقل مسائل معقدة وشائكة في العقيدة ، ليس بوسع العقل البشري ، أن يصل فيها إلى رأي واحد ، واتجهوا بدراسة العقيدة اتجاها فلسفيا .

ولذلك كان الشافعي ينهى في مجالس دروسه عن الاشتغال بعلم الكلام ، ويقول لأصحاب مجلسه :

« حكمى فى أصحاب الكلام أن يُضربوا بالجريد ، ويحملوا على الإبل منكسين ، ويطاف بهم فى العشائر والقبائل ، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة ، وأخذ فى الكلام » .

وكان يقول :

« إياكم والنظر فى الكلام ، فإن الرجل لو سئل عن مسألة فى الفقه ، وأخطأ فيها ، كان أكثر شيء أن يُضحك منه ، كما لو سئل عن رجل قتل رجلا ، فقال : ديته بيضة . ولو سئل عن مسألة فى الكلام ، فأخطأ ، نسب إلى البدعة » .

وكان يقول :

« رأيت أهل الكلام يكفر بعضهم بعضا . ورأيت أهل الحديث يخطّيء بعضهم بعضا ، والتخطئة أهون من الكفر » .

بل بلغ بغض الشافعى لعلماء الكلام ، وطرائق علماء الكلام ، أنه كان لا يعدهم علماء . روى عنه تلميذه الربيع قوله :

« لو أن رجلا أوصى بكتبه من العلم ، وفيها كتب الكلام ، لم تدخل كتب الكلام فى تلك الوصية » .

وروى تلميذه المُزَنى ، ما يفيد أن الشافعى على كراهيته لعلم الكلام ، لم يكن على جهلٍ به . قال :

« كنا على باب الشافعى رحمه الله ، نتناظر فى الكلام ، فخرج الشافعى إلينا . فسمع بعض ما كنا فيه ، فرجع عنا ، ثم خرج إلينا ، وقال :

– ما منعنى من الخروج إليكم ، إلا أننى سمعتكم تتناظرون فى الكلام ، أتظنون أنى لا أحسنه ؟ لقد دخلت فيه حتى بلغت مبلغا عظيما ، إلا أن الكلام لا غاية له ، تناظروا فى شيء إن أخطأتم فيه يقال : أخطأتم ، ولا يقال : كفرتم » .

ومن العجيب ، كما يقول الشيخ محمد أبو زهرة ، أن علماء الكلام ، وأخصّهم بهذا العلم هم المعتزلة ، كانت غايتهم مثل غاية الفقهاء والمحدثين : تقرير الدين والدفاع عن الدين ، ضد أهل الفرق الإسلامية الضالّة ، وخصوم الإسلام ، وكلّ كان يقرر مبادىء الدين ، ويدافع عن الدين بطريقته ، هذا بطريق النقل ، وذاك بطريق العقل . والأكثر عجبا أن يكفر الفقهاء من هذه طريقته ، وتلك غايته ، من دعاة العقل ، من علماء الكلام ، وفلاسفة الإسلام .

ومع ذلك كان للشافعي « كلام » فى كثير من أبواب « علم الكلام » ، تتعلق بالعقيدة ، لكنه كلام فقيه محدث ، لابد له من استخدام العقل ، مع النقل ، عند الحديث عن العقيدة .

كان الشافعي يرى أن كلام الله غير مخلوق ، ويعتقد برؤية الله يوم القيامة ، ويؤمن بالقضاء والقدر خيره وشره ، ويرى أن الإيمان تصديق وعمل ، وأنه يزيد وينقص بزيادة العمل ونقصه ، وهذه الآراء هى إحدى وجهات النظر لعلماء الكلام .

وفى السياسة كان الشافعي يرى أن الإمامة ، هى كما قال على بن أبى طالب ، لابد منها ، ويعمل تحت ظلها المؤمن ، ويستمتع الكافر ، وأن الإمامة فى قريش . ويروى عنه تلميذه حرملة المصرى قوله :

« كل قرشي علا الخلافة بالسيف ، واجتمع عليه الناس ، فهو خليفة » .

فالخلافة عند الشافعي تنحصر فى كون الخليفة قرشيا ، أولا ، واجتماع الناس عليه ثانيا ، سواء كان هذا الاجتماع ببيعة سابقة ، أو ببيعة لاحقة ، أو بغير بيعة على الإطلاق . والهاشمية ليست شرطا فى القرشية ، فعمر ابن عبد العزيز كان عنده الخليفة الخامس الراشد ، وكان قرشيا أمويا ، أى غير هاشمى . ومع ذلك كان الشافعي يرى أن معاوية وأصحابه كانوا هم الفئة الباغية ، فى موقفهم من على بن أبى طالب ، وكانوا ، مثل عمر ابن عبد العزيز ، قرشيين أمويين ، غير هاشميين .

أدوار الفقه الشافعي

عام ١٨٤ الهجرى ، كان الشافعي قد بلغ من العمر خمسا وثلاثين سنة ، وفى تلك السنة وكان الشافعى بمكة ، شرع الشافعى فى تكوين مذهب فقهى مستقل ، عن آراء شيخه مالك بن أنس . وكان الشافعى قد عاد إلى مكة ، بعد رحلته القهرية الأولى من اليمن إلى بغداد ، وبعد أن تتلمذ زمنا على محمد ابن الحسن الشيبانى ، فى بغداد ، وهو من فقهاء الرأى . وقد آن له وهو بمكة أن يجمع فى مذهبه بين مذهبى الحديث والرأى ، والنقل والعقل .

ولقد مر المذهب الفقهى للشافعى ، خلال ما بقى من عمره بثلاثة أدوار : أولها كان بمكة لمدة تسع سنوات تقريبا ، وثانيها كان ببغداد (فى رحلته الثانية) لمدة ثلاث سنوات تقريبا ، وثالثها كان بالقاهرة لمدة أربع سنوات تقريبا .

وفى المرحلة الأولى من فقه الشافعي ، نجح الشافعى فى نسج خيوط مذهبه ، بما تجمع لديه من ثروة من الأحاديث ، والآراء الفقهية ، وراح يستنبط أدلة القرآن ، وأدلة السنة ، ويوازن بين المصادر الفقهية ، ويستخدم الترجيح بين ما يتعارض من الأحاديث ، أو من الآراء ، حتى وصل إلى كليات الفقه وأسسه . وهى الكليات التى استرعت نظر الإمام أحمد بن حنبل . وكانت تلك الفترة هى أخصب فترات الفقه الشافعى ، فقد كتب فيها كتابه « الرسالة » الذى جمع فيه أصول الفقه الإسلامى .

وكان ذلك الدور هو دور الابتكار .

وفى المرحلة الثانية من فقه الشافعى ببغداد ، أذاع الشافعى رسالته ، وعقد لها حلقات درس بمسجد بغداد الجامع ، استعرض فيها آراء معاصريه من الفقهاء ، وآراء الصحابة والتابعين ، فى ضوء ما وصل إليه من أصول كلية وراح يرجح بينها على مقتضى هذه الأصول ، أو يخرج عنها جميعا ، برأى جديد ، إن لم يجد واحدا منها يندرج تحت أصوله ، وكان ثمة مبرر لردّ هذه

الآراء جميعا . يقول الكرابيسى ، بعد أن استمع إلى حلقات درس الشافعى ببغداد :

« ما كنا ندرى ما الكتاب ، وما السنة ، وما الإجماع (يقصد إجماع الصحابة ، وإجماع الفقهاء) حتى سمعنا الشافعى ، يقول : الكتاب ، والسنة ، والإجماع » .

ويقول « أبو ثور » عن تلك الفترة :

« دخلنا على الشافعى ، فكان يقول :

– إن الله تعالى قد يذكر العام ، ويريد به الخاص ، ويذكر الخاص ، ويريد به العام .

وكنا لا نعرف هذه الأشياء ، فسألنا عنها الشافعى ، فقال :

– إن الله تعالى يقول : ﴿ إن الناس قد جمعوا لكم ﴾ . والمراد أبو سفيان (فهو عام يراد به خاص) . وقال تعالى : ﴿ يا أيها النبى إذا طلقتم النساء ﴾ فهذا خاص والمراد به عام .

وهذا الكلام ، فى أصول الشافعى ، لم يكن الناس يقولون به قبل الشافعى .

وكان ذلك الدور هو دور المناقشة والاختبار .

وفى المرحلة الثالثة بالقاهرة ، رأى الشافعى فى مصر ما لم يكن قد رآه من قبل . رأى عرفاً وحضارة ، وآثاراً للتابعين ، فراجع آراءه ، وأصوله السابقة ، على ضوء تجربته الجديدة ، وأثمرت المراجعة فكرا فقهيا جديدا ، أعاد به كتابة « رسالته » المكية الأصول ، فزاد وحذف ، وأبقى الجوهر ، وأعاد به دراسة آرائه فى فروع الفقه ، فعدل عن قديم ، واهتدى إلى جديد ، وتردد بين جديده وقديمه ، فجمع بينهما ، فكانت « رسالته القاهرية الجديدة » .

وكان ذلك الدور هو دور التمحيص والمراجعة .

وفى كل دور كان للشافعى تلاميذ نقلوا فقهه عنه ، فى مكة ، وبغداد ، والقاهرة ، قراءةً ، وإملاءً ، وتدويناً . ومن بين هؤلاء التلاميذ ، كان : « أحمد بن حنبل » و « إسحق بن راهوَيْه » ، وهما فقيهان عظيمان .

ولقد روى « ابن حرملة » المصرى عن الشافعى فقهه وكتبه (ويقال إن الشافعى قد نزل عنده فى داره بالقاهرة) . وهذه الكتب هى : الشروط (ثلاثة أجزاء) ، وكتاب السنن (عشرة أجزاء) وكتاب ألوان الإبل والغنم وصفاتها وأسنانها ، وكتاب النكاح ، وكتبا أخرى .

وروى الربيع بن سليمان المرادى (الجيزى المصرى) ، وهو آخر من روى عن الشافعى ، كتبا أخرى ، وآراء أخرى .

والكتب التى كتبها الشافعى بنفسه ، هى : الرسالة فى مرحلتيها بمكة والقاهرة ، وتعرف بأسماء : الحجة ، والمبسوط ، والأم ، و : كتاب السنن ، و : الإملاء الصغير . وأخطرها وأهمها ، كتابه : الرسالة ، فى ثوبها المصرى الجديد ، ويقع فى ألفين من الصفحات .

الفقيه يكتب

ولقد تحدث « الربيع » المصرى عن بعض طرق الشافعى ، فى التأليف ، فقال :

– لزمت الشافعى قبل أن يدخل مصر . وكانت له جارية سوداء ، فكان يعمل (يفكر فى) الباب من العلم (فى الكلام) ، ثم يقول :

– يا جارية ، قومى ، فأسرجى (أضيئى المصباح) .

فتسرج له فيكتب ما يحتاج إليه ، ثم يطفىء السراج . فدام على ذلك سنة ، قلت :

– يا أبا عبد الله . إن هذه الجاريةُ منك فى جهد .

فقال لي :

– إن السراج يشغل قلبي (عن التفكير) .

وكثيرا ما كان الشافعي يكتب بالمسجد . روَى حرملة ، قال :

« كان الشافعي يجلس إلى هذه الاسطوانة (العمود) في المسجد (بالفسطاط) ، فتلقى له طنفسة ، فيجلس عليها ، وينحنى لوجهه ، لأنه كان مِسْقَامًا (كثير المرض) فيصنف » .

وكان الشافعي يستعين بكتب غيره (مراجعهم) عند التصنيف ، طلبا للأحاديث ، والآراء الفقهية .

وكان أحيانا يملى على من يحضره من تلاميذه ، فيأتى ما يمليه بلفظه ومعناه .

وكان تلاميذه يكتبون ما يسمعونه منه ، فيأتي ما يكتبونه بمعانيه ، وألفاظهم هم .

وكتاب « الأم » (الرسالة الجديدة) للشافعي ، كتاب فريد في جزالة لفظ ، وجمال عبارة ، وعمق معنى ، وابتكار منهج ، ووضع لأصول .

من أصول الشافعي

وضع الشافعي كليات الفقه في مذهبه ، في كتاب « الأم » ، فوضع بها علم الأصول ، واستشهد لها ، وفرّع عنها المسائل .

والشافعي يقسم في أصوله علم الشريعة قسمين :

علم العامة : وهو العلم بما هو معلوم من الدين بالضرورة ، من أركان الإسلام ، ومحرماته ، والعلم بها واجب على كل مسلم أن يعرفه . وهو

موجود فى القرآن نصا لا تأويل فيه ، وفى السنة المتواترة بين الكافة .

وعلم الخاصة : وهو العلم بفروع الشريعة ، مما فيه تأويل من نصوص القرآن الكريم ، ومما ليس فيه نص متواتر عن الرسول ، مثل أخبار الآحاد . وعلم الخاصة ، فرض كفاية لا يطلبه إلا الخاصة من الفقهاء ، وهو موضوع بحثهم وتنازعهم ، وبحاجة إلى ضوابط في الاستنباط ، لتكون مقياسا يبين به الخطأ والصواب .

وعلم الخاصة عند الشافعى خمسة أنواع هى بالترتيب : الكتاب ، والسنة إذا ثبتت . وإجماع الفقهاء ، وفيما ليس فيه كتاب ولا سنة ، ورأى بعض الصحابة ، واختلاف آراء الصحابة في المسألة الواحدة ، ويؤخذ منها ما هو أقرب إلى الكتاب والسنة .

والكتاب والسنة مرتبة واحدة في العلم بشريعة الإسلام . وللسنة مراتب إسناد . وللدلالات فى الكتاب والسنة مراتب إسناد .

والألفاظ العامة في القرآن ، قد يراد بها العام ، وقد يراد بها الخاص ، وقد يراد بها عام يندرج تحت الخصوص .

والقرآن الكريم يُفهَم بالقرآن ، فى الموضوع الواحد ، وإلّا فيما يبينه من السنة ، لبيان الجزئيات ، ولمعرفة الناسخ من المنسوخ . والسنة فى بيانها درجات من الاستدلال ، حسب درجات التواتر ، والشهرة ، وأخبار الآحاد ، واتصال السند أو انقطاعه . وقد تجيء السنة بأمر زائد ليس فى القرآن الكريم . والسنة لا ينسخها إلا سنة . والسنة لا تنسخ آياً من القرآن ، ولكنها تبين أنها قد نسخت تلاوة ، أو حكما .

وإجماع الصحابة عند الشافعى من مصادر التشريع ، وهو مقدم على القياس ، وفى المرتبة الثالثة بعد الكتاب والسنة .

وإجماع الفقهاء حجة عنده فى التشريع ، ويأتى بعد إجماع الصحابة .

والقياس عند الشافعي من أسس التشريع بالرأى ، وكان الشافعي أول من ضبط قواعده ، وهو خاص بقياس مسألة لم يرد فيها نصٌ ، ولا إجماع ، على مسألة ورد فيها نص ، أو إجماع ، لعلّة أو صفة مشتركة بينهما ، فتأخذ هذه المسألة حكم ما قيست عليه . وإذا لم يكن ثمة نص ، فلا قياس ولا اجتهاد بالرأى .

والشافعي يرفض ويبطل الاستحسان الفقهى فى التشريع ، فهو عنده لا يمت إلى الشرع بصلة ، لأنه لا يعتمد على نص ، أو إجماع ، أو قياس ، وقد أخذ المالكية والأحناف بالاستحسان .

والشافعي لا يأخذ بالمصالح المرسلة ، إلا إذا كانت مشابهة لمصلحة معتبرة ، بنص من قرآن أو سنة أو إجماع ، وليست المصالح المرسلة أصلا قائما بذاته فى التشريع ، ولا مصدرا من مصادره ، عند الشافعي .

والشافعي كان يأخذ برأى أحد الصحابة إذا اختلفوا فى مذهبه القديم بمكة وبغداد ، وفى مذهبه الجديد بالقاهرة ، وبرأى الصحابى الواحد إذا لم يخالفه غيره من الصحابة .

وقد أخذ الحنابلة بأصول الشافعي ، ولكنهم لم يتصوروا إجماعا غير إجماع الصحابة ، فرفضوا ما يقال عن إجماع الفقهاء .

وقد فتحت أصول الشافعي الباب ، لوضع كتب أصول فى مذاهب أخرى ، من مذاهب الفقه الإسلامى ، خاصة تلك المذاهب ، التى خالفت الجماعة الإسلامية ، فى مواقفها السياسية ، مثل الإباضية والشيعة الإمامية .

ولقد نما علم الأصول على أيدى علماء الكلام المعتزلة والماتريدية والأشاعرة ، وفقهاء الشافعية ، وفقهاء الحنفية ، حتى فى عصور التقليد فى التشريع ، فأصبح علم الأصول الشافعي طريقة للمتكلمين ، واتجاها فلسفيا فى التشريع .

وأشهر كتب علم الأصول بعد أصول الشافعي كتاب : « المعتمد » لأبى

الحسين محمد بن البصرى المعتزلى الشافعى ، وكتاب « البرهان » لإمام الحرمين الشافعى ، وكتاب « المستصفى » للغزالى الأشعرى .

بعد الشافعى ، كان هناك أتباع للمذهب الشافعى بمكة ، وبالعراق ، وبمصر وبخراسان ، وباليمن ، وفى عصور متلاحقة . وكانوا فى المذهب الشافعى ، بين مجتهدٍ منتسبٍ اجتهاداً مطلقا ، ينهج نهج الشافعى فى الاجتهاد ، وَفق أصوله ، لكنه لا يقلده ، لا فى أصوله ، ولا فى أدلته ، ومجتهدٍ متقيدٍ بمذهب الشافعى ، لا يخالف نهجه ، ولا أصوله ، فى الفتوى فيما يستجد من المسائل ، وبين فقيه غير مجتهد ، له الفضل فى جمع الفقه الشافعى ، وترتيب أدلته ، وتهذيب مسائله ، وجمع فروعه ، أو له الفضل فى حفظ مذهبه ، ونقله ، وفهمه ، وشرحه ، وتلخيصه . وفئتا المجتهدين كانتا غالبا فى الفقه الشافعى إلى آخر المائة الرابعة الهجرية ، وبعدها كانت فئة الفقهاء الشافعيين غير المجتهدين غالبا .

وقد انتشر مذهب الشافعى فى مصر أكثر من سواها ، وانتشر بالعراق ، وخراسان ، وما وراء النهر ، والشام ، واليمن ، وفارس ، والحجاز ، وبعض بلاد الهند . وقاسم الشافعيون الأحناف فى الفتوى ، وفى التدريس ، فى جميع الأمصار الإسلامية .

وفى مصر ، ساد المذهب الشافعى إلى عهد الدولة الفاطمية الشيعية الإمامية . ثم عاد إلى الوجود فى مصر ، مع غيره من مذاهب الأئمة الأربعة فى عهود الدولة الأيوبية ، ودولتى المماليك . وفى عهد الدولة العثمانية بمصر ، ظل المذهب الشافعى موجودا ، ولكن القضاء انحصر فى العصر العثمانى فى المذهب الحنفى ، ولا يزال منحصرا فيه إلى اليوم .

ولم ينتشر المذهب الشافعى بالأندلس ، ولا بالمغرب ، لغلبة المذهب المالكى فى هذين المصرين الإسلاميين .

وجدير بالذكر أن التعصب المذهبى بين أتباع المذاهب الأربعة ، فى المشرق الإسلامى ، كان ظاهرة متكررة ، مثلما كان التعصب الفِرَقِىّ بين أهل السنة ، والشيعة ، سائدا هناك ، ولقد نتجت عن ذلك ، هناك ، حروب وفتن ومذابح ، بين العامة والخاصة ، خروجا عن روح التسامح الدينى فى الإسلام ، لكن هذا التعصب وآثاره ، ظل محصورا فى مصر ، بين فقهاء المذاهب ، لا يتجاوزهم إلى عامة الناس ، وفى إطار المناظرات العلمية التى قد تكون عالية الصوت أحيانا ، ولكنها لا تؤدى إلى فتن بين عامة المسلمين ، فى كل الأحيان .

أحمد بن حنبل

إمام الاتباع

الناس والإمام

قليل من الناس من ينال الخلود بعلمه وعقله ، غالبا بعد وداعه للدنيا ، وأقل هذا القليل من ينال هذا الخلود ، وهو حيّ يسعى على قدمين . والإمام « أحمد ابن حنبل » كان واحدا فريداً من أقل هذا القليل ، فأحداث عصره قد ألقت به في ساحة المواجهة ، ليس بين الفقهاء وعلماء الكلام فقط ، وإنما ، أيضا ، بين الفقهاء وسلطة الخلافة العباسية .

ففي حياة الإمام أحمد ، ذاع علمه ، واشتهرت مواقفه . بل إن علمه بالحديث والأثر ذاع وانتشر ، وهو لا يزال شابا يطلب العلم عن شيوخ العلم .

ويروى أن « أحمد بن سعيد الرازى » ، وهو أحد شيوخ الإمام أحمد ، قال عنه وهو شاب :

« مارأيت أسود الرأس ، أحفظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أعلم بفقهه ، من أحمد بن حنبل » .

وقال الإمام الشافعي لأحمد ، وهو أحد شيوخه ، وقد استمع لحفظه ، وكان لا يزال شابا :

« أنت أعلم بالأخبار (الأحاديث والآثار) الصحاح منا ، فإذا كان خبر صحيحاً ، فأعلمني ، حتى أذهب إليه (إلى مصدره) : كوفيا كان ، أو مصريا ، أو شاميا » .

وروى « المُزنى » أن الشافعي قال لمن بمجلسه من طلاب العلم ، عن الشاب أحمد :

« ثلاثة من عجائب الزمان : عربي لا يُعرب كلمة ، وهو : أبو ثور . وأعجمي (فارسي) لا يخطيء في كلمة ، وهو : الحسن الزعفراني . وصغير كلما قال شيئا صدقه الكبار ، وهو : أحمد بن حنبل » .

وحين غادر الشافعي بغداد إلى مصر ، واستقر بها ، قال الشافعي لتلميذه حرملة المصري ، عن أحمد ابن حنبل ، وكان عمر أحمد ستًّا وثلاثين سنة :

« خرجت من بغداد ، وما خلّفت بها أورع ولا أتقى ، ولا أفقه ، من أحمد ابن حنبل » .

ووصف الشافعي اثنين بالعقل ، مع علم بالرواية ، والفقه ، فقال لتلاميذه ، فيما يرويه « محمد بن الصباح » :

« ما رأيت أعقل ولا أروى ولا أفقه من : أحمد بن حنبل ، وسليمان بن داود الهاشمي » .

وقال عن ابن حنبل ، معاصره « علي بن المَديني » :

« أعرف أبا عبد الله بن حنبل منذ خمسين سنة ، وهو يزداد خيرا . وليس فينا أحفظ منه » .

وقال عنه قرينه ، ومعاصره « القاسم بن سلام » :

« انتهى العلم إلى أربعة : أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، ويحيى ابن معين ، وأبو بكر بن شيبة ، وأحمد أفقههم ، فما رأيت رجلا أعلم بالسنة منه » .

وشهد له رفيقه ومعاصره « يحيى بن معين » . قال :

« والله لا نقوى على مايقوى عليه أحمد ، ولا على طريقة أحمد » .

وحدّث « عبد الرحمن بن مهدي » جلساءه ، عن أحمد بن حنبل ، فقال :

« هذا أعلم الناس بحديث سفيان الثورى . ومانظرت إلى أحمد بن حنبل إلا تذكرت به سفيان الثورى » .

وكان سفيان الثورى فقيها زاهدا ، ويلقبه الناس بأمير المؤمنين فى الحديث .

الرحالة

عام ١٦٤ الهجرى ، ولد « أحمد بن حنبل » بمدينة بغداد ، وكانت أمه حاملا به حين عادت من مدينة « مرو » (بوسط آسيا) إلى مدينة بغداد .

وأحمد بن حنبل عربى ، شيبانى ، من جهتين معا : أبوه ، وأمه . وقبيلة شيبان التى ينتسب إليها أحمد قبيلة ربَعَيَّة (نسبة إلى بنى ربيعة) عدنانية ، تلتقى مع النبى ﷺ فى : « نزار بن معد بن عدنان » . وقبيلة شيبان كان برجالها إباء ، وعزم ، وحميّة ، فمنها كان « المثنى بن حارثة » قائد الجيوش الإسلامية عند مهاجمتها العراق فى عهد أبى بكر الصديق . وتولى بهمته أولى الحملات العربية الإسلامية ضد الفرس . وقبيلة شيبان كانت أبرز القبائل الرَبَعية . وقيل فيها ماروواه تاريخ بغداد :

« إذا كنت فى ربيعة ، فكاثر بشَيْبان ، وفاخر بشَيْبان ، وحارب بشَيْبان » .

وكانت منازل شيبان بالبصرة ، بعد إنشاء عمر بن الخطاب لها سنة ١٦ هجرية . وكانت أسرة أحمد ، وأسرة أمه ، مقيمتين ببيداء البصرة . وكان « عبد الملك بن سوادة بن هند » من وجوه شيبان ، وجدًا لأسرة أحمد ، ويضيف قبائل العرب عندما ينزلون البصرة .

وكان لآل شيبان بالبصرة مسجد ، هو مسجد « مازن » . ولقد اعتاد أحمد أن يصلى فيه كلما نزل إلى البصرة ، ويقول لمن يسأله : « إنه مسجد آبائى » .

والجد الأقرب لأحمد هو : « حنبل بن هلال » ، وكان هذا الجد قد انتقل بأسرته إلى خراسان ، حين صار واليا ، فى العهد الأموى ، على ولاية « سَرْخس » . ولقد انضم هذا الجدّ إلى صفوف الداعين ضد بنى أمية .

وأبو أحمد ، هو : « محمد بن حنبل » ، وكان جنديا بالجيش العباسى . ويقال إنه كان قائدا ، يرتدى زى الغزاة فيما وراء الحدود الإسلامية . ولقد مات هذا الأب شابا ، وعمره ثلاثون سنة .

وعم أحمد كان من عيون الولاة فى بغداد ، يرسل إليهم بالأخبار ، ليعلم بها الخليفة العباسى ، حين يكون فى سفرة بالشرق أو الشمال . وكان أحمد يتورع (يتنزه) وهو فى صغره ، عن مشاركة عمه فى عمله ، وكان عمه قد صار عليه قيّما (وصيا) إثر وفاة أبيه عنه وهو صغير . ويروى كتاب المناقب لابن الجوزى هذه الواقعة :

روى بعض الولاة ، قال :

« أبطأت علىّ أخبار بغداد ، فوجهت إلى عم أحمد بن حنبل ، أسأله : لِمَ لَمْ تصل إلينا الأخبار اليوم ؟ وكنت أريد أن أحررها ، وأوصلها إلى الخليفة . فجاء إلىّ عم أحمد ، وقال لى : بعثت بها مع أحمد ابن أخى . فأمرته فأحضر أحمد ، وهو بعد غلام ، وقال له :

– ألم أبعث معك الأخبار ؟

فقال أحمد :

– نعم .

فقال له عمه :

– فلأى سبب لم توصلها ؟

فقاله له أحمد :

– أنا كنت أرفع تلك الأخبار !! رميت بها فى الماء .

فجعلت أسترجع (يقول : « إنا لله وإنا إليه راجعون ») . وقلت : هذا غلام يتورَّع ، فكيف نحن » .

فأسرة أحمد لم تقطع صلتها بالخلافة العباسية ، ولا بولاة الدولة العباسية ، ولم يكن أحمد الصغير يستحسن تلك الصلة ، بل كان يتورع منها ، ويبتعد عنها ، منذ صباه .

ونشأ أحمد يتيما ، مثلما نشأ شيخه الشافعي يتيما ، فلم ير أحمد أباه ولا جده . وكان على أمه وأسرة أبيه القيام على تربيته . ولحسن حظ أحمد ، فقد كان له من ميراث أبيه ، ببغداد ، منزل يسكنه مع أمه ، ومنزل آخر ، به حوانيت (دكاكين) يدر عليه عائدا ، يتيح له كفافا من العيش ، فاستغنى بهذا العائد عما فى أيدى الناس ، ووجد المأوى .

ودفع أحمد يتمه ، وشرف نسبه ، وحرمانه من ترف العيش ، وقناعته ، ونزوعه للتقوى ، إلى أن يكون سامى النفس ، وأن يكرس ماوهبه من ذكاء العقل إلى طلب العلم .

وحفظ أحمد القرآن الكريم ، ثم أخذ يتردد على الديوان ، ليتمرن على الكتابة والتحرير . يقول أحمد :

« كنت ، وأنا غُلَيِّم (غلام صغير) ، أختلف إلى الكتاب ، ثم اختلفت إلى الديوان ، وأنا ابن أربع عشرة سنة » .

وكان أحمد ، وهو صبى محل ثقة الرجال والنساء ، الذين ذهب أبناؤهم أو إخوتهم أو آباؤهم إلى ساحات القتال . فقد كانوا يستكتبونه ، وهو لا يزال صغيرا ببغداد ، رسائل إلى ذويهم المقاتلين مع الرشيد ، فيكتبها لهم ، ويجيئون إليه بالردود ، فيقرأها عليهم . ولقد قال أحد الآباء آنذاك :

« أنا أنفق على أولادى ، وأجيئهم بالمؤدِّبين ، كى يتأدبوا ، فما أراهم يفلحون . وهذا أحمد بن حنبل غلام يتيم . انظروا كيف هو » .

ويروح الأب يعجب من أدب أحمد ، وحسن طريقة أحمد . وفي النواة الصغيرة سر الشجرة الكبيرة .

ومنذ الصبا كانت في أحمد رجولة ، وصبر وجد ، وعناية بالعمل ، وقدرة على احتمال مايكره ، وبروح من التقوى . ولقد دفعت هذه الروح « الهيثم ابن جميل » إلى أن يقول عن أحمد :

« إن عاش هذا الفتى فسيكون حجة على أهل زمانه » .

وفي بغداد اتجه أحمد إلى طلب العلم ، وكانت بغداد آنذاك منارة لعلوم الدين واللغة ، والرياضة والفلسفة ، والتصوف . واختار أحمد علم الحديث ، وبه بدأ ، ثم أردفه بطلب الفقه . ويروى عن أحمد بن حنبل قوله :

« أول من كتبت عنه الحديث أبو يوسف » .

وكان أبو يوسف قاضيا لقضاة الرشيد . لكن أحمد سرعان ما انصرف عنه إلى مجالس المحدثين ، فأبو يوسف من فقهاء الرأى أولا ، والحديث ثانيا . وأردف طلبه للحديث بطلبه للفقه ، فقه الرأى بالعراق ، وفقه الحديث بالحجاز . وكانت مدن العراق والشام والحجاز معا ، تزخر بالمحدثين . وراح أحمد يسافر في طلب الأحاديث من المحدثين ، ويدونها ، حتى تم له جمع مسند ، يضم الأحاديث : العراقية ، والحجازية ، والشامية ، والبصرية ، والكوفية .

وبدأت مسيرة أحمد فى طلب الحديث ببغداد بين عامى ١٧٩ هجرية و ١٨٦ هجرية ، ثم توالت أسفاره فى طلب الحديث خارج بغداد .

وأول إمام طلب منه أحمد علم الحديث والآثار ، هو : « هشيم بن بشير ابن أبى خازم الواسطى » (ت ١٨٣ هجرية) فكتب أحمد عنه نحوا من ثلاثة آلاف حديث فى الحج ، وبعض التفسير ، وكتاب القضاء ، وكتبا أخرى صغيرة ، من كتب (أبواب) الحديث .

ومع « هشيم » سمع أحمد الحديث وكتبه ، من : « عبد الرحمن ابن مهدى » ، و« أبو بكر بن عباس » ، وسواهما .

ولقد توالت رحلات أحمد فى طلب الحديث خلال عمره ، وبينها خمس رحلات إلى البصرة ، وخمس رحلات إلى الحجاز ، وفى أولى رحلاته إلى مكة التقى بالشافعى وعمره ٢٤ سنة ، حين كان يؤدى فريضة الحج لأول مرة ، ماشيا على قدميه ، من بغداد إلى مكة . ولكم تمنى أحمد أن يكون قادرا للقيام برحلة إلى مدينة الرىّ ، ليلقى بها المحدث : « جرير بن عبد الحميد » لكن هذه الرحلة كانت تحتاج منه إلى تسعين درهما ، لم تكن معه .

وحج أحمد مرة إلى البيت الحرام مع رفيقه فى طلب العلم « يحيى ابن معين » سنة ١٩٨ هجرية ، وكانا قد اتفقا على السفر بعد الحج إلى صنعاء ، ليلتقيا بالمحدّث « عبد الرازق بن همام » . وإذ كانا يطوفان طواف القدوم ، رأيا المحدث عبد الرازق يطوف ، فتوجه إليه يحيى ، وكان يعرفه ، وسلم عليه ، قائلا له :

– هذا أحمد بن حنبل أخوك .

فقال له عبد الرازق :

– حياه الله وثبّته ، فإنه يبلغنى عنه كل جميل .

فقال له يحيى :

– نجىء إليك غدا إن شاء الله ، حتى نسمع (منك) ، ونكتب (عنك) .

فلما انصرف عبد الرازق ، قال أحمد ليحيى معترضا :

– لم أخذت من الشيخ موعدا ؟

فقال له يحيى :

– لنسمع منه . قد أرْبحك الله مسيرة شهر ، ورجوع شهر ، وأراحك من النفقة .

فقال له أحمد :

– ما كان الله ليرانى ، وقد نويت نية ، أن أفسدها بما تقول . نمضى (الآن) فنسمع منه . ثم نمضى معه بعد الحج ، لنسمع منه بصنعاء .

وفى سبيل هذه الرحلة ، واجه أحمد العيش الخشن ، والمركب الصعب ، فقد نفدت نقوده بالطريق ، فعمل حمالا بأجر للقافلة ، إلى أن بلغت القافلة صنعاء . وكان من معه يحاولون أن يمدوا له يد العون ، فكان يردّها ، حامدا لله فضل قوته ، التى تمكنه من أن يحصل بعرقه على نفقات الطريق .

وفى صنعاء ، حاول المحدث عبد الرازق ، أن يعين أحمد بن حنبل ، فقال له :

– يا أبا عبد الله . خذ هذا الشيء فانتفع به ، فإن أرضنا ليست بأرض متجر ، ولا مكسب .

ومدّ عبد الرازق يده إلى أحمد بدنانير ، فقال له أحمد :

– أنا بخير .

ومكث أحمد يعانى مشقة العيش مدة سنتين بصنعاء ، استهان بهما ، فقد سمع من عبد الرازق أحاديث عن طريق الزهرى ، وابن المسيّب ، ماكان يعلمها من قبل .

وظل أحمد يطوف فى الأقاليم الإسلامية ، طالبا للحديث ، يحمل حقائب كتبه على ظهره ، ويسير على قدميه غالبا فى رحلاته ، ويعمل أحيانا ليكسب قوت أيامه فى أسفاره وإقاماته ، مستهينا بالمتاعب فى طلب الحديث .

ولكثرة ماروواه أحمد ، وكتبه ، وحفظه من الأحاديث ، قال له أحد عارفيه عاتبا :

– مرة إلى الكوفة ، ومرة إلى البصرة !! إلى متى ؟!

وقال له آخر ، وكان أحمد قد بلغ مبلغ الإمامة :

– يا أبا عبد الله . أنت قد بلغت هذا المبلغ ، وأنت (الآن) إمام المسلمين .

فقال له أحمد :

– مع المحبرة إلى المقبرة . أنا أطلب العلم إلى أن أدخل القبر .

وفى هذه الرحلات كان أحمد معنيا بتدوين كل مايسمعه من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وآثار أصحابه ، ولايعتمد على ذاكرته وحدها . وحين كان أحمد يحدث الناس بالحديث لم يكن يحدثهم من ذاكرته ، خشية أن يضل وينسى ، وإنما كان يحدثهم مما كتبه ونقله ، حرصا على التقوى ، والدقّة ، مع أنه كان كثير الحفظ ، قوى الذاكرة .

يروى أن رجلا من أهل مرو ، جاء إلى أحمد ، طالبا حديثا بعينه . ومع أن أحمد كان يحفظه ، فقد أمر ابنه عبد الله ، أن يحضر له « كتاب الفوائد » ليبحث للرجل عن نص الحديث الذى يريده . وعاد إليه ابنه ، قائلا إنه لم يجد الكتاب . فقام أحمد بنفسه ، وعاد بالكتاب ، وكان فى عشرة أجزاء ، وقعد يبحث عن الحديث بنصه ، ثم أملاه على الرجل القادم من مرو إليه .

وجاءه مرة أخرى رجل يطلب الحديث ، وقال لأحمد :

– علمنى مما علمك الله .

فدخل أحمد منزله ، وأخرج كتب الحديث ، وجعل يملى على الرجل ، جلسة بعد جلسة ، ويوما بعد يوم . وحين انتهى ، قال لذلك الرجل ، ليضبط له ماكتبه :

– الآن . اقرأ على ماكتبت .

ومع تعلم أحمد للحديث ، سماعا ، وحفظا ، وتدوينا ، كان يتعلم الاستنباط ، والتحرى ، وفهم النصوص ، وغاياتها ، ويطلب لقاء الفقهاء ، كطلبه للقاء المحدثين . وكان الإمام الشافعى هو أشهر من التقى به أحمد ، وتعلم على يديه التخريج الفقهى ، وأصول الاستنباط للأحكام ، ومناهجه ، حين كان يلقى الشافعى بمكة أو ببغداد . فعرف منه الفقه ، والرأى ،

والقياس ، والاستنباط ، وعرف فقه فقهاء أهل السنة بالحجاز . ولم يرض عن فقهاء الرأى بالعراق ، فنزعتهم الفقهية ، تختلف عن نزعته .

ولقد جمع ابن حنبل فى رحلة حياته فتاوى الصحابة ، مع جمعه للأحاديث ، ومعرفته لمراميها ، وغاياتها ، ومعانيها الفقهية ، ويحوى « مُسنده » طائفة كبيرة من فقه وفتاوى وأقضية كل صحابى . فالتقى بذلك الحديث والفقه معا ، فى شخص أحمد بن حنبل ، ومسنده ، ومذهبه كإمام .

دروس إمام

فى سن الأربعين ، جلس أحمد بن حنبل للتحديث والفتوى ، بمساجد بغداد ، ومساجد المدائن الإسلامية التى يرتحل إليها ، طلبا فى الوقت نفسه ، لمزيد من العلم ، فكان فى وقت واحد ، عالما وطالب علم . وبدأ أحمد مجلسه العلمى كإمام ، فى بغداد ، سنة ٢٠٤ هجرية ، وهى السنة التى توفى فيها الإمام الشافعى بالقاهرة ، فلم يستسغ أحمد أن يجلس للتحديث والفتوى ، وبعض من شيوخه الكبار حىّ ، يحدث ويفتى .

ولم يحدْ أحمد فى مجالسه وحياته على السواء ، عن اتباع السنة . فهو يفعل كل ما كان النبى ﷺ يفعله ، ولا يفعل مالم يكن يفعله .

يروى أنه كان إذا احتجم (جلس للحلاق) أعطى الحجام دينارا ، لأنه رُوى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم ، وأعطى حجامه « أبا طيبة » دينارا . ولقد استحيا أحمد أن يجلس للحديث والفتوى إلا بعد أن بلغ الأربعين ، لأن الرسول لم يبلغ رسالة ربه إلا فى هذه السن .

ولم يكتم أحمد طوال حياته ، عن أحد علما ، ولا حديثا ، لأن الله تعالى نهى عن كتمان العلم ، ولأن الدين يوجب إفشاء أحاديث الرسول ، ونشرها .

ولأن أحمد ، فى طلبه الحديث ، قد ذاع ذكره فى الآفاق ، قبل أن يجلس

للدرس والإفتاء ، فقد كان الازدحام على درسه شديدا ، ولقد بلغ عدد المستمعين إلى درسه ، في المجلس الواحد ، خمسة آلاف ، وكان يكتب عنه مايقوله خمسمائة منهم . وبسبب هذه الكثرة كثر رواة فقه أحمد ، وحديث أحمد . وبين الحضور في مجلسه العلمي ، كان ناس لايطلبون علما ، وإنما يريدون فقط أن يروه ، ويتيمّنوا بمرآه .

روى ابن الجوزى أن أحد معاصرى أحمد ، قال :

اختلفت إلى أبى عبد الله أحمد بن حنبل اثنتى عشرة سنة ، وهو يقرأ المسند على أولاده ، فما كتبت منه حديثا واحدا . وإنما كنت أميل إلى هديه وأخلاقه وآدابه » .

وكان لأحمد مجلسان للدرس والتحديث : مجلس فى منزله لتلاميذه وأولاده ، ومجلس في المسجد للعامة ولتلاميذه أيضا . وخاصة الخاصة من تلاميذه كانوا هم الذين يذهبون إلى بيته .

وفى المسجد ، كان وقت درس أحمد ، هو وقت العصر ، واختار أحمد هذا الوقت ، لأنه قبل عتمة الليل ، وبعد وهج النهار ، ولأنه وقت راحة لأكثر الناس ، فيتيسر لهم أن يقبلوا إلى المسجد ، ولأنه وقت صفاء النفس ، وفراغها من مشاكل العمل ، ومشاغل الحياة .

ومجلس أحمد ، كان مجلسا يسوده الوقار ، والتواضع ، واطمئنان النفس إلى رعاية الله له . ولقد روى ابن نعيم ، أن خلف بن سالم ، قال :

« كنا في مجلس الفقيه يزيد بن هارون ، فمزح يزيد مع من يملى عليه ، فتنحنح أحمد ابن حنبل ، فضرب يزيد (بكفه) على جبينه ، وقال :

- ألا أعلمتمونى أن أحمدَ هنا ، حتى لا أمزح » .

وقد تجنب أحمد المزاح ، لأن السنة عبادة عنده ، ولامَزْح فى وقت العبادة .

وفي مجالس أحمد ، لم يكن أحمد يلقى الدرس من غير طلب ، فإذا سئل عن الأحاديث المروية فى موضوع معين ، طلب الكتاب الذى دوّن فيه أحاديث ذلك الموضوع .

وطوال أربعين عاما لم يقل أحمد فيها أحاديث من ذاكرته ، إلا مائة حديث . وإذا سئل فى موضوع فقهي ، يضطر إلى استنباط حكم فيه ، لم يكن يسمح لتلاميذه أن يدونوا استنباطه ، أو ينقلوه عنه ، خوف رجوعه عن فتواه . وكان يكره من أصحابه أن ينقلوا عنه فتاويه ، بل ينكر نسبتها إليه ، لأنه لم يحفظ ما قاله . وكان أبغض الأشياء لديه أن يرى فتوى له مكتوبة . ويحكى أن أحد تلاميذه روى عنه مسائل فى الفقه ، ونشرها بخراسان . وبلغ ذلك الخبر أحمد ابن حنبل ، فقال :

« اشهدوا أنى رجعت عن ذلك كله » .

ولقد جاء إليه رجل خرساني بكتب . فنظر أحمد فى كتاب من بينها . فوقع نظره ، فوجد كلاما له مكتوبا بالكتاب ، فغضب ، ورمى الكتاب من يديه .

ولم يكن ذلك الموقف هو موقف أحمد من فقهه هو ، فقد كان ذلك هو موقفه من فقه سواه . ولقد سأله رجل يوما :

— هل أكتب كتب الرأى ؟

فقال له أحمد :

— لا .

فقال له السائل :

— فعبد الله بن المبارك قد كتبها .

فقال له أحمد :

— ابن المبارك لم ينزل من السماء . إنما أمرنا أن نأخذ العلم من فوق .

ولقد نهى أحمد المحدثين أن يكتبوا كتب الشافعى ، وأبى ثور ، مع أن

الشافعي كان شيخا له . وبرغم هذا النهى ، جمعت كل الروايات عنه فى الحديث ، وفى الفقه ، فى مجلدات ضخام .

وكانت حياة أحمد ، خاصة حين صارت له مجالس علم ، حياة اتباع سلفيه . خرج بها عن مناحرات العصر السياسية ، والفكرية ، والاجتماعية ، مختاراً أن يحلق بروحه في جو الصحابة وعالم الصفوة من التابعين . ولم يكن يستجيز لنفسه أن يرد على أى موضوع مثار فى عصره من علماء الكلام ، أو يفتى فى أى مسألة لم ترد فى كتاب ، ولا سنة ، أو لم يعرفها الصحابة ، ويكتفى بأن يقول رأيهم فيها ، حريصا على ألا يقْفُ (يتبع) ماليس له به علم ، حتى لا يخرج عن نهج السلف ، ويضل فى متاهات العقل البشرى . بل لقد قاطع أحمد كل من شغل نفسه بغير ما أثر عن السلف مقاطعة تامة .

ولقد كتب أحمد إلى رجل أرسل إليه يسأله عن مناظرة أهل الكلام ، يقول :

« أحسن الله عاقبتك . الذى كنا نسمع ، وأدركنا عليه من أدركنا ، أنهم كانوا يكرهون الكلام ، والجلوس مع أهل الزَّيْغ . وإنما الأمر فى التسليم والانتهاء إلى ما فى كتاب الله . لايعدون (لايتجاوزون) ذلك . ولم يزل الناس يكرهون كل مُحْدث ، من وضْع كتاب ، وجلوس مع مبتدع ، ليردّوا عليه بعض مايَلبس عليه فى دينه » .

كان أحد إذن ينهى الناس عن الكلام ، ويرفض التفكير فى العقيدة بالتفلسف فيها . وبسبب هذا الرفض ، وقع أحمد فى محنة مع الدولة ، ومع علماء الدولة المتكلمين . فى عصر سيطر فيه الكلام على العلماء الذين يحاولون التوفيق بين الفلسفة والدين ، وبين الدين والعلم ، والذين اعتمدت عليهم الدولة فى عهد الخليفة المأمون ، لتعبيد الطريق لحضارة إسلامية جديدة ، تقوم على الدين وعلوم الدين ، وتقوم على الفلسفة وعلوم الدنيا ، فهو التقى الورع ، السلفى المتبع ، دون قبول بالبدع ، والابتداع ، والذى يؤثر أن يعيش هادئا فى بيته ، آمنا فى مسجده ، وهكذا كان اختياره لنفسه ، ودعوته لسواه إلى هذا الاختيار .

غنى الفقر

وقد عاش أحمد بن حنبل حياة فقيرة ، يؤثر خصاصة العيش على أن يكون ذا مال لا يعرف أنه حلال ، أو فيه مِنّة العطاء . ويعمل بيديه ليكسب عيشه ، وينسخ كتابا ، أو ينسج تكة لسروال ، أو يؤجر نفسه في عمل يعمله ، حين ينقطع به الطريق في سفر ، ولا مال معه ، مؤثرا العمل على أن يقبل عطاء من أحد يعجز عن رده في زمن قريب . من عائد عقار موروث عاش أحمد ، وكان ذلك العقار بضع دكاكين يؤجرها . وقد روى أن أحمد وقع من يده مقراض (ملقاط) في بئر ، فجاءه ساكن عنده ، فأخرج له المقراض ، فأعطاه أحمد نصف درهم ، فغضب الساكن من قلة أجره ، وقال لأحمد :

- المقراض يساوى قيراطا (من الأوزان) . لا آخذ شيئا .

وترك الساكن أحمد مغاضبا . وبعد أيام قابله أحمد ، وسأله :

- كم عليك من أجر الحانوت ؟

فقال الساكن له :

- أجر ثلاثة أشهر ، وأجرها في كل شهر ثلاثة دراهم .

فأعطاه أحمد أجرة الحانوت ، عن ثلاثة أشهر ، أجرا له عن استخراجه للمقراض .

وكانت أجرة أحمد من دكاكينه سبعة عشر درهما في كل شهر ، هي نفقته ، ونفقة من يعولهم .

وكان أحمد يحتال لسد رمقه ، وحاجة عياله ، فيحمل حبله على عاتقه ، ويذهب إلى المزارع ، ويستأذن أصحابها ، ويجمع بقايا حصاد الزروع ، حين لايجد عملا آخر يستكمل بأجره . نفقات معيشته ، أو يؤجر نفسه لحمل متاع الناس ، أو ينسخ كتابا لطالبه نظير أجر معين .

روى « على بن الجهم » قال :

كان لنا جار ، فأخرج إلينا كتابا ، فقال :

- أتعرفون هذا الخط ؟

فقلنا :

- هذا خط أحمد بن حنبل . فكيف كتب لك ؟

فقال الجار :

- كنا مقيمين بمكة ، عند سفيان بن عُيَيْنة ، ففقدنا أحمد أياما ، ثم جئنا لنسأل عنه ، فإذا الباب مردود عليه ، فقلت له :

- ما خبرك ؟

فقال لى :

- سرقت ثيابى .

فقلت له :

- معى دنانير . فإن شئتها صلة (عطاء) ، وإن شئتها قرضا .

فأبى أحمد أن يأخذها (عطاء أو قرضا) فقلت له :

- تكتب لى بأجرة ؟

فقال لى :

- نعم .

فأخرجت دينارا ، فقال لى :

- اشتر لى ثوباً ، واقطعه نصفين (يعنى إزاراً ورداء) وجئنى بورق .

ففعلت ، وجئته بورق ، فكتب لى هذا (الكتاب) ..

وكان أحمد ، أحيانا ينسج ، ويبيع ماينسجه . حكى اسحق بن راهويه ، قال :

« كنت أنا وأحمد باليمن ، وكنت أنا فوق في غرفة ، وكان هو في الغرفة التي تحتها . واطلعت على أن نفقة أحمد فنيت ، فعرضت عليه مالا ، فامتنع أن يأخذه قرضا أو عطاء . وعرفت أنه ينسج التكك (للسراويل) ويبيعها ، وينفق منها » .

وأحيانا ، حين يكون أحمد مقيما ، وليس على سفر ، كان أحمد يلجأ إلى الاقتراض ، حين يكون ثمة عائد قريب ينتظره ، فمظنة سداده للقرض قريبة ، وهو في الحضر مقيم في أمن واستقرار ، وليس على سفر . وأحيانا كان من أقرضه يرفض أن يسترد قرضه ، فيصر أحمد على أن يرد قرضه . ولم يزد هذا القرض عن مائتي درهم ، أو ثلاثمائة درهم .

كان أحمد إذن يؤثر تعب الجسم ، على تعب النفس ، ويؤثر أن تكون يده العليا ، ولا يأخذ عطاء . ويفي بسداد ما اقترضه ، ويعاني متاعب كسب العيش لكي يكون حرا ، بريء الذمة في تعامله مع الناس ، عفيف النفس ، مستريح الضمير ، وهو إمام يشار إليه بالبنان ، يوده الناس بمالهم ، لكنه يأبى مودة المال ، أصدقاء كانوا أو خلفاء أو أمراء . وفي الوقت نفسه يجود بالقليل من هذا المال لمن يطلبه منه .

ويروى أن أحمد قد التزم مجلس الشافعي ، عندما جاء إلى بغداد في المرة الثانية التي أقام فيها ببغداد تسع سنوات ، ونشر مذهبه بها لأول مرة . ولم يكن أحمد يفارق مجلس الشافعي ، إلا لطلب حديث في السفر ، أو في الإقامة . وحين عزم أحمد على السفر إلى اليمن ، طلبا لحديث عيسى ابن همام ، وكان ماله قليلا ، عرض عليه الشافعي أن يكون قاضيا باليمن ، فقد طلب منه الخليفة الأمين رجلا يوليه قضاء اليمن ، فرفض أحمد عرض شيخه الشافعي ، مرارا ، ثم قال للشافعي :

— يا أبا عبد الله . إن سمعت منك هذا ثانيا ، لم ترني عندك .

فأحمد يريد أن يكون سفره للعلم وحده . وأحمد ما كان يجيز القضاء لنفسه ، مثل أبي حنيفة . وأحمد لا ينال مالا إلا إذا كان خاليا من كل شبهة .

ولذلك تعفف أحمد عن قبول عطاء الخلفاء ، مثل أبي حنيفة ، وآثر أن يحيا فقيرا ، غني النفس .

ويروى أن الخليفة المأمون ، دفع إلى شيخ من شيوخ الحديث مالا ، ليقسمه على أصحاب الحديث . ففيهم ضعفاء ، بحاجة إلى العون في طلب الحديث ، ولم يبق أحد من المحدثين إلا أخذ من هذا المال ، عدا أحمد بن حنبل . حدث ذلك قبل أن يمتحن المأمون الفقهاء والمحدثين بمحنة خلق القرآن .

وحين ذهبت المحنة ، في عهد الخليفة المتوكل ، عن أحمد بن حنبل ، والفقهاء ، والمحدثين ، عرض المتوكل على أحمد مالا كثيرا ، وألح عليه في العرض ، لكي يقبل ماله ، فأبى إباء شديدا أن يأخذه لنفسه ، وأن يأخذه للتصدق به .

وحدث في عهد المتوكل أن دار أحمد فتشت ، بسبب سعاية كاذبة ، بحثا عن علوى خارج على الخلافة ، ولم تجد الشرطة ذلك العلوى الهارب في بيت أحمد . وعند ذلك بعث إليه المتوكل بمال ، حمله إليه وزير المتوكل ، وقال الوزير لأحمد :

– إن أمير المؤمنين قد وجه إليك جائزة . ويأمرك بالخروج (بالذهاب) إليه . فالله الله أن تستعفى ، أو ترد المال ، فيتسع القول لمن يبغضك .

واضطر أحمد لقبول المال ، لكنه لم يمسّه . وفي اليوم التالي أمر أحمد ابنه صالحا ، فأخذ المال ووزعه على أبناء المهاجرين والأنصار وسواهم ، من المتعففين الذين يتجملون ، ولا يظهرون للناس حاجتهم وفقرهم .

واطمأن المتوكل إلى جانب أحمد ، وتبيّن له تقاه وإيمانه . ثم جاء إلى المتوكل ساع بسعاية ، قائلا له :

– إن أحمد لا يأكل من طعامك ، ولا يجلس على فراشك ، ويحرم هذا الشراب الذى تشرب .

عندئذ قال له المتوكل ناهرا :

– لو نشر (عاد حيا ، الخليفة) المعتصم ، وقال لى عنه شيئا (كقولك هذا) لم أقبله .

ولقد ترك المتوكل لأحمد ، منذ ذلك الحين ، حريته فى قبول عطائه أو رده .

ولقد روى أن المتوكل وجه إلى أحمد بألف دينار ليوزعها على أهل الحاجة ، فردها أحمد قائلا :

– أنا فى البيت منقطع عن الناس . وقد أعفانى أمير المؤمنين مما أكره . وهذا ما أكره .

لكن أولاد أحمد ، وذوى قرباه كانوا يأخذون مال الخليفة ، وكان أحمد ينهاهم عن أخذه ، فلا ينتهون . وكان أحمد يقول لهم :

– لم تأخذونه ، والثغور معطلة غير مشحونة (بالجند والسلاح)، والفيء غير مقسوم بين أهله ؟!

ويقاطع أحمد أولاده ، ولا يؤاكلهم ، ولا يشاربهم ، ولا يأكل الخبز الذى يخبز فى أفرانهم ، وعلى نارهم ، لأنهم يأخذون جوائز السلطان . ويصل الخبر إلى الخليفة المتوكل فلا يغضب منه ، ولا ينقم عليه ، لأنه يعرف إيمانه وإخلاصه ، ويقول :

– إن أحمد ليمنعنا من برّ ولده .

ويأمر المتوكل بإعطاء المال لأولاد أحمد ، وأقارب أحمد ، فى خفية عنه .

وحدث أن أحمد مرض يوما ، وجاءه ابنه يعوده فى مرضه ، وقال له فيما قاله :

– ياأبت . عندنا شيء بقى مما كان يبرّنا به المتوكل . هل أحج منه ؟

فقال له أحمد :

– نعم .

فقال له ابنه :

– فلم إذن لا تأخذ مال المتوكل ؟

فقال له أحمد :

– يابنى . ليس ماله عندى بحرام ، ولكنى تنزّهت عنه .

فأحمد كان من الزهاد ، الذين يردون المال حين يشتبهون فى حلّه ، ليحرر نفسه من الشك والحيرة .

المحنة العظمى

كان الخليفة المأمون ، صاحبا للمعتزلة ، ومن بينهم اختار وزراءه ، وأصحابه ، وكان يقول مثلما يقولون ، ومن بين ما يقولونه فى مسائل العقائد ، فى علم الكلام ، أن القرآن الكريم مخلوق ومحدث ، وكانوا يقولون بذلك منذ عهد الدولة الأموية ، لكن الخليفة المأمون حين قال بمثل ما قالوا به ، وهو الخليفة الإمام ، أراد من الفقهاء والمحدثين ، الذين يكرهون علماء الكلام ، ويكرهون طرائقهم الفلسفية فى عقائد الإسلام ، أن يقولوا مقالته فى خلق القرآن ، بأن القرآن مخلوق ومحدَث ، ولقد أوصى المأمون من بعده من الخلفاء أن يقولوا بمثل ما يقول ، وأن يحملوا الفقهاء والمحدّثين على مثل ما يحملهم عليه ، فاتبع وصيته خليفتان من بعده ، هما : المعتصم ، والواثق ، وسلكا مسلكه .

ولقد أراد المأمون أن يحمل أحمد بن حنبل ، محدّث عصره الفقيه ، على القول بخلق القرآن ، وبأنه محدث . فأبى أحمد ذلك القول ، وأصر على قوله بأن القرآن كلام الله . فكانت محنته محنة مدوية استمرت فى عهد المأمون ، وفى عهدىْ المعتصم والواثق من بعده ، ومحنة لقى فيها العذاب .

وأول من دعا إلى أن القرآن مخلوق ومحدث ، هو « الجعدُ بن درهم » ،

فى العصر الأموى ، فأتى به الوالى خالد بن عبد الله القسرى ، إلى مسجد الكوفة ، مقيداً بالأغلال في يوم عيد الأضحي . وصلّى خالد بالناس صلاة العيد ، وخطب فى الناس خطبة العيد ، ثم قال لهم فى آخر خطبته :

– اذهبوا (عائدين إلى بيوتكم) ، وضحوا بضحاياكم ، تقبل الله (منكم) ، (أما أنا) فإنى أريد أن أضحىّ بالجعد بن درهم ، فإنه يقول (بقوله إن القرآن مخلوق : إن الله) ما كلّم موسى تكليما ، ولا اتخذ إبراهيم خليلا . تعالى الله عما يقول علوا كبيرا ...

ونزل الوالى خالد عن المنبر ، وقتل الجعد بن درهم ، مطيحا برأسه فى عنف ، بحد سيفه .

وبمثل قول الجعْد ، قال « الجهم بن صفوان » نافيا بقوله صفة الكلام عن الله سبحانه ، تنزيها لله عن الحوادث وصفاتها ، فالقرآن عنده مخلوق ، وليس بقديم .

وعندما ظهر المعتزلة ، نفوا صفات المعانى عن الله سبحانه ، وأنكروا معها صفة الكلام ، وأوّلوا كلام الله لموسى ، بأنه سبحانه خلق الكلام فى الشجرة ، مثلما يخلق كل شىء . فالقرآن مثل كل شىء مخلوق محدث . وزاد خوض المعتزلة فى هذه المسألة فى عهد الرشيد ، ولم يكن الرشيد يشجع أحدا من رعيته على الخوض فى العقائد ، بل إنه حبس جماعة من المجادلين فى الكلام ، من المعتزلة ، وقال عن المعتزلى المتكلم العالى الصوت « بشر ابن غياث » :

– إن أظفرنى الله بابن غياث أقتله .

فظل بشر مستخفيا طوال خلافة الرشيد ، ثم عاد إلى الظهور آمنا ، وعالى الصوت ، فى عهد ابنه المأمون ، وكان المأمون تلميذا فى الأديان والمقالات فى الأديان ، لأبى الهذيل العلاف ، أحد رءوس علماء الاعتزال الكبار . وحين صار المأمون خليفة ، واستقر له أمر الخلافة فى بغداد ، صار يعقد المجالس

للمناظرات والمناقشات ، فى المقالات والنّحَل والمِلل ، وكان فرسان هذه المناظرات ، هم علماء المعتزلة ، ولذلك خصّ المأمون هؤلاء العلماء ، بأن يكون من بينهم وزراؤه ، وأصحابه ، وفى مقدمتهم : « أحمد بن أبى دؤاد » ، ووصل المأمون من اصطفائه له ، أنه أوصى أخاه المعتصم بأن يجعله مستشاره ، فى كل أموره ، قائلا له :

« .. وأبو عبد الله بن أبى دؤاد ، فلا يفارقك ، وأشركه فى المشورة فى كل أمرك ، فإنه موضع لذلك منك » .

وبدأ المأمون فى تأييده للاعتزال سنة ٢١٢ هجرية ، وأظهر هذا التأييد بإبداء رأيه فى المناظرات التى كان يعقدها لأهل الفرق الإسلامية ، معتزلة كانوا ، وغير معتزلة ، تاركا الحرية للعلماء ، وللناس ، فى القول بالاعتزال ، وغير الاعتزال ، طوال ست سنوات ، ثم بدا له فى سنة ٢١٨ هجرية ، أن يحمل الناس ، علماء وغير علماء ، بقوة الإمامة ، على القول قهرا ، بفكرة خلق القرآن .

بدأ ذلك المأمون وهو بمدينة الرقة ، حين أرسل رسالة إلى « اسحق ابن إبراهيم » ، نائبه على بغداد ، ليحملَ الفقهاء والمحدثين ، على القول بخلق القرآن ، ومعهم من يلون مناصب فى الدولة ، ومن يلُون القضاء ، ومن يتقدمون للشهادة أمام القضاة ، وليعزل كل من لا يقول بخلق القرآن من منصبه ، أو من الإدلاء بشهادته ، أو من عمله كقاض ، وليمنع من الفتوى كفقيه ، أو من التحديث كمحدث كل من لا يقول بخلق القرآن . وطلب المأمون من اسحق أن يرسل إليه فى الرقة ، باستجابات المستجيبين ، ورفض الرافضين ، وأرسل إليه اسحق بمواقف الرافضين ، وبينهم قضاة ، وفقهاء ومحدثون ، أبوا أن يقولوا بخلق القران .

وكتب المأمون ثانية إلى اسحق ، يأمره بأن يرسل بهؤلاء الرافضين إليه فى معسكره بالرقة ، وتحت حراسة مشددة ، مقيدين بالأغلال ، ليستتيبهم المأمون عن الشرك ، وينذرهم بعقوبة الإعدام .

وسيق المحدثون والفقهاء المفتون ، وبينهم أحمد بن حنبل إلى أمير المؤمنين المأمون .

وبين يدى المأمون ، وأمام التهديد والوعيد ، اعتنق الرافضون جميعاً مذهب الاعتزال ، والقول بخلق القرآن ، إلا أربعة ، أصروا على موقفهم ، هم : أحمد بن حنبل ، ومحمد بن نوح ، والقواريرى ، وسجّادة ، فباتوا ليلتهم مصفدين فى الأغلال .

وفى الصباح تراجع « سجادة » أمام المأمون ، وقال بخلق القرآن ، ففكت قيوده ، وأطلق سراحه ، وأعيد الثلاثة الآخرون إلى سجنهم بالمعسكر ، مقيدين بالأغلال .

وفى الصباح التالى ، خار « القواريرى » وسلم بالقول بخلق القرآن ، فأطلق سراحه . وبقى فى القيود : أحمد بن حنبل ، ومحمد بن نوح ، وحمل الاثنان إلى طرسوس ، مع المأمون . وفى الطريق ، استشهد محمد بن نوح .

ثم نعى الناعى بغتة وفاة المأمون ، وكان على الخليفة المعتصم ، من بعده ، أن ينصر دعوة الاعتزال ، وأن يقرر مصير أحمد بن حنبل ، الذى رفض الخوض بأى قول فى هذه القضية ، فقد رفض أن يقول بأن القرآن مخلوق ، ورفض بأن يقول بأن القرآن غير مخلوق ، مؤكدا أمرا واحداً هو أن القرآن كلام الله ، ولا دخل له بكونه مخلوقا أو غير مخلوق . وهكذا توقف أحمد لأنه لم يؤثر عن السلف كلام فى هذه المسألة ، وعلمها هو عند الله وحده .

وراح المعتصم ينزل الأذى بمخالفيه ، ومخالفى مستشاره ابن أبى دؤاد ، فى القول بخلق القرآن ، ممتحنا الضمائر ، كاشفا للسرائر ، ولذلك انتقد كثيرون ممن يقولون بخلق القرآن ، المعتصم ومستشاره ، وعلى رأس هؤلاء المنتقدين كان الجاحظ المعتزلى ، لأنهما يدعوان إلى حرية الفكر ، وفى الوقت نفسه يعذبان من يمارس هذه الحرية !! وتقع مسئولية الاضطهاد ، بالأكثر ، على ابن أبى دؤاد ، فهو عالم ، والمعتصم رجل سيف . وقد ترك له المعتصم حرية التصرف ، مع أحمد بن حنبل .

أمر ابن أبي دؤاد بأحمد بن حنبل ، فسيق مقيداً إلى السجن ببغداد ، واتخذت بالسجن مع ابن حنبل وسائل الإغراء والإرهاب ، لكنه صمَد عند توقفه في أمر خلق القرآن . وفي كل يوم ، طوال ثماني وعشرين شهراً ، كان أحمد يضرب بالسياط إلى أن يغمى عليه ، وينخس بالسيف فلا يُحسّ ، وعندئذ فقط يترك إلى اليوم التالي .

وحين يئس معذبو أحمد من أحمد ، رحموه ، وأطلقوا سراحه ، وأعادوه إلى بيته مثخنا بالجراح ، لا يقوى على السير ، وقد انتصر بنقاه ، وهزم أصحاب السياط .

وانقطع أحمد عن الدرس والتحديث ، إلى أن شفيت جراحه ، فعاد إلى المسجد معافى ، إلا من آثار التعذيب ، وندوب السياط ، وأوجاع الأعضاء ، وراح يدرس في المسجد ، ويحدث الناس في المسجد ، إلى أن مات الخليفة المعتصم ، وتولى الخليفة الواثق ، وعندئذ أعاد الواثق بمشورة ابن أبي دؤاد المحنة إلى حياة أحمد بن حنبل .

لكن هذه المحنة لم تكن سجنا ، ولا ضربا بسوط . كانت فقط منعا لأحمد ، من الدرس ، والتحديث ، في المسجد ، أو في غير المسجد ، ومنعا لأحمد من أي اجتماع بالناس ، أو السكنى ببلد يقيم فيه الخليفة الواثق ، فلقد زادت منزلة ابن حنبل عند الناس ، وزاد سخط العامة على الخلافة ، وعلى ابن أبي دؤاد ، وشاعت بين الناس فكرة التوقف عن القول بخلق القرآن . أو عدم القول به ، فهو فقط كلام الله ، كما قال القرآن ، ودون تأويل لظاهر القرآن ، كما قال أحمد .

قال الواثق لأحمد بن حنبل :

– لا تجمعن إليك أحدًا ، ولا تساكنّي في بلد أنا فيه .

وامتثل أحمد بن حنبل للأمر في هذه المرة ، فأقام مختفيا ، لا يراه أحد ، ولا يخرج من بيت يختفي فيه إلى صلاة ، أو إلى غير صلاة ، طوال خمس

سنوات ، من سنة ٢٢٨ هجرية ، إلى سنة ٢٣٢ هجرية ، إلى أن مات الخليفة الواثق .

وجاء المتوكل بعد الواثق ، فأوقف الاضطهاد ، وحارب الاعتزال ، وعندئذ عاد أحمد ، عزيزا مكرما ، إلى التدريس ، والتحديث ، فى المسجد ، وفى غير المسجد .

ولقد تركت محنة القول بخلق القرآن وراءها شهداء ، بينهم كان : يوسف بن يحيى البويطى الفقيه المصرى ، ونعيم بن حماد .

شخصية أحمد

صفات أحمد ، هى السبب الأول فى شهرته ، وعلمه الغزير ، وبعضها هبة من الله ، وبعضها اكتسبها أحمد بالنشأة والتربية ، والتوجيه ، وحمل النفس على طلب معالى الأمور ، وتتجسد هذه الصفات ، كما يراها الشيخ أبو زهرة ، فى ذاكرة أحمد القوية الواعية ، كمحدث إمام ، شأنه فى ذلك شأن مالك والشافعى ، وجودة فهمه لما ينقله ويحفظه من أحاديث وفتاوى ، وفى صبره وجلده ، وقوة احتماله فى طلب العلم ، واحتمال الفقر ، وفى نزاهته النفسية عن مال الغير ، ونزاهته العقلية عن الجدل مع أهل البدع والأهواء ، ونزاهته الفقهية بعدم خروجه عن السنة ، وفى إخلاصه فى طلب العلم ، وطلب الحقيقة ، لا يرضى عنهما بديلا ، وفى مهابته بين شيوخه وتلاميذه ، وسائر الناس .

وآية قوة ذاكرة أحمد ، قول « أبى زرعة » معاصر أحمد عنه :

— أحفظ المشايخ والمحدثين أحمد بن حنبل .

وآية جودة فهم أحمد لما حفظه ، قول « اسحق بن راهويه » :

« كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل ، ويحيى بن مُعين ، وأصحابنا ، فكنا

نتذكر الحديث من طريق ، وطريقين ، وثلاثة ، فأقول : ما مراده ؟ ما تفسيره ؟ ما فقهه ؟ فيتوقفون كلهم عن الإجابة ، إلا أحمد بن حنبل ، وقد كان علمه بالحديث والسنة ، وفتاوى التابعين ، واستنباطه الأحكام منها ، سببا في أنه كان إماما في الحديث ، وإماما في الفقه » .

وقال إبراهيم الحربي عن الإمام أحمد :

– أدركت ثلاثة لم يُر مثلهم ، ويعجز النساء أن يلدن مثلهم رأيت : أبا عبيد القاسم ابن سلام ، ما أمثله إلا بجبل نفخ فيه روح . ورأيت : بشر ابن الحارث ، فما شبهته إلا برجل عُجن من قرنه إلى قدمه عقلا ، ورأيت : أحمد ابن حنبل ، فرأيت كأن الله جمع فيه علم الأولين والآخرين من كل صنف ، يقول ما شاء الله ، ويمسك ما شاء . وجمعه لعلم الأولين والآخرين ، هو بحفظه للأحاديث ، وآثار السلف ، وفهم فقهها وفقههم .

وآية صبره ، وقوة إرادته ، تفويضه أمر حياته كلها إلى الله . يُروى أنه حين أدخل على الخليفة بالرقة ، في أيام محنته ، هوّلوا عليه الموقف ، لينطق بما ينجيه ، فضُرب أمامه عنق رجلين ، وفي وسط ذلك المشهد المروع ، وقع نظر أحمد على أحد أصحاب الشافعي ، فسأله ، وكأنه لا يواجه الموت :

– أي شيء تحفظ في المسح على الخفين ؟

ودهش الحاضرون لثباته ، وسؤاله معا . وصاح خصمه أحمد بن أبي دؤاد متعجبا :

– انظروا الرّجل ، هو ذا يقدم لضرب عنقه ، فيناظر في الفقه .

ويُروى أن رجلا قد اغتاب أحمد بن حنبل ، ولقيه فقال له :

– يا أبا عبد الله ، اغتبتك ، فاجعلني في حل .

فقال له أحمد :

– أنت في حل ، إن لم تعد .

ويروى أنه أظهر مرة ، لأنه متّبع ، عدم تقديره لفقه أبى حنيفة ، فقال له أحد المتعصبين لأبى حنيفة :

– بَوْل أبى حنيفة أكثر من ملء الأرض مثلك .

ثم تركه القائل غاضبا ، وعاد إليه بعد زمن نادما ، وقال معتذرا :

– يا أبا عبد الله . إن الذى كان منى كان عن غير تعمد ، فأنا أحب أن تجعلنى فى حل .

فقال له بهدوء :

– مازالت قدماى عن مكانهما ، حتى جعلتك فى حلّ .

وآية نزاهة أحمد العقلية ، أنه لم يفتِ فى مسألة سئل فيها أفتى فيها قبله أحد الصحابة . وأنه أخذ على نفسه أن يختار فتوى من فتاوى الصحابة فى مسألة ما ، إذا اختلفوا فيها ، على أن يفتى هو فيها برأى . فنزاهته توجب عليه الاتباع اتباعا مطلقا .

وآية نزاهة أحمد النفسية ، زهده الذى جعل شعاره طلب الحلال ، من غير تدنيس للنفس . روى « أبو حفص عمر بن صالح الطرسوسى » قال :

« ذهبت إلى أبى عبد الله ، فسألته :

– بم تلين القلوب ؟

فنظر إلى أصحابه ، ثم أطرق ، ثم رفع رأسه ، فقال :

– يا بنى ، بأكل الحلال .

فمررت إلى أبى نصر بشر بن الحارث ، فقلت له :

– بم تلين القلوب ؟

فقال لى :

- « ألا بذكر الله تطمئن القلوب » .

فقلت له :

- فإني جئت من عند أبي عبد الله .

فقال لي :

- هيه . ما قال لك أبو عبد الله ؟

قلت :

- قال : بأكل الحلال .

فقال لي :

- جاءك بالجوهر . الأصل كما قال . الأصل كما قال .

وكان أحمد يحب الصداقة والأصدقاء ، ويرى أن الحياة من غير أصدقاء حياة جافة ذليلة ، ويقول :

- إذا مات أصدقاء الرجل ذلّ .

وكان أحمد يجود بالحلال القليل الذي ناله من الدنيا ، ويقول :

« لو أن الدنيا تقِلّ ، حتى تكون في مقدار لقمة ، ثم أخذها امرؤ مسلم ، فوضعها في فم أخيه المسلم ، ما كان مسرفا » .

وكان أحمد يرى أن القوة الحقيقية هي في قوة نفسه ، وليس في قوة بدنه ، فيقتصر على الحلال ، ولا يسير وراء شهوات الدنيا ، فالفتوة عنده ، هي كما يقول :

« ترك ما تهوى ، لما تخشى » .

وآية نزاهة عقيدة أحمد ، بعده عن الجدل ، مع أهل الجدل ، وتحذيره لأصحابه من الجدل ، وأهل الجدل . سأله صاحب له ، قال :

– إن ها هنا من يناظر الجهمية (من الطرق الإسلامية القائلة بالجبر دون اختيار) ، ويبين خطأهم ، فما ترى ؟

فقال له أحمد :

– ألم يقل معاوية بن قُرّة : الخصومات تحبط الأعمال ، والكلام الردىء لا يدعو إلى خير ؟! تجنبوا أهل الجدال والكلام ، وعليكم بالسنن ، وما كان عليه أهل العلم قبلكم ، فإنهم كانوا يكرهون الكلام ، والخوض مع أهل البدع . وإنما السلامة في ترك هذا . لم نؤمر بالجدال والخصومات . وإذا رأيتم من يحب الكلام ، فاحذروه .

وهو نهج ماثل فيه أحمد مالكا ، وغاير فيه أحمد أبا حنيفة والشافعي .

وآية نزاهة فقه أحمد ، حرصه على ألا يرد في فقهه حديثا نسب لرسول الله ﷺ ، إلا إذا عارضه حديث أقوى منه ، ويقول :

« من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة . وما كتبت حديثا عن النبي ﷺ ، إلا وقد عملت به » .

وإذا لم يجد أحمد الحديث ولا السنة عن الصحابة ، اجتهد في تخريج المسألة على منهاج من سبقه متبعا ، غير مبتدع ، ناهيا عن الاجتهاد في مسألة لم يتكلم فيها ، أو في منهاجها أحد من السابقين ، ولذلك كان يقول لصاحبه :

« إياك أن تتكلم في مسألة ، ليس لك فيها إمام » .

وآية إخلاص أحمد في طلب الحقيقة ، تواريه عن الظهور بأنه طالب شهرة ، وجاه دنيا ، وتمنيه ألا يكون شيئا مذكورا بين الناس ، وتجنبه للرياء ، قائلا :

« طوبى لمن أخمل الله عز وجل ذكره » .

وحرصه على ألا يظهر المحبرة ، حتى لا يذكره الناس بأنه حريص على الكتابة . يقول أحمد :

« إظهار المحبرة من الرياء » .

ومن إيثاره ألا يسمع به أحد ، قوله :

« أريد النزول بمكة ، ألقى نفسى فى شعب من تلك الشعاب ، حتى لا أعرف » .

حدث يحيى بن معين ، قال :

« ما رأيت مثل أحمد بن حنبل ، صحبته خمسين سنة ، ما افتخر علينا بشىء مما كان فيه من الصلاح والخير » .

وآية هيبة أحمد فى نفوس سامعيه ، هيبة شيوخه وتلاميذه له ، وهو الألوف المألوف ، الوديع المتواضع . حدث أحد تلاميذه ، قال :

« دخلت على إسحق بن إبراهيم ، وكان من السلاطين ، فما رأيت أهيب من أحمد بن حنبل . صرت إليه أكلمه فى شىء ، فوقعت فى رعدة ، حين رأيته ، من هيبته » .

وحدث أبو عبيدة القاسم بن سلام ، قال :

« جالست أبا يوسف ، ومحمد بن الحسن ، ويحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدى ، فما هبت أحدا منهم ، ما هبت أحمد بن حنبل » .

ومع هيبة أحمد ، كان أحمد حييا ، شديد الحياء ، يستحى من الله ، ويستحى من الناس ، يقول أحد واصفيه :

« كان أحمد من أحيى الناس (أكثرهم حياء) ، وأكرمهم نفسا ، وأحسنهم عشرة وأدبا ، كثير الإطراق والغضّ ، معرضا عن القبح واللغو ، لا تسمع منه إلا المذاكرة بالحديث ، وذكر الصالحين ، فى وقار وسكون ، ولفظ حسن . وإذا لقيه إنسان بَشَّ به ، وأقبل عليه . وكان يتواضع للشيوخ تواضعا شديداً . وكانوا يكرمونه ويعظمونه » .

عصر أحمد

على شيوخ بلغوا المائة ، تتلمذ أحمد بن حنبل ببغداد ، ومكة ، والبصرة ، والكوفة ، واليمن ، فى فقه ، أو حديث . ولكن أكثرهم أثرا فى نفسه ، وتوجيهه توجيها علميا ، كان شيخان :

أولهم هو : « هشيم بن بشير بن أبى خازم » ، وقد لازمه أحمد نحوا من خمس سنوات ، إلى سن العشرين من عمره ، وفى هذه السنوات تكونت النواة الأولى فى علم أحمد بالحديث ، وكان « هشيم » بخارىّ الأصل ، وكان أبوه مقيما فى واسط ، طباخا للحجاج بن يوسف الثقفى ، ثم انتقل بأسرته إلى بغداد .

وثانيهم ، بعد وفاة « هشيم » هو الإمام : « الشافعى » ، وقد التقى به أحمد فى مكة ، وأعجب أحمد بعقل الشافعى الفقهى ، وبضوابطه ومقاييسه التى جعلها أصولا فى الاستنباط الفقهى ، وكان الشافعى يلقى دروسه بالمسجد الحرام .

وكلا الشيخين وجها أحمد ، أولهما فى الحديث ، وثانيهما فى الفقه .

ولقد أوغل أحمد فى طلب الحديث والسنة ، وجاب من أجلهما الأمصار ، طالبا العلم ، كما كان يقول ، إلى القبر ، ومحبرته فى رحْله أبدا ، يدون بمدادها ما يحفظه ، مرددا قولته الشهيرة : « مع المحبرة إلى المقبرة » .

ولقد حصد أحمد فى ميراثه العلمى أحاديث ثلاثة أعلام من المحدثين العظام ، هم : سفيان الثورى ، وسعيد بن المسيب ، وعبد الله بن المبارك .

فكان تلميذاً لعلمهم ، وإن لم يكن تلميذا لأشخاصهم ، فقد ودعوا الدنيا ، قبل أن يلتقى بأحدهم .

وكان عصر أحمد وشيوخه ، هو عصر النضج فى الفقه الإسلامى ، فقد جاوز الفقه إقليمياته ومدائنه ، ودونت المجاميع الفقهية لكل مذهب ، وتلقاها

جميعا أحمد ابن حنبل . وهو عصر النضج فى علم الحديث والسنة والآثار ، وقد أسهم أحمد في جمع هذا العلم ، برواياته المتعددة ، فكان السابق بوضع أول مسند جامع لأحاديث الأمصار ، حتى صار به إماما ، وكان حريصاً على طلب السند ، والعلة ، يأخذ الحديث من راويه إذا كان حيا ، ويسافر إليه ، ويأخذ الحديث عن راويه ، إذا كان غائبا .

وكان عصر أحمد وشيوخه عصر جدل ، واحتكاك فكرى ، وُجد فيه من ينكر السنة ، ووجد فيه من ينكر أخبار الآحاد ، والاحتجاج بأخبار الآحاد ، ويقدم عليها القياس . ووجد فيه من يدافع عن السنة ، ويقبل أخبار الآحاد ، ويحتج بها ، ويقدمها على أى قياس . وقد اختار أحمد طريق الدفاع عن السنة ، والحديث ، والاتباع ، فى وجه فقهاء الرأى ، وعلماء الكلام على السواء .

بين العقيدة والسياسة

وكانت لأحمد آراء في العقائد ، كان فيها سلفيا متبّعا ، لا يتبع المتشابه ابتغاء تأويله ، وكانت له آراء فى السياسة .

وفى العقائد كان أحمد يرى أن الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص ، وأن مجرد الإسلام هو مرحلة بين الإيمان والكفر ، وأن الإيمان لا يكون معه عصيان ، ولا يكفر أحدا من أهل التوحيد ، وإن عملوا بالكبائر ، عدا تارك الصلاة .

وكان أحمد يؤمن بالقدر خيره وشره ، ويرفض الخوض فى علاقة القدر بأفعال الإنسان ، فذلك أمر فى علم الله ، ولا يبحث عن كنه صفات الله ، ولا عن حقيقتها ، بل يسلم بها كما جاءت فى القرآن الكريم والأحاديث ، ويعتبر التأويل فيها خروجا على السنة ، ويؤمن أن الله سبحانه قديم ، فكذلك صفاته ،

ومنها صفة الكلام ، والقرآن الكريم قديم لأنه كلام الله . ولقد روى عن أحمد أنه قال :

« من زعم أن القرآن مخلوق ، فهو جَهْمَىّ ، الجهمى ، كافر ، ومن زعم أنه غير مخلوق فهو مبتدع » .

وكان أحمد يؤمن برؤية المؤمنين لله ، يوم القيامة ، إيمانا كاملا دون تأويل ، معتمدا على القرآن والسنة .

وفى السياسة كان أحمد يرى رأى مالك فيها ، كرجل واقعى يتجنب الفتن . فكان يجلّ الصحابة جميعا ، ويشك في إسلام من يسبّ الصحابة ، يستوى فى ذلك كل صحابىّ صحب الرسول ساعة أو سنة ، فله من الصحبة على قدر ما صحبه ، وسمع منه ، ونظر إليه ، ولو نظرة . ويعترف بخلافة على خلافة شرعية ، ويشتد فى الدفاع عن على قائلا :

« إن الخلافة لم تزين عليا ، بل على زيّنها ، وعلى بن أبى طالب من أهل بيت لا يقاس بهم أحد . وما لأحد الصحابة ، من الفضائل ، والعلم بالأحاديث الصحاح ، مثل ما لعلى رضى الله عنه » .

ومع هذا الدفاع عن على ، ما كان أحمد يسمح لأحد بالطعن فى خصوم على من الصحابة ، قائلا :

« ما أقول فيهم إلا الحسنى » .

وكان لا يسمح بالجدل فى على ومعاوية : أيهما كان على حق ، لائذا بقول الله سبحانه :

﴿ تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ، ولكم ما كسبتم ، ولا تسألون عما كانوا يعملون ﴾ .

وكان أحمد يرى أن الإمامة (الخلافة) كما تكون بالرضا السابق على التولية ، وتجيء الولاية تابعة لها ، قد تكون بالغلب ، فتكون العافية للجماعة

فى عدم الخروج عليه ، وإصلاح الحاكم بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . والطاعة له من البَرّ والفاجر واجبة ، والإخلاصُ له فى السر والعلانية واجب ، والخروج عليه بغى ، وشقّ لوحدة الجماعة ، وخروج على السنة ، وميل إلى البدعة .

ومع هذا الرأى لم يعرف عن أحمد أنه سعى إلى الاتصال بالخلفاء ، أو سعى إلى نصح الحكام ، فقد كان موقفه منهم سلبيا . ولربما كان هذا الموقف منه لرؤيته غلبةَ المعتزلة على الخليفة والدولة ، فاتجهت جهوده كلها لإحياء السنة ، فى وقت تغيب فيه شمس السنة .

ولقد كان أحمد ينهى أصحابه وسامعيه ، عن كتابة غير الحديث ، خشية أن ينصرف الناس عن الحديث والسنة إلى آراء الفقهاء فى الفروع ، ولأنه قد يقول بفتوى ويغيرها غدا ، حين يستبين وجها آخر للفتوى ، من قرآن ، أو حديث ، أو سنة ، أو فتوى للصحابة ، وكان يكره أن تروى عنه فتاويه كتابة أو شفاهة ، أو كان هكذا على الأقل فى أول أمره ، حين كان يرى أن الإقناع نوع من الابتلاء ينزل بالفقيه ، حيث لا يكون نص متبع ، أو سنة مأثورة . فأحمد كان يعد نفسه محدثا قبل كل شىء ، ولقد نذر حياته كمحدث للمسند الذى جمع فيه الأحاديث .

مسند أحمد

ومسند أحمد ، هو خلاصة ما تلقاه أحمد بن حنبل من الأحاديث ، ودونها بإسنادها ، منذ أن كان فى السادسة عشرة من عمره . وقد بدأ أحمد طلب الحديث ، وجمع المسند سنة ١٨٠ هجرية ، عن الثقات الذين يلتقى بهم ، ويروى عنهم .

وحين شرع أحمد فى جمع أحاديث مسنده ، كان يكتبها فى أوراق منفردة ، وحين شعر بدنو أجله ، بادر بإسماع أحاديث مسنده لأولاده وأهل بيته . لكنه

مات قبل تحقيقه وتهذيبه ، فبقى على حاله دون تبويب ، أو ترتيب . وقد ضم إليه ابنه عبد الله ما يشابهه ويماثله من الأحاديث .

وراوى المسند الذى بين أيدينا اليوم ، هو عبد الله بن أحمد بن حنبل ، وكان شغوفا منذ صغره بطلب الحديث ، من أبيه ، ومن غير أبيه ، وفى حياة أبيه ، وبعد حياة أبيه . ولقد بلغ من منزلته فى الحديث أن أباه أحمد كان يروى عنه ، ويقول :

« ابنى عبد الله محظوظ فى علم الحديث ، ويذكرنى بما لا أحفظ ».

ولقد قرر العلماء أن هذا الابن كان أروى للحديث من أبيه . وقد حاول عبد الله ترتيب مسند أبيه ، وتبويبه ، على معجم الصحابة ، والرواة . ولصعوبة هذا الترتيب فقد أعاد ترتيبه إسماعيل بن عمر ، وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة ، ومعجم الطبرانى الكبير ، ومسند بن البزار ، ومسند أبى يعلى الموصلى . وللعلماء على هذا المسند ، وقوة أحاديثه ، أو ضعفها ، ملاحظات شتى .

إمام الاتباع

لم يكتب أحمد بن حنبل إلا الحديث ، ولم يكتب أحمد كتابا فى الفقه ، يمكن أن يعد أصلا ومرجعا ، لكن له أبوابا متناثرة ، مكتوبة فى الفقه ، فيها فهم للنصوص القرآنية والأحاديث ، وليس فيها رأى مبتدع ، ولا استنباط ، ولا قياس .

من هذه الأبواب رسالة فى الصلاة ، ورسالتين فى المناسك ، كبيرة ، وصغيرة . ورسالة كتبها إلى إمام مسجد ، صلى أحمد وراءه ، فأساء فى صلاته . وكلها كتب حديث فى موضوعات فقهية ، وفى مجال العبادات لا المعاملات .

ولأحمد رسائل أخرى ، يرد بها على الزنادقة ، والجهمية ، ويبين فيها مذهبه فى فهم القرآن .

وقد كان أحمد يكره وينهى أن تنقل عنه الفتاوى أو تدون ، أو تنشر باسمه ، وقد تجاوز البعض من أصحابه نهيه ، مثل : حرب الكرمانى ، وأبو بكر الخلال ، فقد نقلا عنه رأيه في أربعة آلاف مسألة من مسائل الفقه ، فهمها أحمد فى ضوء النصوص والآثار المروية .

ولقد تضارب الفقه المنقول عن أحمد تضاربا يثير الشك فى صحة نسبة هذا الفقه إليه ، فهى بين نفى وإثبات . وجدير بالذكر أن كثيرا من الفقهاء المعاصرين لأحمد لم يعدّوه من الفقهاء ، ومنهم ابن جرير الطبرى ، وابن قتيبة ، ففتاوى أحمد فى المسائل أقرب إلى الرواية منها إلى التخريج الفقهى ، بل إنه ليس له مثل مالك منهاج فقهى معين فى درسه للأحاديث ، وليست له قدرة أبى حنيفة على تفسير الروايات المأثورة تفسير الفقيه المخرِّج ، الذى يبنى قياسه على تخريجه ، كذلك لم يكن مثل الشافعى فى دراسته لمناهج الفقه ، وتحريره لأصوله .

ومع ذلك فقد ذاعت مسائل أحمد الفقهية ، الاتباعية ، فى حياته ، واشتهرت بشهرته ، نقلا عن تلاميذه .

والنقلة عن أحمد ، كانوا بين راو عنه للحديث ، وراو عنه لفقه الحديث ، أو لهما معا ، وكانوا بين مكثر فى هذا النقل ، ومقلّ . وكان أكثرهم فضلا فى نشر علم أحمد : صالح ابنه ، وعبد الله ابنه ، وأحمد بن محمد الأقرم ، وعبد الملك بن عبد الحميد الميمونى ، وأحمد بن محمد المرْوَزِىّ ، وحرب بن إسماعيل الكرْمانىّ ، وإبراهيم بن اسحق الحرْبى ، وأحمد بن هارون الخلال ، وبعدهم جاء كثيرون ، ممن نقلوا عنهم .

وقد احتاج اضطراب الروايات فى النقل عن أحمد ، إلى جهود من العلماء للموازنة بينها ، واختيار الأقوى فى نسبته لأحمد ، أو يُحكم بتعدد الأقوال ، حين يتعذر الاختيار أو التوفيق .

ولقد حكى عبد الوهاب الورّاق ، قال :

« ما رأيت مثل أحمد بن حنبل . رجل سئل عن ستين ألف مسألة ، فأجاب فيها : حدثنا وأخبرنا .

فقد كان أحمد يكره الفتوى بالرأى ، ويكره الابتداع فى الدين ، ويؤثر ، مثل مالك ، ألا يفتى إلا فيما يقع من الأمور . وكان الأصل عنده هو جعل معاملات الناس على أصل العفو أو الإباحة ، إلى أن يقوم دليل من الشارع على التحريم ، فى نصوص القرآن والحديث أو آثار السنة المروية .

وأحمد كان يفتى بالمصلحة إن أعوزه النص ، أو الأثر المتبع ، ولم يحجم أحمد عنها مثلما أحجم الشافعى ، لكنه لم يعط المصالح القوة التى أعطاها لها مالك .

وأحمد كان يكثر من الأخذ بالذرائع ، ويجعل للوسائل حكم غاياتها ، وللمقدمات حكم نتائجها ، تحليلا وتحريما .

والأصول التى بنى عليها أحمد فتاويه ، هى ، كما ذكرها ابن القيم ، خمسة : النصوص ، ثم ما أفتى به الصحابة ، ثم الاختيار من بين ما اختلف فيه الصحابة ، مما هو أقرب إلى الكتاب والسنة ، ثم الأخذ بالحديث المرسل ، والحديث الضعيف ، ثم بالقياس عند الضرورة القصوى .

●

وكان مذهب أحمد من بعده قويا ، ووجد أرضا نما فيها ، بأمور ثلاثة : بأصوله وفتاويه ، وبالتخريج فيه ، وبرجاله من الحنابلة ، الذين أبقوا على باب الاجتهاد فى المذهب الحنبلى مفتوحا .

وقد ترك أحمد للفقهاء جميعا حنابلة وغير حنابلة ، حصاداً من نصوص الحديث والآثار ، وحصادا من فهمه لهذه النصوص ، يرتكز عليها ، ويلجأ إليها سائر الفقهاء ، عندما يفتون بالمصالح المرسلة ، وعندما يفتون بالقياس والرأى ، حين لا يجدون نصا من كتاب أو سنة .

وكان فقهاء المذهب الحنبلي بعد أحمد ، بين مجتهد في الفتوى اجتهادا مطلقا ، مثل أحمد ، ومجتهد مقيد بمذهب أحمد ، في قياسه لفتاويه على فتاوى أحمد ، ومجتهد موازن بين أقوال أحمد في المسألة الواحدة ، ومقلد ملتزم بمذهب أحمد ، لا يجاوزه إلى نص من كتاب أو سنة ، وإذا رأى حديثا صحيحا يخالف ما قال به أحمد ، تجاوز عن الحديث وأخذ بقول أحمد .

وعلماء الفقه الحنبلي يقسمون فتاوى أحمد وأقواله إلى : روايات تنسب إلى أحمد ، وتنبيهات تومىء إليها عبارات أحمد ، وأوجه لم يقل بها أحمد ، وإنما قال بها المجتهدون في مذهبه . وهم كثيرون كثرة عظيمة إلى يومنا .

وأتباع مذهب أحمد من العامة قليلون إلى يومنا ، لأنه كان آخر المذاهب الأربعة وجوداً ، ولأن أتباعه من العلماء كانوا يرفضون الولايات والقضاء ، فيشجعوا الناس على اتباعه ، ولأن هؤلاء الأتباع صاروا متعصبين بسبب المحنة الكبرى التي نزلت بأحمد ، ولأنهم كانوا متشددين في التمسك بما جاء عن أحمد في الفروع الفقهية ، ولأنهم بسبب هذا التعصب فرضوا أنفسهم محتسبين متزمتين على الخاصة والعامة والأسواق . ولأن السلطان والناس حاربوه لتعصب معتنقيه من العامة .

وقد انتشر المذهب الحنبلي أول انتشاره في العراق ، ثم ضعف بالعراق بسبب فتن التعصب التي أثارها أتباعه . ولم يظهر المذهب الحنبلي في مصر ، إلا في القرن السابع الهجري ، وبين قلة قليلة ، وكذلك كان حال هذا المذهب في سائر الأمصار ، إلى أن انتشر وساد في العصر الحاضر ، في بلاد الحجاز ، وفي نجد ، التي اتبع فيها النجديون المذهب الوهابي ، وهو صدى لمذهب بن تيمية ، وهو بدوره صدى وامتداد للمذهب الحنبلي .

رقم الايداع

١٤٣٤٤/ ١٩٩٦

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

أئمة الإسلام الأربعة هم : أبو حنيفة النعمان ، ومالك بن أنس ، والشافعى ، وأحمد بن حنبل . وهم أئمة أهل السنة ، أو الجماعة .

وهذا الكتاب من كتب التراجم لسير حياة هؤلاء الأئمة الأربعة ، وعلمهم ، وعصرهم ، وشخصية كل منهم ، وفقهه ، ورؤيته الفقهية فى العقائد وفى السياسة ، فى القرن الثانى الهجرى ، الثامن الميلادى .

وليس بينهم فقيه لم يتعرض فى حياته لمحنة ، كادت تودى بحياته ، بسبب السياسة غالبا ، فى عصر ساد فيه الصراع السياسى ، والصراع العقائدى مع الدولة ، ومع علماء الكلام ، ودعاة الفرق والمذاهب الإسلامية .

ولقد جعل هؤلاء الفقهاء من الفقه علما ، فى العبادات والمعاملات والأخلاق والآداب ، ووضعوا له أصول الاستنباط ، ودونوا فيه الكتب ، فى أبواب وفصول ، وفيما لا يزيد إلا قليلا عن مائة عام .

الناشــر

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام
التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب